جامعة قاصدي مرباح – ورقلـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية دولية

بعنوان:

دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الإقتصادية

"دراسة حالة تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000 – 2013) "

من إعداد الطالب معاش فتحي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 07 نوفمبر 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د: دادن عبدالوهاب	**(أستاذ التعليم العالي – جامعة ورقلة)**	**رئيساً**
د: بوخاري عبد الحميد	**(أستاذ محاضر "أ" – جامعة غرداية)**	**مشرفا ومقرراً**
د: علاوي محمد لحسن	**(أستاذ محاضر "أ" – جامعة ورقلة)**	**مناقشاً**
د: شربي محمد الأمين	**(أستاذ محاضر "أ"– جامعة ورقلة)**	**مناقشاً**

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

الحمد لله الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح:

الوالدين الكريمين

أمدّ الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي وأخواتي.

إلى زوجتي الكريمة التي وقفت بجانبي وقدمت لي كل الدعم

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل .

شكر وتقدير

قال الله تعالى: [لئن شكرتم لأزيدنكم]

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [من لا يشكر الناس لا يشكر الله]

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل، لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص تقديرنا

إلى الأستاذ المشرف **" الدكتور/ عبد الحميد بوخاري "** على ما بذله من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة اللذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل

كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساعدتهم لنا ونخص بالذكر أساتذتنا الأفاضل الذين رافقونا في مشروع ماجستير مالية دولية

ملخص:

تحاول هذه الدراسة إبراز إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي، كونها اللاعب الاساسي في النظام الإقتصادي الدولي المعاصر، من خلال تزايد حجم نشاطها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، كذلك تنميتها لحجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بتدويله عبر مناطق العالم وأيضا تنميتها للقطاعات الإقتصادية وتركيزها على القطاعات الإستراتيجية في البلدان النامية، مع التطرق لدور ومساهمة الشركات العالمية البترولية في قطاع المحروقات بالجزائر من خلال زيادة نشاطها وتواجدها عبر مختلف مراحل الإنتاج، من البحث والتنقيب إلى الإستكشاف والإستخراج، لتظهر نتائجها الحقيقية من خلال زيادة حجم الإنتاج والإحتياطي للمحروقات، وكذلك زيادة حجم إستثماراتها المالية في هذا القطاع.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود مساهمة فعالة للشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي، من خلال تزايد حجمها وتعدادها وتوزعها الجغرافي وتنوعها القطاعي، مع بقاء توجهها في قطاعات معينة في البلدان النامية، وذلك بمساهمتها في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر مثلا وأيضا تزايد أثر نشاطها في العقد الماضي.

الكلمات المفتاحية: . شركات متعددة جنسيات، ، قطاعات إقتصادية، شراكة، قطاع المحروقات بالجزائر.

Abstract:

This study attempts to highlight the contributions of multinational companies in the global economy, because of his main role in the contemporary international economic system, through the increasing volume of its activity and geographical and sectoral distribution, as well as the development of the volume of foreign direct investment by exploit it and deal with FDI among the world and also develop the economic sectors and focus on strategic sectors in late developed countries, with taking into consideration the role and the contribution of oil and gas international companies in the energy sector in Algeria by expanding its activity and proving its existance in various stages of production including researching, exploiting and extracting the source of energy, to attein fixed goal and gain results through increasing the production volume and reserves of oil sector, as well as increase the size of its financial investments in this sector.

The study proves the effective contribution of multinationals companies in the global economy, by increasing its structure and its geographical spread in the word beside its sectoral diversity, with keep going steady toward its tendence by focusing in certain sectors which develop oil & gas sector in certain county like Algeria, , also the positive impact of its activities in the concerned sectors across the past decade.

key words: *Multinational companies, economic sectors, Partnership, the hydrocarbon sector in Algeria.*

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	II
شكر وتقدير	III
ملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XIII
المقدمة	أ-ذ
الفصل الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات (المفهوم، الخصائص والإستراتيجيات)	01
المبحث الأول: المفهوم والتطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات	03
المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات	03
المطلب الثاني: النشأة والتطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات	06
المبحث الثاني: أنماط وهياكل الشركات متعددة الجنسيات	10
المطلب الأول: أنماط الشركات متعددة الجنسيات	10
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات	12
المبحث الثالث: خصائص وإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات	18
المطلب الأول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات	18
المطلب الثاني : إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات	24
الفصل الثاني: الدور التنموي الإقتصادي للشركات متعددة الجنسيات	41
المبحث الأول: أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد العالمي	43
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الثاني: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	48
المطلب الثالث: تزايد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية والإقتصاد العالمي	53
المبحث الثاني: أهمية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي	59

المطلب الأول: أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي	59
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد	62
المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات ومصالح الدول المضيفة	72
المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للشركات متعددة الجنسيات	78
المطلب الأول: تطور توزيع الشركات متعددة الجنسيات حسب القارات	78
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات حسب الدول	85
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات	100
الفصل الثالث: دراسة حالة: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)	114
المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفعالية والإنجازات	116
المطلب الأول: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر	116
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	118
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	121
المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات وخيار الشراكة في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر	124
المطلب الأول: الشراكة مع الشركات الأمريكية	124
المطلب الثاني: الشراكة مع الشركات الأوربية	127
المطلب الثالث: الشراكة مع شركات عالمية أخرى	133
المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر المكاسب المحققة وأفاق المساهمة	136
المطلب الأول: نشاط الشركات متعددة الجنسيات في نطاق البحث الإستكشافي والتنقيب	136
المطلب الثاني: تطور مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج المحروقات بالجزائر	147
المطلب الثالث: الأثر المالي للشركات متعددة الجنسيات على قطاع المحروقات بالجزائر	152
الخاتمة	159
قائمة المراجع	168
الملاحق	175

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة التعريفين لفرنون وليفنجستون	04
(2-1)	ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب المبيعات للسداسي الأول لسنة 2015 بالمليار دولار.	19
(3-1)	ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب حجم الإيرادات نهاية سنة 2014 بالمليار دولار.	20
(1-2)	مؤشرات مختارة للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، 1990-2013 بالأسعار الحالية وبالمليار دولار	56
(2-2)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة حسب المنطقة بالمليار دولار	58
(3-2)	أمثلة عن بعض التحالفات الإستراتيجية لشركة جنرال الكتريك منذ 1980	61
(4-2)	توزيع الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدول بحسب المنطقة/البلد عام 2010	63
(5-2)	أكبر عشر دول مصدرة ومستوردة للسلع على مستوى العالم عام 2013	67
(6-2)	أكبر عشر دول مصدرة ومستوردة للخدمات على مستوى العالم عام 2013	68
(7-2)	توزيع الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدول بحسب المنطقة/البلد ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015	79
(8-2)	ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	81
(9-2)	ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأصول ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	83
(10-2)	ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأرباح ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	84
(11-2)	ترتيب أقوى عشر شركات أمريكية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	86
(12-2)	ترتيب أقوى عشر شركات صينية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	88
(13-2)	ترتيب أقوى عشر شركات يابانية عالمية حسب الإيرادات ضمن	90

	قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	
(14-2)	ترتيب أقوى عشر شركات كوريا الجنوبية العالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	92
(15-2)	ترتيب أقوى عشر شركات ألمانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	94
(16-2)	ترتيب أقوى عشر شركات بريطانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	96
(17-2)	ترتيب أقوى عشر شركات فرنسية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	98
(18-2)	توزيع أقوى الشركات العالمية متعددة الجنسيات وفق التوجه القطاعي وحسب قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015	101
(19-2)	ترتيب أقوى عشر بنوك عالمية متعددة الجنسيات وفق الإيرادات وحجم الأصول حسب قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015	102
(20-2)	ترتيب أقوى عشر شركات البيع بالتجزئة متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليار دولار	104
(21-2)	ترتيب أقوى عشر شركات السيارات والمركبات متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليار دولار	106
(22-2)	ترتيب أقوى عشر شركات التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليون دولار	108
(23-2)	ترتيب أقوى عشر شركات إنتاج الغاز والنفط الخام متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليون دولار	110
(1-3)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة، الدول النامية والدول العربية ومقارنتها بالتدفقات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة مابين (2003-2014)	116
(2-3)	ترتيب الجزائر إلى مجموعة من الدول العربية فيما يخص تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2012-2014) بالمليون دولار	118
(3-3)	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2013)	119
(4-3)	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الدول خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015)	120
(5-3)	توزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة على أهم القطاعات	121

	الإقتصادية الجزائر خلال الفترة (2002-2012)	
(3-6)	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة ما بين (جانفي 2003 وماي 2015)	123
(3-7)	تطور المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013)	138
(3-8)	تطور المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013)	140
(3-9)	تطور التنقيب الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	141
(3-10)	تطور الإكتشافات المحققة لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	143
(3-11)	توزيع الإكتشافات المحققة حسب الأحواض من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	145
(3-12)	تطور التنقيب التطويري لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	146
(3-13)	تطور إنتاج المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط)	148
(3-14)	تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط)	149
(3-15)	تطور إنتاج الغاز الطبيعي من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليار متر مكعب)	151
(3-16)	تطور حجم الإستثمار في المنبع البترولي بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	153
(3-17)	أهم مشاريع تطوير نشاط المنبع البترولي حتى نهاية 2013	155
(3-18)	المساهمة المالية للشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر بالمليار دولار خلال الفترة (2008-2013)	156

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	ربط الفروع بالإدارة العامة	13
(2-1)	الهيكل التنظيمي في الشركات متعددة الجنسيات (حسب أصناف المنتجات)	14
(3-1)	هيكل التنظيم الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات	15
(4-1)	التنظيم المختلط للشركات متعددة الجنسيات	16
(5-1)	الهيكل التنظيمي للإدارة المالية في الشركة الأم	17
(6-1)	أنواع إستراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات	36
(1-2)	أثري الإحلال والتكاملية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية	51
(2-2)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية حسب المجموعات الإقتصادية 1995-2013 وتوقعات الفترة 2014-2016 (بالمليار دولار)	54
(3-2)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة لمناطق العالم لسنة 2013	58
(4-2)	تطور قيمة الصادرات السلعية والخدمات التجارية عالميا بتريليون دولار	67
(5-2)	توزيع الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة المئوية بحسب منطقة الإنتماء ضمن قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015	79
(6-2)	توزيع عدد الشركات متعددة الجنسيات بحسب الدولة الأم ضمن قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015	80
(7-2)	ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	82
(8-2)	ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأصول ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	83
(9-2)	ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأرباح ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	85
(10-2)	ترتيب أقوى عشر شركات أمريكية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	87
(11-2)	ترتيب أقوى عشر شركات صينية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	89

(12-2)	ترتيب أقوى عشر شركات يابانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	91
(13-2)	ترتيب أقوى عشر شركات كوريا الجنوبية العالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	93
(14-2)	ترتيب أقوى عشر شركات ألمانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	95
(15-2)	ترتيب أقوى عشر شركات بريطانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	97
(16-2)	ترتيب أقوى عشر شركات فرنسية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار	100
(17-2)	توزيع أقوى 500 شركة عالمية بالنسبة المئوية حسب أفضلية القطاع لعام 2015	102
(1-3)	تطور المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2008)	137
(2-3)	تطور المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013)	138
(3-3)	تطور المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2008)	139
(4-3)	تطور المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013)	140
(5-3)	تطور الأبار المنجزة ضمن التنقيب الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	142
(6-3)	تطور الإكتشافات المحققة لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	144
(7-3)	تطور التنقيب التطويري لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	147
(8-3)	تطور إنتاج المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك	149

	والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط)	
(3-9)	تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط)	150
(3-10)	تطور إنتاج الغاز الطبيعي من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليار متر مكعب)	152
(3-11)	تطور حجم الإستثمار الإستكشافي بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	154
(3-12)	تطور حجم الإستثمار التطويري بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013)	154

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مؤشرات مختارة للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي 2013 وسنوات أخرى	176
02	تدفقات الإستثمار الأجنبي حسب المنطقة (2011-2013) بالمليارات دولارات وبالنسبة المئوية	177
03	أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات التجارية على مستوى العالم عام 2013	178
04	الإستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين (جانفي 2003 وماي 2015).	179
05	أهم الشركات البترولية العالمية العاملة في قطاع المحروقات بالجزائر	180

المقدمة

تنامى الإقتصاد العالمي بشكل لم يسبق له مثيل، وعرف تطورا بارزا خاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتبر هذا التنامي وليد تغيرات هامة حصلت في التاريخ الإقتصادي، أهمها كان بنهاية الحرب الباردة بتصدع المعسكر الشرقي الذي كان يقود نظاما إقتصاديا إشتراكيا، ينادي بضرورة تدخل الدولة في جميع الجوانب الإقتصادية ويفرض رقابة حكومية على كل العمليات التجارية والمالية وغيرها، وتصدر المعسكر الغربي بقيادة دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بتبنيها نظاما إقتصاديا رأسمالي والذي يدعو للتحرر والإنفتاح والحرية الفردية وعدم تدخل الدولة في جميع الأنشطة الإقتصادية، وعلى إثر ذلك تطور النظام الرأسمالي وألقى بمعالمه المهيمنة على جل الإقتصاديات الحديثة التي تدعو له وتدعم أفكاره لتفرض الرأسمالية نفسها كأقوى نظام إقتصادي يقود العالم بمبادئه وسياساته، وشيئا فشيئا ظهر مصطلح لطالما كان مصدر إلهام الكتاب الإقتصاديين الحديثين وأصحاب الفكر الإقتصادي المعاصر أو بمايسمى عصر مابعد الحداثة، والتي أعطت معنا واضحا ومفسرا للنظام الإقتصادي الحديث، كل ذلك سمح بظهور تكتلات وأقطاب إقتصادية أحكمت قبضتها على أركان الإقتصاد العالمي، بإرساء قواعد المهيمنة على مختلف عناصره، من خلال أدوات وأشكال إقتصادية ساهمت بشكل أو بأخر في توطيد مفهوم بمايسمى العولمة الإقتصادية.

ولعلى من بين هذه الأدوات والتي ساهمت بشكل كبير في تعميق وإرساء معالم النظام الإقتصادي الدولي الجديد، حركية المشاريع العابرة للقارات عبر إنتقال رؤوس الأموال والإستثمارات مابين مناطق العالم، الصادرة عن الدول الإقتصادية العظمى، ممثلتا بالشركات متعددة الجنسيات لتسير مختلف الإستثمارات المباشرة لها، عبر عمليات الإندماج والتملك وإنشاء فروع عالمية، وتدويل أنشطتها وتنويع قطاعاتها، وبوضع إستراتيجيات إنتاجية وتسويقية تخترق بها الأسواق العالمية، وهكذا تطور هذا الكيان الإقتصادي إلى حد لا يمكن ردعه لا من طرف الحكومات ولا من طرف الشعوب، وغني عن البيان أهمية الشركات متعددة الجنسيات، والدور الاقتصادي الذي تلعبه في بناء الإقتصاديات سواء في الدولة الأم أو في الدول المضيفة لها، حيث عادة ما يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الإقتصادية، كما أن تطور نشاطها بما يخدم مصلحة البلدان المستضيفة لها لهو خير دليل على قوة إقتصاديات هذه البلدان وتقدمها، وهذه الشركات اليوم لا تعتبر كيانات إقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط كذلك بالوطن الذي تعمل فيه، ولهذا نجد التطور الحاصل لهذه الشركات اقتصاديا وتكنولوجيا وإداريا ينافس حتى إقتصاديات بعض البلدان، بل وصل بها الأمر حتى أن ميزانيتها ومداخيلها السنوية تفوق أضعاف مضاعفة لبعض البلدان النامية، لهذا وجب وكان من الواجب أن تتنافس هذه البلدان لتوطين هذه الشركات داخل إقتصادياتها والإنتفاع من مزاياها وإستثماراتها، كونها تنمي بعض القطاعات وتحفزها من خلال نقل التكنولوجيا المتطورة والمتجددة وأيضا تقوم بزيادة الكفاءة المهنية للأفراد والعاملين من ذلك البلد في هذه القطاعات إن لم نقل تقضي على مشكل كبير للبطالة و تزيد فرص التوظيف وغيرها من الخصائص المهمة.

وبالنظر إلى حجم الأثار الأقتصادية التنموية التي تخلفها سواءا كانت إيجابية أو سلبية، نجد أنه بفضل توطن هذه الشركات عبر مناطق مختلفة من العالم، وبفضل تعظيم دورها في تنمية وتطوير جميع القطاعات

الإقتصادية بتخطيط محكم يضمن إستراتيجياتها، قد أخرجت دول من دائرة الفقر وأصبحت ضمن البلدان المتقدمة في العالم، في حين نجد أن نشاط هذه الشركات في دول أخرى قد إقتصر على بعض القطاعات الإقتصادية فقط، ظنا وخوفا من هذه الدول أن يكون نشاط هذه الشركات تدخلا في سيادتها وقراراتها الإقتصادية، وتشكل خطرا على نشاط شركاتها المحلية كونها تعتبر منافسا قويا، إلا أنه وبالرغم من العراقيل والحواجز التي تعترض نشاط الشركات متعددة الجنسيات من طرف الكثير من هذه الدول إستطاعت أن تخترق حدودها، كون هذه الدول تعتبر متخلفة تكنولوجيا وغير قادرة وعاجزة عن إستغلال مواردها بشكل أمثل، بسبب عدم تطويرها عمليات البحث والتكنولوجيات والتقنيات المستخدمة، مما يبقيها في تبعية تكنولوجية دائما، ولعلى خير دليل على ذلك القطاعات الإستخراجية للدول المتخلفة، مثل الدول العربية التي تحوي على ثروة باطنية ومنجمية كأكبر مناطق إحتياطية في العالم، لهذا نجد أن هذه الدول تصب إهتمامها الإقتصادي كاملا على هذه القطاعات بصفتها المورد الوحيد لميزانياتها وخططها التنموية.

وبإعتبار الجزائر جزء من المنطقة فإنها ليست بمنأى عن إستهداف الشركات متعددة الجنسيات لإقتصادها ككل وخاصة إذا تعلق الأمر بالقطاعات الإستخراجية وبالأخص قطاع المحروقات والذي يعتبر قطاعا حيويا وإستراتيجيا في الإقتصاد الجزائري، لذلك لو نظرنا في تاريخ توطن الإستثمارات الأجنبية في أراضيها، نجد كله ينحصر في هذا القطاع، ويعكس مدى توجه وإهتمام هذه الشركات بهذا النشاط بالذات، ذلك لما يتوفر به من إمتيازات ومميزات تخدم وتضمن مصالحها، وهو مايحدث اليوم بتزايد نشاط الشركات العالمية البترولية متعددة الجنسيات في الأراضي الجزائرية، ومساهمتها في تنمية هذا القطاع على مختلف جوانبه، سواء تعلق الأمر بالبحث أو الإستخراج والإنتاج أو النقل.

أولا – طرح إشكالية البحث

وعلى ضوء ما سبق يمكننا معالجة ومناقشة الإشكالية الرئيسية والمطروحة كالأتي:

"ماهو دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية قطاع المحروقات وما مدى تأثيرها على أنشطة المنبع بالجزائر ؟"

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وفيما تتمثل خصائصها وإستراتيجياتها؟

2- ما الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تحريك ونشر الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم؟

3- ما مقدار أهمية وحجم تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإقتصاد العالمي ؟

4- ما مدى توزع الشركات متعددة الجنسيات جغرافيا وما مدى سيطرتها على أهم القطاعات الإقتصادية في العالم؟

5- ماهو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر وما حجم مساهمة الشركات الأجنبية البترولية في تنمية قطاع المحروقات وأنشطة المنبع بالجزائر؟

ثانيا – فرضيات البحث

يتطلب تحليل إشكالية الدراسة والإجابة على الأسئلة الفرعية إختبار صحة الفرضيات التالية:

1- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانات إقتصادية عملاقة لايستهان بها، ذات إمتداد تاريخي حافل بالتطورات، لها أنماط عديدة ومتنوعة، كما تتمتع بإدراة وهيكل تنظيمي متعدد حسب طبيعة الشركة، وتنفرد بخصائص تعزز وجودها، لتضع إستراتيجيات تتناسب وتتوافق مع المناخ الذي تعمل به بما يخدم مصالحها؛

2- الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير في تحريك ونشر الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم خاصة في الدول التي تشهد تدفقا ضعيفا، وذلك من خلال إنتقال رؤوس الأموال الضخمة عبر دول العالم ؛

3 – تعمل الشركات متعددة الجنسيات على زيادة أهميتها ودورها الفعال من خلال مضاعفة حجم تأثيرها في الإقتصاد العالمي مع مراعاتها لمصالح الدول المضيفة لها ؛

4- أدت إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات التي تخططها من رسم خارطة جغرافية مركزها الدولة الأم لتلقي بفروعها عبر دول العالم، لتفرض نفسها عنوتا عبر سيطرتها على أهم القطاعات الإستراتيجة في الإقتصاد العالمي؛

5- تنامى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وتزايد حجم مساهمته في الإقتصاد الجزائري وهذا يرجع للجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إستقطابه، كما ساهمت الشركات الأجنبية البترولية في تنمية قطاع المحروقات من خلال جلب التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في عمليات البحث والتنقيب والإستكشاف، وأيضا مساهمتها في زيادة حجم الإنتاج الكلي للمحروقات ومضاعفة حجم إستثمارتها في هذا القطاع.

ثالثا – أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية وإلى ما يلي:

1- محاولة التعرف على هذه الظاهرة الإقتصادية العابرة للقارات والتي أزالت جميع الحدود عبر العالم وفرضت منطق العولمة الإقتصادية، من خلال التطرق والبحث فيها بدراسة أبعادها الإقتصادية ودواعي وجودها؛

2- إبراز الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في توزيع ونشر الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تزايد حركية إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛

3- محاولة إظهار الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي ومدى تعاظم أهميتها وتأثيراتها الإقتصادية ومعرفة حجم مصالح المستفادة للدول المستقطبة لها؛

4- محاولة الوصول إلى مدى توزعها الجغرافي ومن يقف وراء هذا الإنتشار، مع الحرص على معرفة حجم المساهمة في تنمية بعض القطاعات الإقتصادية الأكثر إستراتيجية؛

5- تسليط الضوء على الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر ومعرفة مدى الإنجازات والفعالية المحققة منه في الإقتصاد الجزائري، أيضا مع الإشارة للدور الذي تساهمه الشركات الأجنبية البترولية في تنمية قطاع المحروقات في جميع جوانبه.

رابعا – أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث في التأكيد على الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الإقتصاد العالمي، من خلال وضع إستراتيجيات تلائم الوضع والمناخ الذي تعمل به، كما تعتبر مؤسسة عالمية عابرة للقارات تسير من طرف دول متقدمة ناشرة ومحركة للإستثمار الأجنبي المباشر، تعبر عن مدى حركية وتوجه إنتقال رؤوس الأموال نحو الدول النامية، وهذا ما يجسد مفهوم العولمة وإزالة الحدود الجغرافية لتظهر أثارها وأهميتها الإقتصادية عالميا بما يتماشى مع المصالح المرجوة منها، ويظهر ذلك أكثر من خلال جغرافيتها الإقتصادية وتوزعها القطاعي المهيمن على القطاعات الأكثر إستراتيجيتا في العالم، كذلك معرفة المكانة التي تحظى بها الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الأكثر إستراتيجيتا في الإقتصاد الجزائري من خلال حجم مساهمتها فعليا في قطاع المحروقات بالجزائر .

خامسا – حدود ومجال الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **حدود مكانية:** بإعتبار هذه الظاهرة الإقتصادية مترامية الأطراف عالميا ولا وجود لحيز جغرافي يحدها لكونها تهدف لإزالة الحدود الإقتصادية والجغرافية، لذلك فالعالم كله يعتبر موطن هذه الظاهرة ولايمكن

التركيز على نطاق معين إلا لإعتبار نشأة والموطن الأم لهذه الشركات أو توطنها هي أو أحد فروعها وهذا ما سوف سنحاول دراسته من خلال نشاط الشركات الأجنبية البترولية في الجزائر .

- **حدود زمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في سنة 2015 بالنسبة للتوزيع الجغرافي والقطاعي للشركات متعددة الجنسيات في العالم، وفي الفترة (2000-2013) بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومساهمة الشركات الأجنبية البترولية في قطاع المحروقات بالجزائر.

سادسا – المنهج المتبع في الدراسة

تحقيقا لأهداف البحث ووصولا لأفضل الأساليب والطرق لتوضيح دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية بعض القطاعات الإقتصادية وبالأخص تنمية قطاع المحروقات بالجزائر ومن أجل معالجة مشكلة البحث، سنعتمد على المناهج العلمية التالية:

1- **المنهج الوصفي:** وذلك بتحليل بعض المتغيرات الإقتصادية على المستوى العالمي كالإستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي والقطاعي للشركات متعددة الجنسيات وبعض المتغيرات على مستوى معين كتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد الجزائري وتحليل حجم فعالية نشاط الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر.

2- **المنهج الإستقرائي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة فهم بعض المتغيرات الواقعية بأسس علمية من خلال الجداول والأشكال البيانية وإعطائها وصف سليم يؤهل بعد عملية التحليل والمقارنة بإستخلاص النتائج.

سابعا – مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:

* الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص مالية دولية.

* الدور المتزايد الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي كونها مؤسسة دولية عابرة للقارات حظيت بإهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي وأصبحت قوة إقتصادية حققت أثارا ذات أبعاد متعددة.

* الوقوف على مدى جدوى الشركات متعددة الجنسيات في نشر الإستثمار الأجنبي المباشر وإلى أي مدى وصل توزعها وإنتشارها الجغرافي ومدى حجم مساهمتها في تنمية بعض القطاعات الإقتصادية في العالم.

* التعرف على حجم وواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر.

ثامنا – الدراسات السابقة

* دراسة (بعداش بوبكر 2010) [1]

توصل الباحث إلى:

– أن الشركات البترولية أثبتت دورها الهام في تطوير قطاع البترول وتنمية القدرات الإنتاجية للدول المنتجة والمصدرة كما أثبتت مكانتها المرموقة في تطوير الصناعات المرتبطة بهذا القطاع وتأمين إحتياجات الإقتصاد والمجتمع من مواده المشتقة ويرجع ذلك أساسا إلى تفعيلها لدور البحث والتطوير الذي أدى إلى تنمية قدرتها على الإكتشاف والتنقيب والإستخراج والنقل...الخ.

– أن الشركات متعددة الجنسيات ليس أي تأثير إيجابي في نقل عوامل الإنتاج إلى الدول النامية بحيث أن رؤوس الأموال المنقولة إلى هذه الدول عبر الإستثمارات المباشرة ومساهمتها في تنمية بعض القطاعات تقوم في المقابل بتحويل أرباحها أضعاف مضاعفة إلى دولها الأم، أيضا القول بأن هذه الشركات تساهم في التقليل من حجم البطالة هو أمر صحيح لكن هذه الشركات تختار الكفاءة العمالية الممتازة وتقوم بتحفيزها على الرحيل لبلدانها الأم، أما فيما يخص نقل التكنولوجيا فإن الدول النامية المضيفة إستفادة من إحتكاكها بهذه الشركات إلا أنها لم تستفد في من تطوير تقنياتها الإنتاجية وبقية الأمر حكرا على الدول الكبار ومنه تظل تبعيتها مستمرة.

* دراسة (أحسين عثماني 2011)[2]

توصل الباحث إلى :

– يمكن إعتبار مراحل تطور الشركات متعددة الجنسيات مرتبطة بتطور التجارة الخارجية من جهة، ودورة حياة المنتجات وإكشاف الفرص السوقية من جهة أخرى، وتعتبر الأداة الفعالة والرئيسية في تجسيد ظاهرة العولمة، ويخطئ من يتصور أن الأدوار التي تلعبها هذه الشركات تقتصر فقط على المساهمة في زيادة العوائد والأرباح أو تجنب المخاطر.

– عملية تحديد كفاءة الأسواق المالية تتميز بالتعقيد وتعد الأوجه، ولاتقتصر على نسبتي رأسمال السوق وحجم التداول بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل يجب إستعمال مؤشرات عديدة لتحديد كفاءة الأسواق المالية، وتوجد علاقة إيجابية سببية ديناميكية متبادلة بين النموا الإقتصادي وكفاءة الأسواق المالية، يعود ذلك إلى التحرر المالي وإنفتاح الأسواق المالية في ظل تزايد حركة إندماج الأسواق المحلية بالأسواق العالمية.

– توجد علاقة طردية بين درجة تأثير الإتجاه نحو عولمة الأسواق المالية والدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، لكن بالرغم من أن التوجه نحو العولمة وعولمة السوق من شأنه تسهيل حركة إنتقال السلع

[1]- بعداش بوبكر، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول** أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر03، سنة (2009-2010).

[2]- أحسين عثماني، **«إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الأسواق المالية»** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر03، سنة (2010-2011).

والمعلومات والتكنولوجيا والعمالة والأفكار والتمويل، إلا أن الإستفادة من دروس الأزمة الأسيوية والعالمية المعاصرة، توجب التحرك بحذر في الإقتصاد العالمي، وخاصة عند التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات، وضرورة تجنب الإعتماد الزائد على رؤوس الأموال الخارجية وخاصة قصيرة الأجل بكل أنواعها، وعدم الإعتماد كليا على الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة لدرجة تأثرها بشدة بتقلبات أسعار الصرف.

* دراسة (ريال زوينة 2012)[3]

توصلت الباحثة إلى:

– أن حصة الدول النامية من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الصاردة والواردة وحصتها من الشركات متعددة الجنسيات تعتبر قليلة جدا ولا مجال لمقارنتهما بحصة الدول المتقدمة نتيجة إستحواذها على أكبر وأقوى الشركات متعددة الجنسيات، لتتركز على الصناعات التحويلية وتسويق الخدمات في حين تم تركيزها في الدول النامية على الإستثمارات في القطاعات ذات صلة بإستغلال الموارد الطبيعية وباطن الأرض بشكل يهددها بالنضوب، كما توصلت إلى أن الإستثمار الأجنبي في الجزائر لم يرقى إلى المستوى الذي يتماشى وطموحات صناع القرار ولايزال مشروع الإستثمار خارج قطاع المحروقات مشروعا معطلا.

تاسعا – هيكل البحث

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، وهذا على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول **"ماهية الشركات متعددة الجنسيات (المفهوم، الخصائص والإستراتيجيات)"** المفهوم ونشأة والتطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات وأنماطها وأنواع الهيكل التنظيمي الإداري لها، بالإضافة إلى الخصائص والمبادئ التي تقوم عليها، وكذلك الإستراتيجيات التي تضعها وتسطرها في مزاولة نشاطها وغزو أسواق خارجية.

أما في الفصل الثاني **"الدور التنموي الإقتصادي للشركات متعددة الجنسيات"** تطرقنا إلى دور الشركات متعددة الجنسيات في نشر الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، كما تناولنا تزايد أهمية وحجم التاثير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي المعاصر وإظهار مدى توافق نشاطها مع مصالح البلد المضيف، أيضا قمنا بإظهار مدى توزع الشركات متعددة الجنسيات جغرافيا حسب الدولة الأم وكذلك تنوعها القطاعي مع تركيزها على القطاعات الإستراتيجية بما يتماشى مع أهدافها .

[3]- ريال زوينة، **الشركات متعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية على البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر من الفترة (2000-2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، سنة (2011-2012).

وفي الفصل الثالث **"دراسة حالة–مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000–2013)"** حاولنا توضيح حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد الجزائري مقارنته مع الحجم المتدفق منه في أقطار أخرى وتحليل جوانبه من خلال توزعه الجغرافي القطاعي في أراضيها، كما تم في هذا الفصل عرض نشاط الشركات متعددة الجنسيات البترولية في قطاع المحروقات الجزائري من خلال ولوجها عبر بوابة الشراكة كخيار وحيد وحيازتها لمناقصات وتوقيعها لعقود الشراكة مع شركة سوناطراك إظهار مدى تنوع جنسياتها ومهامها، بعدها تم التطرق لحجم المساهمة الفعلي الذي تلعبه هذه الشركات بتحقيق مكاسب محققة لقطاع المحروقات بالجزائر من خلال تنمية نشاط البحث والتنقيب وأيضا الإستخراج وكذلك مساهمتها في زيادة حجم إستثماراتها في هذا القطاع مع تكيزها على تحقيق نتائج إيجابية مستقبلا .

عاشرا – صعوبات البحث

من الناحية العملية تصادف الباحث بعض الصعوبات والعراقيل التي من شأنها أن تضع حاجزا وتحد من إمكانية إتمام البحث على اكمل وجه وتمنعه من الوصول إلى النتائج المرجوة أهمها:

1-كثرة المعلومات وتعددها تجعل الباحث يواجه مشكلة معالجة المعلومات والتطرق إليها بصفة شاملة.

2- عدم تمكننا من الحصول على المعلومات الكافية والكاملة المتعلقة بتحديد قائمة الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي للتدفقات الإستثمارية .

3- شح وحجب المعلومات من طرف الإدارات والهيئات المختصة والوصية في قطاع المحروقات بالجزائر خاصة من طرف الشركات متعددة الجنسيات البترولية الناشطة به، مما شكل حاجزا في معرفة والتعمق أكثر في بحث حجم تأثيرها على تطوير قطاع المحروقات عبر كامل المراحل.

الفصل الأول:

ماهية الشركات متعددة الجنسيات

(المفهوم، الخصائص

والإستراتيجيات)

تمهيد:

إزداد الإهتمام بموضوع الشركات متعددة الجنسيات مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتوطد أكثر إزاء تطورها وإنتشارها المكثف في مختلف أنحاء العالم خاصة مع بداية إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الشرقي وسيطرة المعسكر الرأسمالي الغربي، ولعلى التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات جاء بمحض التوجه والتحول النظام الإقتصادي العالمي نحوا الإنفتاح وإزالة الحدود الجغرافية والإقليمية بين الكيانات الإقتصادية سمح لهذه الظاهرة الإقتصادية الدولية بالتنامي والتطور وأصبحت معلماً يرسم ويرسخ قواعد وخصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد .

كل هذا أدى الى إهتمام العديد من الإقتصاديين والمحللين والخبراء بالتعمق لدراسة أهمية ومدى التأثير الإقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في العالم، بما يحقق التنمية والرخاء والتطور في شتى المجالات.

ولتوضيح ودراسة هذه الظاهرة الإقتصادية، إرتئينا تناول الجانب النظري لها، ضمن الفصل الأول حيث قسمناه الى المباحث التالية:

المبحث الأول: المفهوم والتطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات؛

المبحث الثاني: أنماط وهياكل الشركات متعددة الجنسيات ؛

المبحث الثالث: خصائص وإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الأول: المفهوم والتطور التاريخي للشركات المتعددة الجنسيات

إن الباحث أو القارئ الإقتصادي للتعاريف المتعددة للشركات متعددة الجنسيات يجد تباين وإختلاف ضمني يتخللها، ويرجع ذلك للتعبير الذي يعطيه كل باحث معرف للشركات متعددة الجنسيات حسب إختصاصه وإهتمامه، لهذا نجد الكثير منهم يطلق تسميات مختلفة ومتنوعة عليها، ولعلى هذه التسميات لم تأتي بمحض الصدفة، بل جاءت نظراً للتطور التاريخي وتعاظم نشاط ودور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي، عبر مختلف الحقب الزمنية الماضية، إلى أن تم إعطائها مفهومها الواسع والشامل، والذي ضم التسميات المختلفة تحت إسم موحد ومتداول دون تمييز .

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعاريف عديدة للشركات متعددة الجنسيات من طرف الباحثين الإقتصاديين وأصحاب الإختصاص وسنتطرق أيضا إلى التطور التاريخي لها عبر تسلسل نشأتها ضمن المراحل الزمنية المختلفة .

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

من أكثر المفاهيم والتعاريف التي لاقت تداولاً ورواجاً وتمعناً من طرف الكثير من الإقتصاديين، هو ما قدمه الرجلين الإقتصاديين "رايمون فيرنون" و "ليفنجستون"، فالأول عرفها : "بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة و هي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمنصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدو حساساً لعناصر إستراتيجية مشتركة، كذلك فللحجم أيضا أهميته، فتجمع من هذا النوع من أقل من 100 مليون دولار[1]، من المبيعات قليلاً ما يستحق الإنتباه، وفوق ذلك فطبيعة نشاطاتها كمجموعة خارج بلادها الأم ذات أهمية، وأخيراً فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الإنتشار الجغرافي، فالشركات صاحبة الشركات التابعة في بلد واحد أو بلدين فقط خارج موطنها الأم لا توجد غالباً في قائمة المشروعات متعددة الجنسيات"[2].

أما الثاني ليفنجستون فعرفها بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة[3] وتمارس نشاطها بالإختيار في دولة أجنبية أو أكثر[4].

[1] - و يقصد بذلك الشركات متعددة الجنسيات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار و التي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر .

[2] - محمد السيد سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص: 19 .

[3] - يقصد ليفنجستون بالشخصية المستقلة للشركة، هو عدم خضوعها لرقابة أي حكومة من الحكومات الأم فيما يختص بممارسة أنشطتها المختلفة أو أي قرارات مرتبطة بها في الخارج .

[4] - عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعماال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1993،ص:244 .

وبمقارنة التعريفين السابقين يمكن إيضاح بعض النقاط التي نلخصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (1–1) : مقارنة التعريفين لفرنون و ليفنجستون .

تعريف رايمون فيرنون (vernon)	تعريف ليفنجستون (livingstone)
– ركز فرنون على عنصر حجم الشركة مقاسا برقم أعمالها .	– إهتم ليفنجستون أكثر بمعيار التحرر في أنشطة و ممارسة العمليات خارج حدود الدولة الأم و عدم فرض رقابة حكومية من الشركة الأم خاصة ما تعلق منها بممارسة نشاطها خارج الدولة الأم .
– إشترط فرنون ضرورة ممارسة الشركة نشاطاً إنتاجيا في ست دول أو أكثر .	– يرى ليفنجستون أن ممارسة الشركة لأي نشاط إنتاجي في دولة واحدة أو أكثر يضفي عليها صفة تعدد الجنسية .

المصدر: من إنجاز الطالب بناءاً على المعلومات المستقاة من التعريفين السابقين .

ويعرفها بول روبنسون – الإختصاصي في ميدان الإدارة – الشركات متعددة الجنسيات كمؤسسة تكون فعاليتها الإقتصادية في الخارج معادلة، سواءاً من حيث الهيكل أم من حيث العمليات، لنشاطها في بلد المنشأ وتسعى قيادة المؤسسة في هذه الحالة لتوزيع موارد المؤسسة بغض النظر عن حدود الوطنية، وذلك من أجل تأمين تنفيذ الأهداف التي تنشدها المؤسسة فقط، غير أن القرارات يتم لصالح بلد واحد، لأن إدارة المقر الرئيسي للمؤسسة وملكية أصولها تظلان محتفظتين بصفتهما القومية[1].

كما يمكن إيجاز بعض التعاريف المتفرقة والحديثة والتي لاقت إستحساناً من طرف الإقتصاديين والباحثين، كونها تضم التعريف الشامل للشركات المتعددة الجنسيات وحظيت بقبول عام من خلال التعاريف التالية :

عرفها أحد الباحثين بأنها الشركة التي تتحكم في تسهيلات الإنتاج الواقعة في أكثر من قطر واحد أو أن هذه التسهيلات قد إكتسبت بعملية الإستثمار الأجنبي المباشر ، كما ورد في أحد التقارير الصادرة عن منظمة الأعمال الدولية :

[1] - أ.أ.ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص:37.

أن الطبيعة الأساسية للمشروع متعدد الجنسية تعود إلى المقر الرئيسي لإدارته الذي يقع في أحد الأقطار "القطر الأصلي" في حين أن أعمال المشروع تجري في عدة أقطار أخرى أيضاً توصف بالأقطار المضيفة[1].

أو هي الشركة التي تنشأ بموجب إتفاقية دولية بين حكومات أكثر من دولة تحدد نطاق عمل الشركة الجديدة وشكلها القانوني ونمط ملكية رأسمالها وأسلوب إدارتها، كما أنها تمتلك وتتحكم في أنشطة إقتصادية موزعة على بلدان متعددة وتشترك في الأنشطة الدولية المختلفة وتقوم بالتصنيع في العديد من الدول، ولديها إرتباطات وإلتزامات مالية كبيرة، وتحصل على إيراداتها الإجمالية من العمليات الدولية[2].

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNACTAD بأنها كيان إقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملا[3].

أو هي المشروع أو مجموع المشروعات التي تمتد بنشاطاتها إلى العديد في الدول التي صممت ونظمت ووجهت على المستوى العالمي، أو هو كل مشروع لديه درجة معينة من النشاط على الصعيد العالمي، وهذه المشروعات المنتسبة تؤدي عمليات متصلة بالبحث والتطوير والتصنيع والتسويق في العديد من الدول التي يوجد بها النشاط وهذه المشروعات غالبا ما تصب في بوتقة الأهداف الكلية للشركة الأم التي غالبا ما تكون في دولة متقدمة أو التابعة للمركز الرئيسي[4].

وبناءاً على ما تقدم يمكن تقديم تعريف شامل ومقبول للشركات متعددة الجنسيات على أنها مجموعة من الشركات مختلفة الجنسيات ترتبط بعضها بالبعض الآخر من خلال ما تمتلكه من أسهم أو شكل من أشكال السيطرة الإدارية أو عقد إتفاق معين مكونةً بذلك وحدة إقتصادية متكاملة ذات أسس إقتصادية، وتقسم الشركات متعددة الجنسيات تبعا لثلاثة معايير تتمثل في نوع العمليات والحجم وميدان العمليات، وتسمى الشركات بالمسميات الأتية :

- الشركات القومية متعددة الجنسية (Nation Multinational) حين يكون للشركة شركة أم واحدة من جنسية معينة .
- الشركات الدولية متعددة الجنسية (International Multinationl)حين يكون للشركة إثنان أو

[1] - أدم مهدي أحمد، **المالية الدولية**، الشركة العالمية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى،2007، ص:117 .

[2] - سعود جايد العامري، **الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى،2007، ص ص: 15- 16 .

[3] - أسماء رشاد نايف، **المعرفة الضمنية و دورها في تنمية و تطوير الموارد البشرية في ظل مفهوم الإدارة المعولمة "دراسة تطبيقية الشركات متعددة الجنسيات"**، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: عولمة الإدارة في عصر المعرفة في الفترة (15 – 17 ديسمبر 2012)، كلية إدار الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ص: 19 .
نقلا عن : بول هيرست و غراهام طومسون، **ما العولمة : الإقتصاد العالمي و إمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001 .

[4] -Coves R, E: **Multinationals Enterprise and Economic Analysis** (New York: Harvester wheat sheat, 1982), p: 10 .

أكثر من الشركات الأم المسيطرة عليها من جنسيات متعددة .

- الشركات عابرة الأقطار (Transnational Corporation) حين تملك أساليب متعددة ترتبط فيها هذه الشركات بعضها ببعض و الأشكال القانونية للشركة عابرة القارات أو الأقطار .

المطلب الثاني: النشأة والتطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات

بدأت الشركات المتعددة الجنسيات بالظهور والبروز جليا مع نهاية القرن 19 وكان ذلك نتاجاً للتطور المعسكر الغربي الرأسمالي، وبداية عصر النهضة الذي ساد الإقتصاديات الأوربية والذي كان قوامه تخصص هذه الإقتصاديات في الإنتاج والتصنيع وإستعمار البلدان المتخلفة رغبتاً في إستغلال ثرواتها ومواردها المتاحة، حيث كانت الشركات الإنجليزية والهولندية والفرنسية والسويسرية والألمانية تنشط وتعمل في المناطق المستعمرة لوطنها الأم بينها الشركات الامريكية، فكانت تقيم وحدات إنتاجها في أمريكا اللاتينية ولقد تميز تاريخ وتطور الشركات متعددة الجنسيات بمرور خمس مراحل أساسية نتطرق لها كالأتي :

1- المرحلة ما بين 1840 – 1914 :

حيث تميزت هذه المرحلة بتوجه الشركات متعددة الجنسيات نحو المستعمرات التابعة لدولها الأصلية والإستثمار فيها بغية البحث عن المواد الأولية وإستغلالها ومثال ذلك الشركات البترولية مثل : Standard oil و British Petroleum و Royal Dutsh و المنجمية مثل : International Nickel وAsturienne des mines في سنة 1880، أما الشركات المانوفاكتورية بدأت في إنشاء وحدات إنتاجية خارج بلدانها إبتداءاً من سنة 1860، منها على سبيل المثال Friedrich Bayer، الذي أخذ مشاركة في مصنع للأنيلين في ولاية نيويورك في سنة 1865، كما أقام المخترع السويدي للديناميت Alfred Noble مصنعا للمتفجرات في Hambourg سنة 1866[1]، ويرجع تاريخ إنشاء أول شركة تأخذ وصف الشركات متعددة الجنسيات بالمعنى الدقيق للكلمة هي شركة "سنجر Singer" الأمريكية لصناعة ماكينات الحياكة حيث أقامت سنة 1868 مصنعا لها في جلاسجو وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا، ذلك أن سنجر هي أول شركة قامت بتصنيع نفس السلعة بنفس الشكل تحت إسم تجاري واحد في مختلف البلاد، و في سنة 1890 أنشأ شركة زيدريك باير الألمانية التي أقامت مصانع للصباغة في مدينة المباني في بيتوبويك في عام 1865 وفي موسكو عام 1876 وفي فرنسا عام 1882 وفي بلجيكا عام 1908، حيث كانت لها شركات

[1] - زيان عبد القادر، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل في الدول العالم الثالث**، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية فرع تخطيط، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعةالجزائر، 2001، ص: 09، نقلا عن :

- C.TUGENDHAT, **Ces Multinationales qui nous gouvernent**, (Bernard Grasset, paris, 1973), P:25.

وليدة فيما وراء البحار[1].

كما تميزت السنوات 1880و 1890بتركيز صناعي مكثف في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجمعت أكثر من 500 شركة حول 300 إحتكار (Trust) مسيطرة على الصناعة بالرغم من وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة فقد تفاجأ البريطانيون في سنة 1901 عندما إكتشفو أن المصنع Westing House يقبع تحت الرقابة الأمريكية، كما أن Fourd تنتج ربع السيارات المصنعة في بريطانيا في سنة 1914[2].

2- المرحلة ما بين 1914 – 1945 :

وتميزت هذه المرحلة ركودا إقتصادياً، ويرجع هذا إلى التخوف من الحرب التي لازمت كل الدول الكبرى، ومنها عمدت على عدم السماح لشركاتها بالنتقل إلى الخارج بحيث بلغت الوطنية ذروتها، وقامت الحكومات بتبني إجراءات تمييزية مع الأجانب، مثلاً ألمانيا كانت تفرض على الشركات بأن تكون ألمانية خالصة 100%، كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الإجراءات، كما شكلت النقود عائقاً أخر في مجال الإستثمارات الأجنبية بعد الحرب، وذلك للمخاطر التي ظهرت وتجلى ذلك في إنتشار التضخم بشكل كبير وتبعه بعد ذلك إنكماش إقتصادي في سنة 1929، وهذا أدى إلى إنهيار إقتصادي عالمي أثر بشكل كبير على المبادلات الدولية[3].

3- المرحلة ما بين 1945 – 1970 :

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى طغت على الولايات المتحدة الأمريكية موجة من الإنتاج الإقتصادي اتجهت أولاً إلى كندا و دول أمريكا اللاتينية ثم عبرت المحيطات في الخمسينيات متجهة جنوب أوربا واليابان ودول أخرى، وتعتبر الفترة منذ عام 1950 وحتى منتصف الستينات بمثابة شهر العسل بالنسبة للجو الملائم الذي صاحب نشاط هذه الشركات ولا سيما الشركات الأمريكية، فقد سيطرت خلال هذه الفترة على الإنتاج الدولي تماماً[4].

فمنذ سنة 1957 تفوقت الشركات الأمريكية عن نظيراتها الأوربية، بحيث بلغت قيمة إستثماراتها الأوربية المباشرة حوالي 4151 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الإستثمارات الأوربية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 3753 مليون دولار، وفي سنة 1962 بلغت قيمة الإستثمارات الأمريكية في أوربا حوالي 21554 مليون دولار، في حين بلغت الإستثمارات الأوربية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 8510 مليون دولار فقط .

---

[1] - حسن محمد هند، **النظام القانوي للشركات متعددة الجنسيات**، دار الكتب القانونية ، مصر، 2006، ص: 301 .

[2] – زيان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 10، نقلا عن :

- C.TUGENDHAT, **OP**,CIT , P: 29.

[3] - بركة محمد، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم التسيير فرع إدارة أعمال، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2003، ص : 12 .

[4] - حسن محمد هند، مرجع سبق ذكره، ص : 303 .

لقد إستفادت الشركات الأمريكية بشكل كبير، وكان وقعها على الشركات المنافسة كبيراً، حيث تمكنت من تحطيمها إما كلياً أو جزئياً، ويرجع هذا للإمتيازات التي حققتها أمريكا بعد الحرب، ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات الأوربية تتخبط في مشاكل مالية وصعوبات إستثمار في الخارج الناجمة عن سياسات حكوماتها كانت الشركات الأمريكية تتمتع بحرية كبيرة للإستثمار في الخارج[1].

ولما أفاق الإقتصاد الأوربي من صدمة الحرب أخذت المنشآت الأوربية بدورها تتكتل فيما بينها لمواجهة المنافسة الأمريكية، وكان إنشاء السوق المشتركة أثر كبير في إنشاء مشروعات أوربية عملاقة لم تلبث أن ضاقت السوق الداخلية عن إستيعاب نشاطها فإندفعت هي الأخرى نحوا الإستثمار الأجنبي وتكررت الظاهرة ذاتها في اليابان، وشهدت السبعينات على وجه الخصوص إنفتاحاً إقتصادياً مذهلاً تحمل ألويته في مختلف أنحاء العالم شركات يابانية عملاقة[2].

4- مرحلة السبعينيات (1970-1980) :

ويميز هذه المرحلة ظهور كل من الشركات الأوربية و اليابانية بشكل كبير وذلك نتيجة للسياسات الإقتصادية التي إنتهجتها حكوماتها، والدعم المقدم لشركاتها المتعددة الجنسيات، حتى تستطيع مواجهة الشركات الأمريكية التي كانت تسيطر قبل هذه المرحلة بشكل كبير على الإستثمارات المباشرة في الخارج[3].

وتشير الإحصائيات التي أجرتها المجموعة الأوربية عام 1975 أفادت بأن هناك ما يقارب عشر ألاف شركة من الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم و(2570) شركة منها تأسست في دول المجموعة الأوربية وهذه المجموعة الأخيرة من الشركات تمتلك (49256) فرعاً في دول العالم بينها تملك المجموعة الأولى من الفروع و(173) من الشركات المتعددة الجنسيات للمجموعة الآوربية، تملك فروعاً في أكثر من عشرين بلداً مقابل (113) من الشركات الأمريكية تمتلك نفس القدرة على الإنتشار[4].

وبالموازاة فإن الدول النامية قد واكبت ركب تطور شركاتها وأصبحت لها صفة تعدد القومية وظهرت شركات متعددة الجنسيات تابعة للدول النامية مثل : البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين، جمهورية كوريا الجنوبية تايوان، هونغ كونغ وماليزيا .

[1] - زيان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص : 11 .

[2] - حسن محمد هند، مرجع سبق ذكره، ص : 303 .

[3] - بركة محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 13 .

[4] - محمد مدحت عنان، **الشركات المتعددة الجنسيات و سيادة الدولة "قانونية – إقتصادية – سياسية"**، دار الراية، عمان – الأردن، 2013، ص : 16 .

5- المرحلة ما بعد 1980 :

ويجدر الإشارة إلى هذه الفترة، بأن الشركات المتعددة الجنسيات خطت خطوة كبيرة في مجال التفوق التكنولوجي ومعيار الإنتشار ودخلت مرحلة جديدة تسمى بالعولمة والتي تميزت بإرساء قواعد النشاط الإقتصادي وتوحيد وتجانس الإقتصاد العالمي، ففي عام 1983 بلغ عدد الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات العاملة (1708) شركة وبلغت جملة مبيعاتها أكثر من بليوني دولار، أما الشركات الأوروبية العاملة في نفس القطاع فبلغ عددها (3442) شركة وبلغت مبيعاتها أكثر من ثلاثة بلايين ونصف دولار في نفس العام، مثل هذه الإحصائيات من شأنها أن تعطي فكرة عن أحجام الشركات متعددة الجنسيات التي تأسست في أمريكا وأوروبا والفروقات في عوائد إستثماراتها المالية، وتجدر الإشارة إلى أن نفس هذه الإحصائيات قد أشارت الى أن مجمل مبيعات ما تبين من أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم تجاوز ثلث الدخل القومي الإجمالي لدول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، كما أن الشركات متعددة الجنسيات ككل تشغل (1/8) من القوة العاملة الكلية لبلدان منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي[1].

وشهدت الشركات اليابانية تفوقاً ملحوظاً إذ يشير مركز الشركات عبر الوطنية التابع للأمم المتحدة إلى أن الإستثمارات المباشرة للشركات عبر الوطنية قد حققت زيادة كبيرة خلال الفترة من 1984 إلى 1989 بحيث بلغت 30% ليصل التدفق السنوي نحو 200 مليار دولار في عام 1989 و تلاجع هذه الزيادة في واقع الأمر إلى النمو الكبير والسريع للإستثمارات المباشرة للشركات اليابانية عبر الوطنية حيث لم تتجاوز هذه الإستثمارات 2.5 مليار دولار في عام 1980 و إرتفعت إلى ما يزيد عن 34 مليار دولار في 1988 محتلة بذلك المركز الأول[2].

ولهذا فإن أهم ما يميز هذه المرحلة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات هو التحلل (Banalisation) النسبي لهذه الظاهرة، إذ نجد أن كثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت تأخذ طابع تعدد الجنسية، إن عملية تعدد الجنسيات والتي دخلت مع العولمة في الوقت الراهن إتسعت أكثر لتصبح مبدأ عاماً أو فكراً يجب التحلي به، إذ يجب كما قال مؤسس شركة SONY السيد أكيو موريتا "يجب التفكير عالمياً والتنفيذ محلياً"، إن هذا التغيير وليد عوامل عدة نذكر منها[3]:

أ- إنخفاض تكاليف النقل و الإتصال؛

ب- إنخفاض الوقت اللازم للنقل؛

ج- إرتفاع القدرات الإنتاجية؛

---

[1] - إبراهيم محسن عجيل، **الشركات المتعددة الجنسيات و سيادة الدولة دراسة: قانونية – إقتصادية – سياسية مقارنة**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، غير منشورة، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008، ص : 18 .

[2] - حسن محمد هند، مرجع سبق ذكره، ص ص: 306-307 .

[3] - بركة محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 14 .

د- إنتشار الإيدولوجية الليبيرالية و ظهور مناطق التبادل الحر؛

و- تجانس الأنماط المشتركة .

المبحث الثاني: أنماط وهياكل الشركات متعددة الجنسيات

تعددت أنماط وأنواع الشركات المتعددة الجنسيات حسب تطورها التاريخي ولهذا قدم الكثير من الإقتصاديين مثل : بيرلمتار ودانييغ وغيرهم أنماط مختلفة وكل نمط صنف حسب نظرتهم الشخصية، كون كل نمط يختلف عن الأخر بأوجه مقارنة مختلفة، لهذا فكان لتعدد أنماط الشركات متعددة الجنسيات وتطورها التاريخي إنعكاس واضح على الهيكل التنظيمي لها وتطوره وهذا ما سنحاول التطرق له في المطلبين المواليين :

المطلب الأول: أنماط الشركات متعددة الجنسيات

يمكن تصنيف أنماط الشركات المتعددة الجنسيات حسب التصنيفات التي قدمها الإقتصاديون "بيرلمتار ودانينغ وفرنون وليفنجستون"، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف وهي:

1- تصنيف بيرلمتار Perlmuter:

قدم بيرلمتار محاولة لتصنيف أنماط الشركات المتعددة الجنسيات وعرضها كالأتي[1] :

أ- النمط المركزي وحيد الجنسية : في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية (أي وطنية) أساساً ولكنها تمتلك فروعاً إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية و يتم إتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الأم .

ب- النمط اللامركزي : بالمقارنة بالنمط الأول، نجد أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في إتخاذ القرارات وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، كما أنه من المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية كما أن هذا النمط تعدد فيه الجنسيات المالكة للشركة .

ج- النمط الجغرافي : يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والإنتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم و توافر الموارد المادية والبشرية والفنية .

أما من ناحية جوانب الضعف التي تشوب الأنماط السابقة، فتجدر الإشارة هنا إلى أن النمط المركزي وحيد الجنسية لا تتوفر لديه القدرة على التكيف مع متطلبات البيئة في الدول المضيفة، وبمعنى أخر، أن الشركة

[1] - خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار الراية ، جامعة البتراء ، الاردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص : 136-137 .

الدولية تحاول بالدرجة الأولى فرض معاييرها الثقافية والإقتصادية والسلوكية، المعمول بها بالدولة الأم في الدول المضيفة دون النظر الى الفروق أو التباين في متغيرات البيئة وظروفها بين الدولتين .

أما نقطة الضعف الرئيسية في النمط الثاني (النمط اللامركزي) فتمثل في صعوبة الرقابة الشاملة على الفروع سواء كانت رقابة على الإنجاز أو الممارسات الإدارية في كل فرع، وأخيراً فإن تأثر النمط الجغرافي من الشركات الدولية بخصائص البيئة الثقافية في الدولة الأم (وبصفة خاصة في المراحل الأولى من بداية النشاط) ومحاولة الإلتزام بها أو فرضها في الدول المضيفة تعتبر إحدى جوانب الضعف الخاصة بهذا النمط من الشركات .

2- تصنيف دانينغ Daning:

وكمحاولة أخرى لتصنيف الشركات متعددة الجنسيات يرى دانينغ أن هذا النوع من الشركات يمكن تصنيفه إلى أربعة أنواع نذكر منها الثلاث أنواع الآتية باختصار[1]:

أ- الشركات الصناعية متعددة الجنسية : ويعتبر هذا النوع من الشركات أكثر الأنواع أهمية حيث يحقق أو يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط والتكامل الراسي و الأمامي(نحو السوق أو المستهلك أو العملاء)، والتكامل الراسي الخلفي (نحو المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والتسويق وغيرهما)، أي أن هذا النوع يعتبر موجها بكل من السوق والتكلفة في وقت واحد.

يضاف إلى ما سبق أن الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات تحقق درجة عالية أيضا من التكامل الأفقي، وفي هذا النوع من التكامل نجد أن الشركات تقوم بممارسة أو انجاز نشاط معين (أو إنتاج سلعة محددة) في مختلف دول العالم، مثال ذلك قيام شركة جنرال موتورز بعملية تجميع السيارات في أكثر من دولة أجنبية وشركة كريزل (Chrysler) و أي بي ام (IBM) للكومبيوتر، فكل هذه الشركات تقوم بأداء نفس العملية الإنتاجية في أكثر من دولة أجنبية.

ب- الشركات التجارية متعددة الجنسيات : هذا النوع من الشركات نجد فيه أن الشركة المعنية لها مركز إنتاجي واحد حيث تعتمد عليه اعتمادا كبيرا أو كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية، وفي هذا الخصوص يرى ليفنجستون أن هذا النوع من الشركات لا يعتبر شركات متعددة الجنسيات في حالة عدم امتلاك الشركة فروعا لتسويق منتجاتها في الدول أو الأسواق الأجنبية.

ج- الشركات متعددة الملكية : ويظهر هذا النوع من الشركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق إندماجها في شركات أخرى دولية أو إندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة .

[1] - عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية – مصر، 1989، ص : 26 .

3- تصنيف فرنون و ليفنجستون:

قدم فرنون وليفنجستون تصنيفا ثالثا للشركات المتعددة الجنسيات، ويرتكز التصنيف على ثلاثة محاور رئيسية هي درجة التكامل وطبيعة النشاط، ونوع التكنولوجية، ومن واقع هذه المحاور تم تصنيف هذه الشركات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي[1]:

أ- المجموعة الأولى : وتحتوي على شكل الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا، حيث يكون مستوى التكنولوجيا مرتفع وينحصر النشاط في الصناعات الاستخراجية والصناعية.

ب- المجموعة الثانية : وتشمل الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا، ومنها يكون مستوى التكنولوجية مرتفع ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية بالمقارنة بالصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا، ومن أمثلة الصناعات ذات مستوى التكنولوجية المرتفعة والأقل حساسية أو قابلية للتأميم من قبل الدولة المضيفة، إنتاج المشروبات الغازية والمنظفات الصناعية والأغذية، ومع ذلك فهناك بعض أنواع التكنولوجيا التي تنتمي لهذه المجموعة يتم نقلها إلى الدول المضيفة قد تتصف بالتخلف أو إنخفاض مستواها عن ذلك المستخدم أو المطبق في الدول المتقدمة، (الدول الأم للشركات متعددة الجنسيات).

ج- المجموعة الثالثة : وهي تنطوي أساسا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقادمة إلى الدول المضيفة النامية عن طريق الاستثمار المباشر أيضا، ففي هذه المجموعة تقوم الشركات بإنشاء فروع لإنتاج إحدى السلع التي تدهور الطلب عليها (لأسباب ترجع إلى تقادم التكنولوجية أو تشبع السوق المحلي أو ظهور سلعة بديلة لها في السوق الوطني... الخ) في إحدى الدول النامية، مثال ذلك قيام شركة فولكس واجن بإنتاج السيارات فولكس في البرازيل، كما أنه من بين الأسباب التي تجبر هذه الشركات إلى نقل نشاطها الإنتاجي إلى الدول النامية-بغض النظر عن مستوى التكنولوجيا الذي تم نقله -ارتفاع نفقات الإنتاج في الدول الأم (أجور العمال، المواد الخام..الخ)، وبالتالي فهي تستخدم الدول النامية (حيث تنخفض فيها تكاليف الإنتاج) كمراكز إنتاجية بغرض التصدير إلى الأسواق العالمية الأخرى بما فيها أحيانا الدولة الأم حيث يكون سعر البيع منخفض نسبيا وبالتالي تستطيع الشركة غزو هذه الأسواق على أساس المنافسة السعرية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات

يتم وضع الهيكل التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات كما في الأشكال الثلاثة الآتية[2]:

[1] - نفس المرجع السابق، ص : 28 .

[2] - سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22- 26 .

1- ربط الفروع بالإدارة العامة :

يستخدم تنظيم ربط الفروع بالإدارة العامة حينما يكون عدد فروع الشركة الأم قليلاً، وفي هذه الحالة فإن القرارات المالية المهمة تنحصر لدى الإدارة العامة للمجموعة كما في الشكل رقم (1-1) .

الشكل رقم (1-1): ربط الفروع بالإدارة العامة

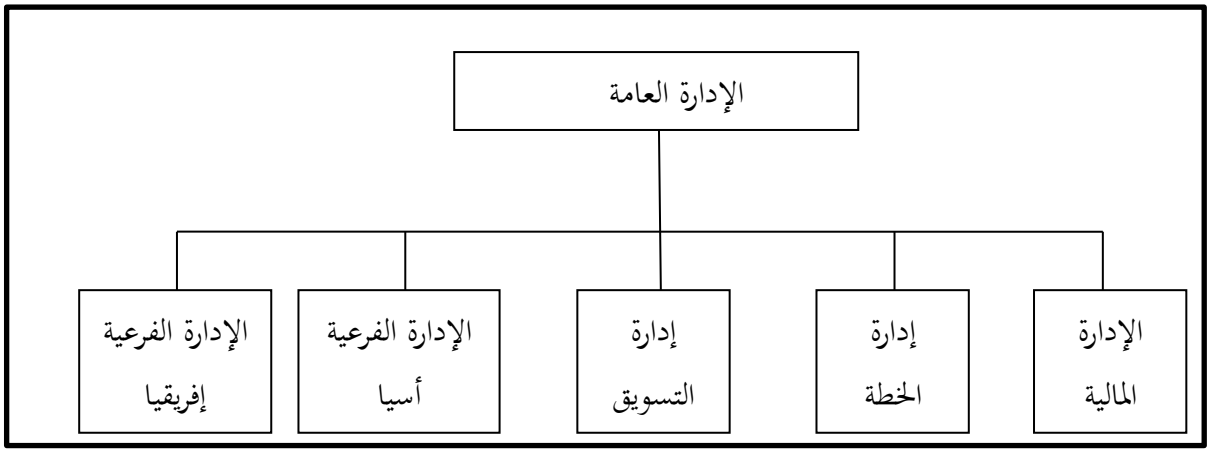

المصدر : سعود جايد العامري، الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص: 22 .

وحينما يزداد عدد الفروع الخارجية (الأجنبية) فإنه يتعين على الشركة متعددة الجنسيات أن تتبع التقسيم الدولي .

2- التقسيم الدولي :

يهدف التقسيم الدولي إلى رقابة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في الخارج وهذا التقسيم يعالج الأعمال الدولية، كما أن هذا التقسيم يعمل على تأمين خط الإتصال بين مجموعة الشركات متعددة الجنسيات ومدراء الفروع الخارجية (الأجنبية) .

3- أنواع هياكل التنظيم في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات :

توجد في الحياة العملية أربعة أنواع من هياكل التنظيم في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات، نتطرق لها ضمن تعاريف مختصرة وفق الأتي :

أ- التنظيم الوظيفي :

يستخدم هذا التنظيم حينما تقوم الشركة بتصنيع عدد محدود من المنتجات، وبموجبه يكون مدير القسم مسؤولاً من الناحية الوظيفية على المستويين المحلي و الدولي، ولا يستخدم هذا الهيكل التنظيمي في حالة وجود منتجات عديدة .

ب- التنظيم الإنتاجي :

يقوم هذا التنظيم على أساس أن لكل تقسيم مسؤولية الإشراف على خط معين من المنتجات، وعلى مستوى مجلس الإدارة توجد وظائف مختلفة ومناطق متخصصة، ويأخذ كل تقسيم على عاتقه التنبؤ والرقابة على جميع النشاطات المتعلقة بخط منتجاته، ويعد هذا النوع من التنظيم من الأنواع واسعة الإنتشار، إذ أنه يستعمل خصوصاً عندما تكون هنالك تغييرات سريعة في التكنولوجيات أو عندما تكون خطوط الإنتاج متنوعة، كما هو موضح بالشكل الموالي .

الشكل رقم (1-2) : الهيكل التنظيمي في الشركات متعددة الجنسيات (حسب أصناف المنتجات).

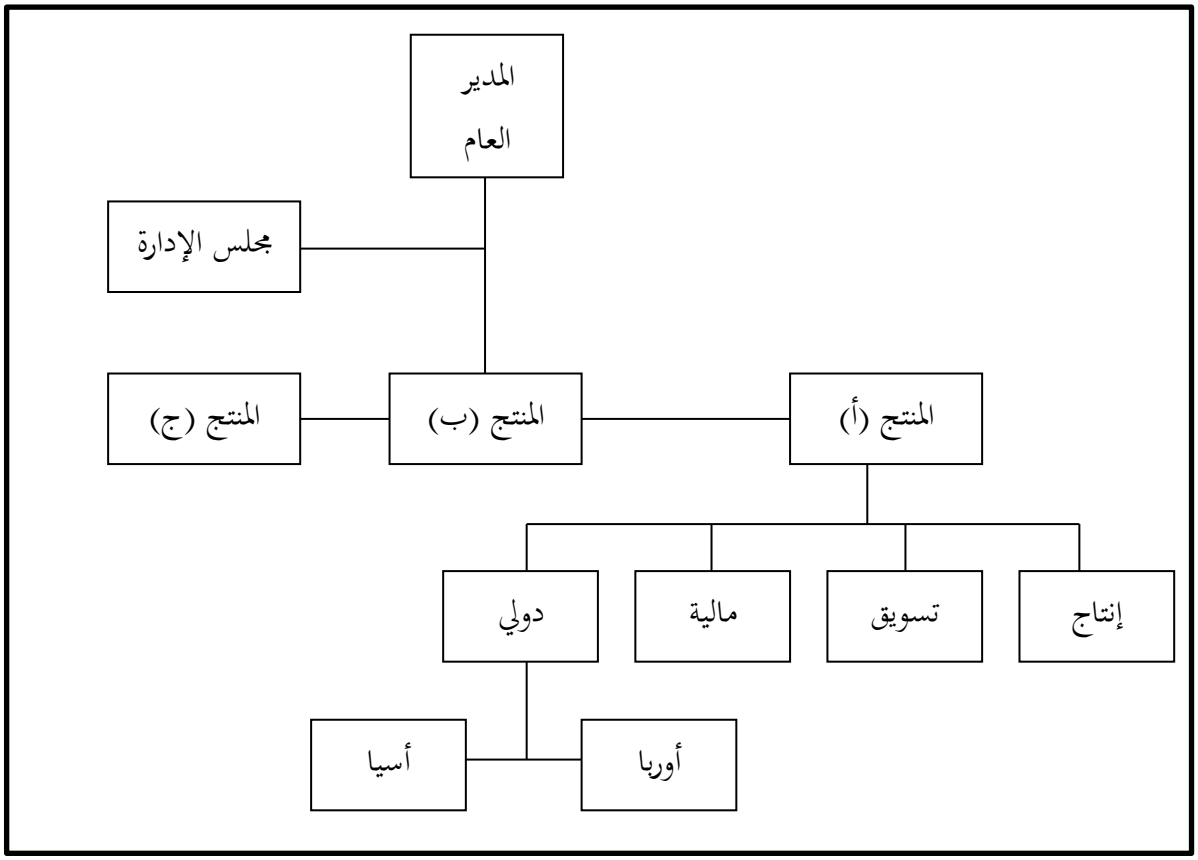

المصدر : سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص : 24 .

ج-التنظيم الجغرافي :

يساعد هذا التنظيم في تكييف المنتجات بشكل أفضل إلى البلدان المختلفة، ويستعمل هذا التنظيم خصوصا في القطاعات التي يكون فيها إختلاف المنتجات بشكل كبير، وكل منطقة من المناطق تكون لها إدارتها الخاصة بالتسويق والمالية و الإنتاج، وتتلقى في الوقت نفسه مساعدة ومشورة مجلس إدارة مجموعة الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي يمنح هذا الهيكل استقلالية في إدارة الشركة على مستوى المنطقة الجغرافية، والشكل الموالي

يوضح ذلك أكثر .

الشكل رقم (1-3) : هيكل التنظيم الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات .

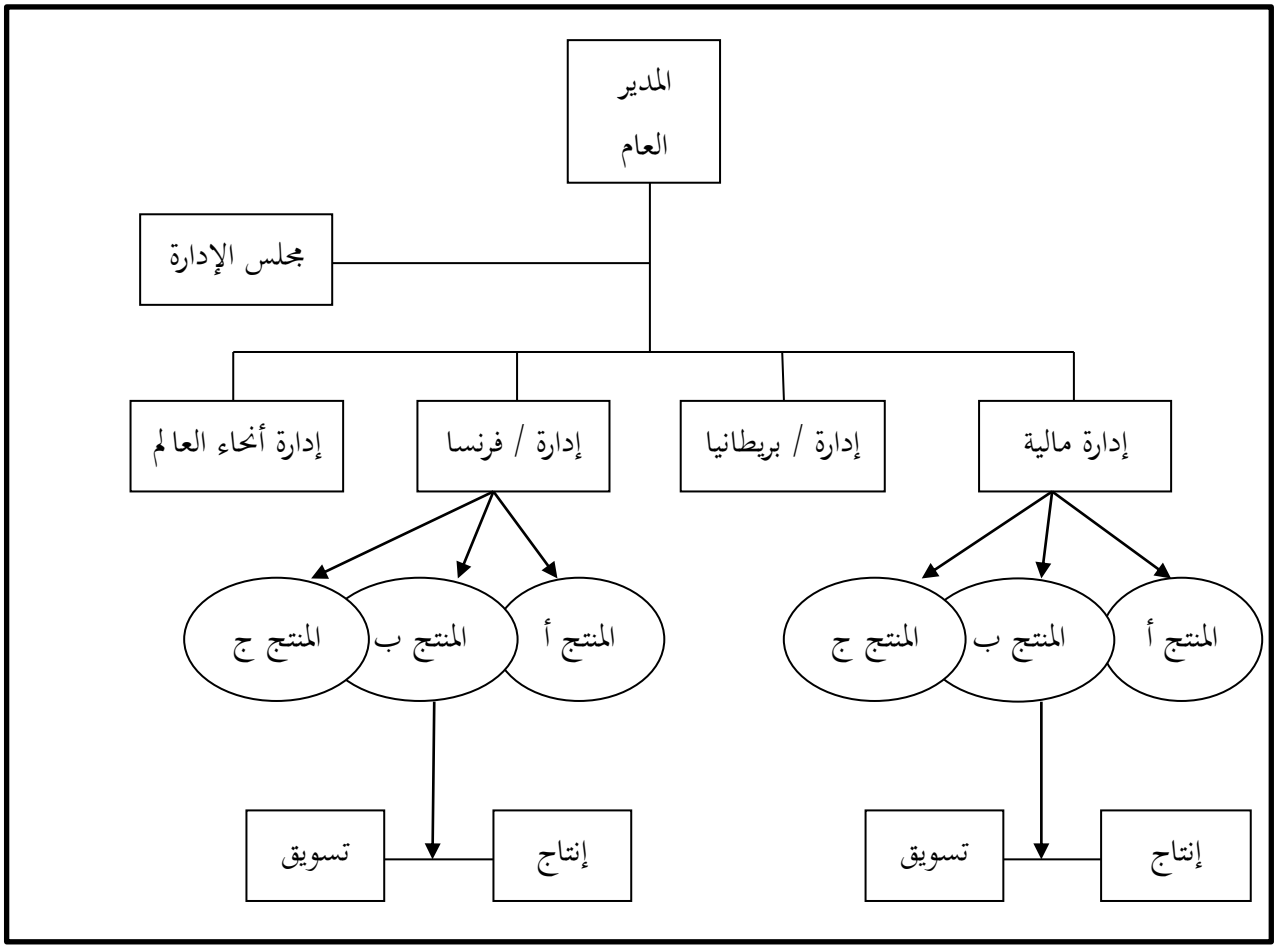

المصدر : سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص : 25 .

د- الهيكل المختلط :

يجمع الهيكل المختلط أو الهيكل المصفوف ما بين التنظيم الجغرافي والتنظيم حسب المنتجات، إذ يمكن أن يكون هنالك تنظيم حسب المنتجات بالنسبة للمنتجات المتجانسة، وتنظيم جغرافي بالنسبة للمنتجات التي تتطلب تكييف معين لكل بلد على حدة، ويعد هذا الهيكل التنظيمي من أكثر الهياكل التنظيمية إستخداماً في الشركات متعددة الجنسيات ويتضح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (1–4) : التنظيم المختلط للشركات متعددة الجنسيات.

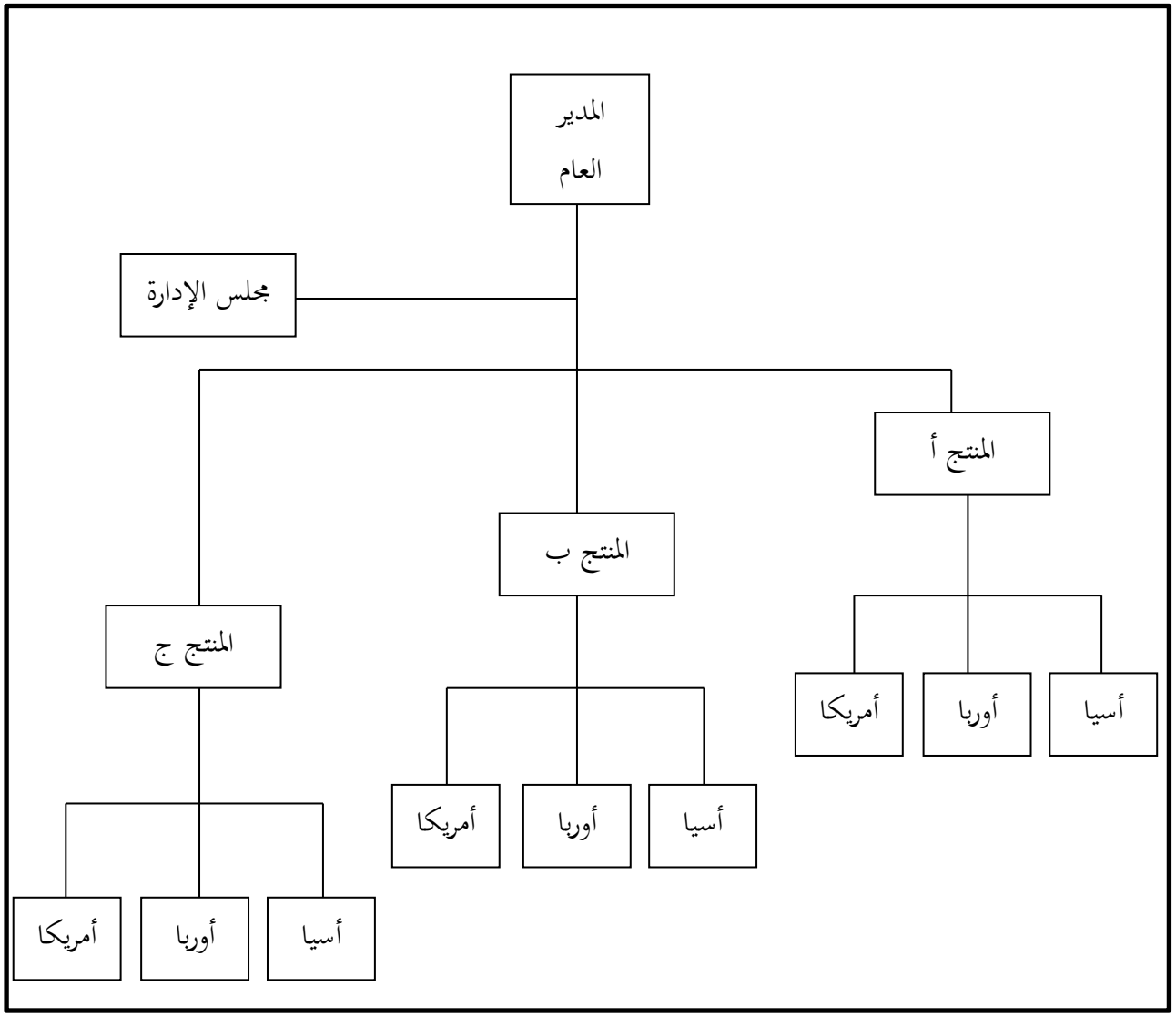

المصدر : سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص : 26 .

لقد تطورت بعض الوظائف في الشركات متعددة الجنسيات وشمل هذا التطور أقسام عديدة في هذه الشركات وهي قسم الدراسات الضريبية، وقسم النقدية الدولية وقسم الدراسات والبحوث وقسم متابعة الفروع وتقييم الأداء، وقسم الخطة وقسم التدقيق الداخلي .

وقد جاء هذا التطور والتوسع في المهمات نتيجة لزيادة الأعباء التي تضطلع بها هذه الأقسام بما يتلائم وحجم الأعمال الكبيرة الملقاة على عاتقها في ظل الهيكل التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات، وفيما يلي الهيكل التنظيمي للإدارة المالية في الشركة الأم .

الشكل رقم (1–5) : الهيكل التنظيمي للإدارة المالية في الشركة الأم

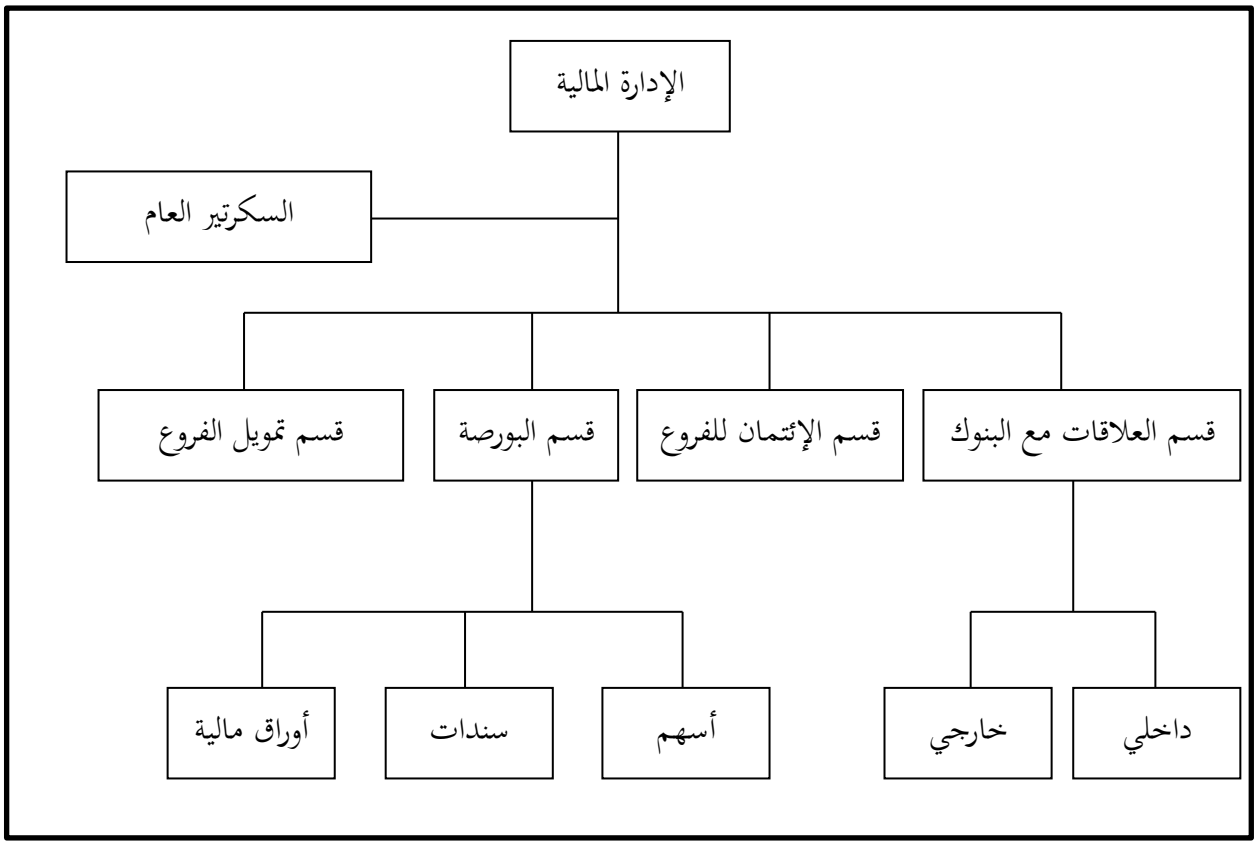

المصدر : سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص : 27 .

المبحث الثالث: خصائص وإستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات

تعددت خصائص الشركات متعددة الجنسيات مع مراحل تطورها وزيادة توسعها ونشاطها المختلف العابر للحدود الإقليمية، ويرجع ذلك لكون هذه الكيانات العملاقة تحظى بمكانة اقتصادية دولية، جعلها تحكم قبضتها وسيطرتها على مختلف الجوانب الاقتصادية في العالم، وكون بروز هذا الكيانات وتعاظم دورها لم يأتي بمحض الصدفة فحسب، بل تطور نتيجة لسعيها دوما لوضع إستراتيجيات ومخطط يضمن سيرها وإستمرارها مستقبلا.

وفي هذا المبحث سنتطرق أولا لأهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات التي تمتاز بها، ثم نباشر ثانيا في تناول جملة من الإستراتيجيات المهمة التي تتخذها هذه الشركات في سبيل تحقيق أهدافها وذلك وفق الآتي :

المطلب الأول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

إمتازت الشركات متعددة الجنسيات بخصائص متعددة خاصة ما تعلق منها بنوعية نشاطها ومجال أعمالها، ولهذا فإننا سنحاول التطرق لجملة من الخصائص والسمات كالأتي :

1- الضخامة وكبر حجم الشركات :

وتعد هذه الخاصية من أهم خصائصها وأهم مقومات القوة لديها، والذي يرجع في الأساس لمدى ضخامتها، لاسيما أنها تعد كيانات إقتصادية عملاقة وهذا يرجع إلى[1]:

- الدخل الإجمالي الذي يفوق دخل عدد من الدول النامية مجتمعة؛
- القيمة المضافة الكبيرة وهي نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول الرأسمالية؛
- المبيعات الضخمة والتي تقدر بأرقام فلكية وهي أحد أهم المؤشرات الدالة على كبر الحجم؛
- الإستثمارات الهائلة (التدفقات الإستثمارية الكبيرة) وهذا يعتبر أحد مقومات الحجم؛
- حجم الأصول الثابتة (ضخامة الحجم الإقتصادي)؛
- حجم الإيرادات أو الأرباح المحققة والتي تعد من أهم محاور كبر الحجم؛
- كبر وتعدد عملياتها الإنتاجية والصناعية والخدمية؛
- تنوع المنتجات وتعددها؛
- حجم العمالة المستخدمة بالنسبة للحجم الكلي للشركة الأم؛

[1] – إبراهيم الأخرس، **دور الشركات العابرة القارات في الصين**، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2012، ص ص: 50-51.

- إمتلاكها للتكنولوجيا الحديثة المتطورة بالإضافة إلى المعارف العلمية والتقنية؛
- ضخامة الحجم الإقتصادي وإتساع السوق في ظل حالة التكامل الأفقي والرأسي؛
- إمتلاكها خبرات تسويقية؛
- المعارف الإدارية والهياكل التنظيمية والكفاءات الإدارية المحترفة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مزايا للحجم الكبير وهي :

- الدخول في مشروعات ذات تكلفة كبيرة و مخاطر عالية .
- السرعة في إدخال التحسينات الدائمة على منتجاتها من حيث (الجودة الشاملة الكلية) .
- الطابع الإحتكاري الذي يمكنها من السيطرة على السوق العالمي بدرجة تحد من دخول المنافسين .
- السيطرة على جزء كبير وهام من حركة التجارة العالمية لاسيما أن ثلثي التجارة العالمية يمر عبر شركاتها وفروعها .

ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية :

أ- مؤشرات حجم المبيعات :

يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات متعددة الجنسيات من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات[1]، ويبين الجدول التالي حجم مبيعات أكبر عشر شركات عالمية على المستوى الدولي.

الجدول رقم (1-2): ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب المبيعات للسداسي الأول لسنة 2015 بالمليار دولار.

الترتيب	اسم الشركة	البلد الأم	الصناعة	حجم المبيعات
01	وول مارت	الولايات المتّحدة الأمريكية	التجزئة	485.7
02	سينوبك	الصين	البترول	427.6
03	رويال داتش، شل	المملكة المتَّحدة	البترول	420.4
04	اكسون موبيل	الولايات المتّحدة الأمريكية	البترول	376.2
05	BP	المملكة المتّحدة	البترول	352.8
06	بترو شاينا	الصين	البترول	333.4

[1] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي- منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص:233 .

07	فولكس واجن	المانيا	السيارات	268.5
08	تيويوتا	اليابان	السيارات	252.2
09	توتال	فرنسا	البترول	211.4
10	ابل	المملكة المتحدة	الالكترونيات	199.4

المصدر: **http://www.forbes.com/global2000/list/#tab:overall**

تاريخ الاطلاع :**15-06-2015**.

يتضح لنا من الجدول السابق أن الشركة الأولى العالمية في حجم المبيعات هي الشركة الأمريكية (وول مارت) شركة متاجر التجزئة والنوادي والمطاعم عبر العالم والتي بلغت مبيعاتها (485.7) مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015، ليرتفع صافي مبيعاتها 140.9 مليار دولار بنسبة 4.6% اعتبارا من سنة 2013، ثم تليها (سينوبك) الصينية لتدخل سباق التنافس في القطاع البترولي وتليها (رويال داتش شل) المكلة المتحدة، ثم (اكسون موبيل) الولايات المتحدة الامريكية وهكذا نرى أن أكبر الشركات متعددة الجنسيات مبيعا في العالم هي شركات نفطية عملاقة وتابعة للدول المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، الصين، فرنسا)، كما يظهر شركة الهواتف الذكية والحواسيب (أبل) بحجم مبيعات ضخم ينافس كبار الشركات لتحتل مرتبة العاشرة بحجم مبيعات (199.4) مليار دولار .

ب- مؤشر الدخل الإجمالي وحجم الإيرادات :

ويعكس هذا المؤشر مدى القوة الإقتصادية التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي جعلها تؤثر في العديد من القرارات التي تتخذ بشأن الإقتصاد العالمي في أروقة العديد من المؤسسات الإقتصادية الدولية[1].

وشهد المؤشر تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة ويوضح الجدول التالي أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم عام 2014، والمصنف على أساس حجم الإيرادات المحققة، ضمن 100 شركة عالمية.

الجدول رقم (1-3): ترتيب أكبر عشر شركات عالمية حسب حجم الإيرادات نهاية سنة 2014 بالمليار دولار.

الترتيب	إسم الشركة	الدولة	الإيرادات
1	روايال داتش شل	هولندا	476.86
2	وول مارت	الولايات المتحدة الامريكية	476.29
3	سينوبك قروب	الصين	486
4	BP	المملكة المتحدة	400.67

[1] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص : 230 .

5	اكسون موبيل	الولايات المتحدة الامريكية	390.25
6	بترو شاينا	الصين	373
7	فولكس واجن	المانيا	270.61
8	جلينكور اكستراتا	الولايات المتحدة الامريكية	245.91
9	توتال	فرنسا	235.87
10	تيويوتا	اليابان	234.57
11	سامسونغ	كوريا الجنوبية	216.57
12	شيفرون	الولايات المتحدة الامريكية	211.77

المصدر : **http://www.statista.com/statistics/263265/top-companies-in-the-world-by-revenue/** **تاريخ الاطلاع : 10-06-2015.**

2- تنوع نشاط وإنتاج الشركات :

لا تقتصر الشركات متعددة الجنسيات على التخصص في إنتاج سلعة واحدة فحسب، بل يصطحب نشاطها في الكثير من الأحيان إنتاج سلع أخرى، وفي الكثير من الأحيان ليس لهذه السلع جامع منطقي، وفي الحقيقة فإن الدافع الحقيقي لذلك هو رغبة الإدارة الرئيسية في الشركة الأم في التقليل، قدر الإمكان من إحتمالات الخسارة، حيث تبني إستراتيجيتها على إمكانية الخسارة في أحد النشاطات، ويتم تعويض ذلك بالأرباح المحققة في النشاطات الأخرى[1].

إن إنتهاج الشركات لسياسة التنويع في نشاطاتها يعطي خاصية مميزة، حيث كان بداية نشاط هذه الشركات في القطاع الإستخراجي والتحويلي، ثم عملت في الصناعات التي تستلزم خبرة تكنولوجية متقدمة، مثل: صناعات الحاسبات الآلية والأدوية، والإتجاه العصري لها إتسم في السيطرة على أسواق النقد العالمية عن طريق إنشاء سلسلة من المصارف وفروعها تسيطر على المدخرات للتحكم في إتجاه الإستثمارات، وبصفة عامة فإن المجال المفضل حاليا للشركات هو قطاع الخدمات.

إن السبب الرئيس في إنتهاج الشركات هذه السياسة هو رغبتها في تقليل إحتمالات الخسارة في نشاط معين وتحقيق الربح في أنشطة أخرى، ويسمى ذلك إحلال وفورات الحجم، فمثلاً شركة (ميتسوبيشي) لها عدد من الشركات مختلفة في أنشطتها كميستوبيشي للسيارات، ميتسوبيشي للكهرباء، ميتسوبيشي للكيمياويات، ميتسوبيشي المصرفية، ميتسوبيشي للمواد، بنك ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، كذلك شركة (تايم وارنر) تعمل

[1] – بوبكر بعداش، **مكانة الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية واقع و أفاق في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص : 78 .

في عدد كبير من شركات النشر والملاهي والإعلام إلى إستديوهات هوليود والشبكة الإخبارية CNN [1].

3- الإنتشار الجغرافي :

لا يقف نشاط المشروع متعدد الجنسيات عند حدود دولة واحدة، وإنما يمتد إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم والمنتشرة في أرجاء المعمورة، ولعل سمة الإنتشار هي التي إستمد منها البعض تعريف المشروع متعدد الجنسيات بأنه المشروع الذي يعمل في عدة دول بهدف زيادة ربح المجموع وليس ربح الفرع فحسب[2].

لقد إزداد توجه الشركة متعددة الجنسيات نحو توزيع قطاعات وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الشركات لتبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي .

فقد أظهرت الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد أن كلا من الشركات التي أجريت عليها الدراسة تمارس نشاطها في المتوسط في إحدى عشر دولة، ولبعض الشركات نشاط في نحو مئة دولة[3].

ويمكن أن نأخذ من تقرير الإستثمار في العالم، مثلا بليغ الدلالة هو شركة ABB التي تكونت في سنة 1987، من إندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Bovery والتي إستثمرت فور تكوينها 603 مليار دولار، شملت إدماج أو شراء 60 شركة أخرى، وهي تسيطر حاليا على 1300 شركة منها 130 في بلدان العالم الثالث و41 في بلدان شرقي أوروبا، ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والإتصالات، فكل شركة تابعة تعمل في سوق الدولة التي إستقرت فيها كشركة محلية، تحصل على إحتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن منتجاتها أن تنافس إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة، وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة ثابتة تصل أولا لإدارة العليا كما تصلها معلومات عن تلك الإدارة عبر شبكات إتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وبالإستخدام المكثف للحاسوب وقواعد المعلومات، وضمانا لتسهيل الإتصالات إعتمدت الشركة متعددة الجنسية اللغة الإنجليزية لغة عمل في كل أنحاء شبكة الشركات التابعة، و أتخذت الدولار الأمريكي وحدة حساب للجميع، وأنشئت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم 11000 من الباحثين والخبراء، كما أنها تملك Credit ABB ومركز معلوماتBusiness Information Center و مركز تمويل World Treasury Center لتوفير الخدمات المالية لشركاتها وبصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو شراء شركات أخرى أو إنشاء

[1]- سيف هشام، **الشركات متعددة الجنسيات و أبعادها السياسية و الإقتصادية**، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2010، موقع الألوكة ص : 19 .
http://www.alukah.net/Researches/Files/Rsrch_56/Rsalah.rar

[2] - سيد طه بدوي، **دور الشركات العابرة للحدود في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، 2005، ص : 61 .

[3] - محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص : 51 .

شركات جديدة، هذا وفي 1994 إحتلت ABB المرتبة 75 بين الشركات الخمسمائة الكبرى التي نشرتها مجلة Fortune و يديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء ينعقد في مقرها القانوني في سويسرا، ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لا يمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب 4 %من مبيعات شركة نستله وأن هولندا لا تشتري إلا أقل من 9 % من مبيعات فيليبس[1].

4- التفوق والتطور التكنولوجي :

تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

إن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا إحتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل للإحتكار الثنائي Bilateral Monopoly، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالإعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات متعددة الجنسيات، فإحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من إستغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم Packages منبع قوتها المالية[2].

وفي ميدان الثورة العلمية والتكنولوجية فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تهيمن فقط على أحدث المعدات التكنولوجية بل أيضا على أحدث الميادين التي من المؤمل أن تتطور فيها التكنولوجيا عن طريق إستثماراتها الهائلة في مناشط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فهذه الشركات تسيطر على أحدث ميادين التقدم التكنولوجي، مثل الصناعات الإلكترونية والنووية والكيميائية والعسكرية ومن خلال هيمنة هذه الشركات على هذه الميادين المتقدمة والتكنولوجيا القائدة Leader Technology فيها أحكمت سيطرتها على أغلب التقنيات المنسابة من دول الشمال الغني إلى دول الجنوب الفقيرة .

إن السيطرة على عمليات البحث و التطوير تعد من أهم الوسائل التي تدفع الشركات إلى السعي للبحث عن الإنجازات العلمية و التكنولوجية، ما ينجم عنها من تقلص التكاليف وزيادة الفاعلية وتطوير المنتجات وزيادة الفرص التجارية وخلق مصادر دخل إضافية بحيث أصبحت المعرفة وليس السلعة، هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية.

---

[1] - محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2003، ص : (61 – 62) .

[2] - احمد السيد كردي (2011)، **الشركات المتعددة الجنسيات**، قسم الإدارة الدولية، موقع كنانة أون لاين، ص : 5. على رابط التحميل التالي:
http://kenenaonline.com/users/ahmedkardy/downloads/32860

وفي هذا الإطار توضح المعطيات الإحصائية على سبيل الإبانة إلى إستحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على نسب عالية من المصروفات على البحث والتطوير في الدول المتقدمة صناعيا كاليابان والولايات المتحدة وألمانيا والتي بلغت فيها نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي 3.1% و2.7% و2.5% على التوالي خلال الفترة (1997-2002)[1] .

5- التكامل الرأسي لأنشطتها :

عن طريق الربط أو الترابط بين المراحل الإنتاجية التي تقوم بها مجال الإنتاج الصناعي والعمليات التي تتطلب إستثمارات كبيرة وخاصة في مجال الإستخراجات أو التسويق وهذه العمليات لا يمكن القيام بها إلا من خلال عمليات التكامل الرأسي والإندماج، وخلال النصف الأول من عام 1999 تم الإندماج عبر الحدود لـ2500 عملية قيمتها 411 مليار دولار[2] .

في حين لا تنظر الشركة المتعدية الأم إلى أرباح الفروع بقدر ما تنظر إلى أرباحها الرئيسية ككل، وعندئذ تستطيع الشركة إخفاء أسعارها الحقيقية و وضع أسعار دفترية لا تتطابق مع الأسعار الحقيقية .

ولقد إتجهت الشركات متعددة الجنسية الصناعية نحو التحول من الصناعات الإستخراجية إلى الصناعات التحويلية لإنتاج سلع قادرة على التصدير والتغلب على القيود والحواجز التجارية، لا سيما أنها أصبحت تواجه حالات من المصادرة والتأميم في ظل العداء المعلن بينها وبين الدول المضيفة، ولكن في نهاية التسعينيات من القرن العشرين برزت هذه الشركات في الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنسوجات وصناعة الأحذية والغذاء والمشروبات، وهذا يؤكد على أن عدد الشركات قد نما بصورة كبيرة في ظل تزايد مساهمتها بصورة متزايدة في التجارة العالمية .

وفي ظل التكامل الرأسي بين وحداتها وشركاتها التابعة حافظت الشركات على دورها ومركزها القيادي أمام منافسيها ومع بداية القرن الحادي والعشرين إتجهت الشركات نحو صناعة الخدمات التكنولوجية وصناعة المعلومات والإتصالات، والجدير بالذكر فإن الصين ومنذ منتصف الثمانينيات قد أعطت الشركات متعددة الجنسية إهتماما خالصاً لهذه الشركات على أرضها شرط دفع كفاءة التصدير[3] .

المطلب الثاني: إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات

إن إستمرار الشركات متعددة الجنسيات مرهون بقدرة نشاطها الفعلي والملموس على أرض الواقع ولكي تثبت ذلك لابد لهذه الشركات أن تضع إستراتيجيات تحقق من خلالها أهدافها وتحافظ على محيط عملها وترسم

[1] - أحمد السيد كردي، مرجع سبق ذكره، ص : 6 .
[2] - إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص : 51.
[3] - نفس المرجع، ص: 52.

بها سياسات تواجه بها المنافسة والتغيرات المستقبلية، ولهذا فإن الشركات متعددة الجنسيات تتخذ جملة من الإستراتيجيات نتطرق لها فيما يلي :

1- إستراتيجية الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات :

إن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى التوسع نحو أسواق جديدة، جعلها دوما تبحث عن سياسات وخيارات إستراتيجية إستثمارية تعتمدها، تضمن لها إتخاذ القرار المناسب للإستثمار، ولهذا فإن الشركات متعددة الجنسيات لكي تستثمر فإنها تأخذ بالحسبان وتمر بعدة خطوات أساسية نوجزها فيمايلي :

أ- المعايير الأساسية التي بموجبها تختار الشركات متعددة الجنسيات إستثماراتها :

وتعبر عن الأشياء التي تبحث عنها الشركات متعددة الجنسيات لتختار الدولة الأجنبية كمكان محتمل لإستثماراتها كمايلي[1]:

1. **خصائص السوق المحلي** : تعتبر هذه الخصائص أهم عامل يتركز على قدرة الدولة المضيفة على الإجتذاب كسوق لمنتجات أو خدمات الشركات متعددة الجنسيات، ويمثل حجم السوق المحلي والثروة النسبية أو القدرة الشرائية للسكان وإمكانات نمو هذه المتغيرات، وكذلك نمو الاقتصاد ككل أهم المعايير الأساسية التي تستخدمها هذه الشركات في تحديد ما إذا كان موقع محتمل يستحق المزيد من النظر والاعتبار، وهناك في هذا الصدد أهمية لقاعدة الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي للدولة .

2. **دخول السوق** : يمكن للقوانين واللوائح والنظم المحلية التي تمنع أو لا تمنع بصورة غير مناسبة، دخول إحدى الشركات للأسواق المحلية، أن تعزز من إمكانات أرباحها وربحيتها، وفي الدول التي تمارس فيها الدولة درجة كبيرة من السيطرة على النشاط الاقتصادي وتقيد حرية القطاع الخاص في ممارسة الأعمال لا تجتذب المستثمرين المحتملين، ويجب أن تسمح البيئة الرقابية أيضا للشركات متعددة الجنسيات التنافس بصورة عادلة مع الشركات المحلية (غالبا ما تكون الرقابة على الشركات الأجنبية أشد من نظرائها المحليين).

3. **اليد العاملة** : يقوم المستثمرون الأجانب بفحص نوعية اليد العاملة المحلية لأنهم يجب أن يختاروا موظفيهم المحتملين من اليد العاملة المذكورة وفي صناعات عديدة، خاصة تلك التي تستخدم عددا كبيرا من العمالة لخلق منتج كامل الصنع(مثل النسيج و الملابس الخارجية) تقيم هذه الشركات مصانع في البلدان النامية للاستفادة من معدلات الأجور المنخفضة وكجزء من الاستراتيجية العالمية لهذه الشركات فهي قد تحدد مراحل الإنتاج ذات الكثافة العمالية، بالنسبة لأي نوع من المنتجات، في البلدان متدنية الأجور .

[1] - مركز المشروعات الدولية الخاصة "**كيف نجتذب الاستثمارات الاجنبية** " نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة القاهرة، 2003، ص ص: 16-17.

4. **مخاطر العملة** : تتعلق تكلفة العملة المحلية بالنسبة للعملات الرئيسية (مثل الين واليورو وخاصة الدولار) مباشرة بنفقات وأرباح الشركات التي تقيم نتائجها المالية على أساس عالمي موحد في مواجهة العمال ونظرا لأن هذه الشركات تستثمر بالعملات المحلية، تؤثر مخاطر تخفيض العملة على قيمة أصولها المالية بعد الضريبة ومكاسبها وأرباحها بالعملات الصعبة، وعندما تدفع الفروع المحلية للشركات متعددة الجنسيات قيمة الواردات أو تحول مبالغ الفوائد، فسوف ترتفع تكلفة العملة المحلية نظرا لازدياد قوة الدولار والعملات الصعبة الأخرى قياسا بالعملة المحلية ومن الممكن أن تكون الصادرات من الدول المضيفة بمثابة إحتياطي تغطية مقابل تخفيض العملة، ولا تستطيع هذه الشركات أن تفعل الكثير لمقاومة تخفيض الأصول .

والسياسات المناسبة الخاصة بسعر الصرف تعدل قيمة العملة المحلية على أساس ثابت يمكن التنبوء به الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وثقة المستثمر، وتقييم العملة أمر مهم للشركات متعددة الجنسيات التي ترغب في التصدير من الدول المضيفة و للدول ذاتها التي تسعى إلى توليد مكاسب من التصدير والعملات المحلية المقومة بأكثر من قيمتها المحلية (أي أن التكلفة كبيرة جدا عند قياسها بالعملات الصعبة) تضر الصادرات من البلد المحلي، لأن هذه الصادرات أغلى ثمنا من الصادرات من الدول المنافسة .

5. **إسترداد رأس المال** : يهتم المستثمرون بالنظم والقواعد التي تمس قدرتهم في إخراج رأس المال المستثمر والأرباح من البلد المضيف، وهذا ما يفعلونه بطرق مختلفة، وقد تشمل النظم المعنية معدلات الضرائب القيود على إخراج عملة صعبة من البلاد، أو وجود إجراءات صعبة في هذا الصدد (مثل ضرورة الحصول على إذن أو موافقة من البنك المركزي)، وعادة ما تقوم الشركات التابعة المحلية بتحويل الأرباح إلى الشركة الأم عن طريق أرباح الأسهم ومدفوعات الفائدة أو حق الإمتياز و/أو مبالغ المساعدة الفنية، وربما ترغب الشركات أيضا في بيع بعض أرصدتها في الشركة المحلية، والبلدان التي تقيد هذه الأنشطة يكون مناخ الاستثمار فيها أقل اجتذابا من تلك التي تسمح بحرية حركة رأس المال والأرباح .

6. **حماية حقوق الملكية الحقيقية والفكرية** : تشير الملكية الفكرية إلى ملكية شركة لمنتجات ملموسة وغير ملموسة للبحوث التي تقوم بها وتشمل هذه الحقوق عمليات الصنع والبرامج و طرق التسويق، وفي البلدان الصناعية الرئيسية تتم حماية حقوق ملكية الشركة من خلال استخدام براءات الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية وحماية الأسرار التجارية والقوانين الأخرى التي تشمل بيانات الملكية الفنية، ونظرا لأن نسبة كبيرة من أصول الشركات متعددة الجنسيات تتكون من أشياء غير ملموسة، تمثل حماية الملكية الفكرية أولوية قصوى لها خاصة في الصناعات الديناميكية مثل الحاسبات الآلية والإتصالات السلكية واللاسلكية والأدوية، التي تمثل فيها التكنولوجيا سلاحا تنافسيا كبيرا في تطوير منتجات وأسواق جديدة[1] .

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 18.

7. **سياسات التجارة** : تؤثر السياسات التجارية على التكلفة وسهولة أو صعوبة نقل الواردات إلى والصادرات من الدول المضيفة وهذه المقدرة مهمة للشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم مرافق وتسهيلات خارجية للتصدير إلى أسواق أخرى كجزء من الإستراتيجية العالمية للإنتاج والتوزيع وبذلك تعظم من كفاءتها على أساس عالمي، وكمثال على ذلك يتركز جزء من جاذبية الإتفاقات التجارية الإقليمية بالنسبة لهذه الشركات على دخول البلدان المجاورة والذي يتم باستثمار في دولة عضو .

وتتأثر تكلفة المنتجات المستوردة بمعدل التعريفة الجمركية القابلة للتطبيق وسعر صرف العملة المحلية وتكلفة الواردات مهمة للمنتجين الذين يستخدمون مدخلات مستوردة في إنتاج منتج كامل نهائي و ترفع معدلات التعريفة الجمركية التي تعتبر عالية مقارنة مع تلك المعمول بها في بلدان أخرى، تكلفة سلع كاملة الصنع لإحدى الشركات متعددة الجنسيات ونظرا لأن التكلفة عامل مهم جدا في القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية، فإن التعريفة الجمركية العالية لا تجعل البلدان قادرة على إجتذاب المستثمرين الخارجيين وبالمثل فإن الحصص وإجراءات التراخيص والموافقة المرهقة، وغيرها من الحواجز غير الجمركية على الصادرات قد ترفع التكلفة أو تبطيء دورة الإنتاج وبالتالي تخفف من القدرة على المنافسة والإستثمار.

8. **الرقابة الحكومية** : من المحتمل أن يكون للمناخ الرقابي، وهو مصطلح يستخدم لوصف تأثير النظم الحكومية على نشاط الأعمال، أثر كبير على الكفاءة التشغيلية والتكلفة ومن ثم على ربحية الشركات وقدرتها التنافسية والمناخ الرقابي الجذاب له أهمية في القرار الخاص بموقع الاستثمار وتجدر الملاحظة بأنه لا بد من وجود درجة من الرقابة الحكومية في حماية مصالح المنتجين والمستهلكين ومن ثم تأمين سلامة وسهولة عمل السوق ومع ذلك، ومن وجهة نظر المستثمرين الأجانب – جميع الأطراف الاقتصادية فعلا – فإن كثرة الرقابة يمكن أن يؤدي إلى انحرافات ترفع من التكلفة وتخفض من كفاءة الأسواق والشركات .

9. **معدلات الضريبة والحوافز** : يتعلق أحد العوامل المهمة في قرار الإستثمار بكيفية تأثير الضرائب على بيئة التشغيل العادية للشركة، وأعباء الضريبة المفرطة على الاستثمارات والأرباح تمنع الشركات متعددة الجنسيات من الاستثمار في دولة مضيفة محتملة ولا يتضمن العبء الضريبي معدلات الضريبة فحسب بل والمعاملة الضريبية لأرباح الأسهم ورسوم الإمتياز والتحويلات وغير ذلك من المعاملات بين الشركات الفرعية المحلية والشركات الأم، ومن أجل تحسين الجاذبية المتصلة بالبلدان المتنافسة، تقدم بلدان عديدة للمستثمرين الأجانب حزما من الحوافز الضريبية وغيرها في إجتذاب الإستثمارات بشرط تنفيذ معايير الإستثمار الرئيسة الأخرى[1] .

10. **الإستقرار السياسي** : يعتبر هذا العنصر أحد الجوانب الأساسية في القرار الخاص بالاستثمار ببساطة لن يجازف المستثمرون برأسمالهم في بيئة تعتبر غير مستقرة، لأن مخاطر خسارة الإستثمار عالية جدا والبيئة

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 20.

السياسية المستقرة تعطي المستثمرين الثقة بأن " قواعد اللعبة " أو القوانين و اللوائح التي تحكم الاستثمار والأسواق التي يعملون فيها، سوف تظل دون تغيير على المدى الطويل وهذه الثقة مهمة وذلك لأنه عندما تتم المجازفة برأس المال في إستثمار أجنبي مباشر، فلا بد من مجال زمني طويل الأجل للاستثمار لتوليد الفوائد المتوقعة ولا تعكس ثقة المستثمرين إدراكهم للمناخ الحالي فحسب بل والتوقعات بشأن النظرة السياسية والاقتصادية على المدى المتوسط والطويل .

11. **إطار السياسات الإقتصادية الكلية** : تؤثر إدارة السياسات الإقتصادية الكلية تأثيرا كبيرا على ثقة المستثمرين في البلد المضيف، لأن البلدان ذات الإدارة الإقتصادية الجيدة أقل عرضة لأداء إقتصادي مضطرب عنيف يحتمل أن يكون له تأثير سلبي على ربحية الشركات ذات الملكية المحلية والأجنبية والتقلب الاقتصادي يخلق عدم الاستقرار للمستثمرين.

وتتمثل إستجابة المستثمرين الأجانب لعدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان التي استثمروا فيها أموالهم بخفض حجم هذه الإستثمارات (و تعرضهم لمخاطر سلبية محتملة) أو بالإنسحاب من البلاد كلية وفي البلدان التي لا يتعرضون فيها للمخاطر، لا يجازف المستثمرون الأجانب برأسمالهم إلا بعد أن يصبح الوضع الإقتصادي أكثر استقرارا، (وغالبا ما يستجيب المستثمرون المحليون للقلاقل الإقتصادية في بلادهم بإيداع أموالهم في حسابات بنوك أجنبية أو الاستثمار في الخارج وتعرف هذه الظاهرة بهروب رأس المال).

ويتركز أهم جوانب إستقرار السياسات الإقتصادية الكلية على معدل تضخم منخفض يمكن التنبوء به ويخلق التضخم المفرط صعوبات للشركات في إدارة عملياتها - على سبيل المثال، عند وضع إجراءات محاسبية وإدارة التدفق النقدي و عندما تفرض الدول برامج لمواجهة الصدمات في محاولة منها للحد من التضخم، غالبا ما يؤدي ذلك إلى كساد، ففي عام 1990 قامت البرازيل بتطبيق نظام شديد لمواجهة الصدمات للحد من تكرار التضخم المفرط، ونتيجة لذلك تحملت شركات خارجية عديدة خسائر كبيرة .

12. **البنية التحتية وخدمات المساندة** : الموارد المادية للدولة المضيفة – من طرق و موانئ ومطارات وشبكات إتصالات سلكية ولاسلكية ومرافق، وتوافر الطاقة وتكلفتها – لها تأثير كبير على تكلفة وكفاءة الإنتاج والنقل ويجب على الدول أن تعمل لكي تظل هذه الموارد حديثة وخالية من العيوب من أجل تعظيم قدرتها على الإجتذاب كمكان للاستثمار الأجنبي وبغض النظر عن تصنيف الدولة من حيث معايير الإستثمار، فالدولة ذات البنية التحتية الفقيرة قد تجد صعوبات في إجتذاب مقدار كبير من الإستثمار الأجنبي وتتكون البنية التحتية أيضا من الخدمات اللازمة لدعم عمليات الصنع وتشمل هذه الخدمات تلك التي تقدمها شركات المحاماة والتأمين والمحاسبة، والبنوك التجارية والإستثمارية، ومرافق النقل الجوي والبحري والبري ولا بد من توافر المواد الأولية

ومدخلات الصنع الأخرى بكميات كافية وبأسعار تنافسية والعلاقات المستقرة والمأمونة مع الموردين المحليين مهمة وتستفيد شركات الخدمة المحلية القوية والتوريد وتسهم في إجتذاب الإستثمار الأجنبي[1] .

ب- قرار الاستثمار :

يعتبر قرار الإستثمار في الخارج نابع عن الخوف من فقدان السوق الأجنبي من طرف مجموعة من رجال الأعمال الأجانب، أو من وموزعين للسلع المصدرة من طرف الشركات، أو من ممثلي الحكومات، أما قرار الإستثمار ونوعيته فيتأسس بالدرجة الأولى بناءاً على تقييم درجة الخطر المحتمل في كل بلد مستقبل، وذلك بعد تحليل المناخ الإستثماري فيه، حيث تفاضل الشركة بين قرارين مختلفين للإستثمار وهما[2]:

1. يتمثل القرار الأول في إستثمارات المحفظة المتعلقة بالتوظيفات المالية (شراء أسهم و سندات الشركات)، غير أن هذا النوع من التوظيفات لا يستلزم المشاركة في تسيير الشركات الأجنبية .
2. يتمثل الثاني في الإستثمار المباشر في الخارج، حيث يهدف إلى تحقيق إنتاج سلع أو خدمات خارج الحدود الوطنية للشركة، وذلك بالمشاركة في تسيير الشركات الأجنبية .

أما المحددات الأساسية للمناخ الإستثماري، فتتمثل في الإستقرار السياسي ومعدل التضخم، والإستقرار النقدي والقوانين المختلفة المؤثرة على الإستثمار ...الخ، والتي تعتبر معطى خارجي له أهميته البالغة في إتخاذ القرار لما يشكله من خطر غير متحكم فيه من طرف هذه الشركات، مما يدفعها إلى إعتماد إستراتيجية معاكسة من أجل التخفيف، وذلك بلجوئها إلى الإستثمار السلبي لتفادي التكاليف المرتفعة التي تجعل من الإستثمار غير مربح، وذلك بتقليص الإستثمار في البلد وكذا تحويله من بلد إلى أخر أكثر مردودية، غير أن هذا النوع من الإستثمار السلبي الإرادي، يقابله إستثمارا سلبيا لا إراديا و المتمثل بالخصوص في التأميمات ومصادرات أصول الشركات من طرف الحكومات[3] .

2- إستراتيجية تحويل المنتجات وأسعارها :

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإبتكار أنظمة تسعى من خلالها إلى إيجاد أسواق لمنتجاتها النهائية عبر العالم، وأيضا تحديد تسهيلات الإنتاج لتزويد تلك الأسواق، من خلال التمون بمواد الخام والتجهيزات والمكونات الأساسية، وهذا ما سنوجزه من خلال التطرق لهذه الإستراتيجية المهمة، عبر تحويل المنتج والأسعار بين الشركة الأم وفروعها كالآتي[4]:

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 22.

[2]- زيان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 35.

[4]- أحسين عثماني، **استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد تنمية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص : 180 .

أ– نظام تحويل المنتج :

إذا كان مسيرو الشركة لم يقرروا فيما إذا كان يجب إنتاج السلع في السوق الوطنية أو يصدرونها إلى الخارج يقرر مسيرو الشركة الأم هل يشترون المواد الأساسية؟ و إذا كان القرار كذلك، عندها يقرر فيما إذا كان يجب شراؤها من البلد الذي يوجد به فرع الشركة أو يتم تموين الشركة من فرع موجود في بلد آخر .

عندما تتبع الشركة متعددة الجنسيات إستراتيجية التعامل مع الشركات الأجنبية الأخرى فإن قراراتها تحقق نوعا من التكامل في التسويق أو الإنتاج أو كليهما .

ب– إستراتيجية تحويل الأسعار:

يؤدي السعر دورا فعالا في نجاح الشركة إذ يؤثر على الإيرادات بشكل مباشر وبالتالي على الأرباح، كما أنه موضع اهتمام من جانب المستهلكين والمنتجين، والأجهزة الحكومية إذ يرتبط بالتكاليف من جهة والمنافسين والسياسات المختلفة من جهة أخرى، وتتمثل الخطوة الأولى لوضع السعر المناسب في تحديد أهداف السعر والتي تتلخص في ثلاثة أنواع من الأهداف ألا وهي : التوجه بالربح ، التوجه بالمبيعات، والإبقاء على الأوضاع الحالية (الاستقرار) ويلاحظ أن تلك الأهداف يجب أن تكون مشتقة من الأهداف العامة للشركة.

وتتجلى هذه العلاقة في آليات تحديد أسعار تحويل المنتجات داخل نظام الشركات متعددة الجنسيات وفروعها وما تحققه من التكامل من خلال تحديد هذه الآليات والإستراتيجيات المتبعة.

ب –1 مفهوم سعر التحويل:

طبقا لترابسترا، وسراثي فإن أسعار التحويل تعني" ثمن السلعة المباعة من قسم إلى قسم أو من فرع إلى فرع من فروع الشركة العالمية " أما تزنكوتا وآخرون . Czinkota , et al فيروا أن سعر التحويل هو عبارة عن: " السعر المحدد لتحويل أو بيع السلع بين الشركات المرتبطة ببعضها البعض أو بين المركز الرئيسي/الشركة الأم وفروعها في الأسواق الدولية " أو هو عبارة عن: " الثمن المحدد لبيع أعضاء عائلة الشركة الواحدة "[1].

ويفرق جراي GRAY بين نوعين من أسعار التحويل[2]:

الأول :سعر التحويل داخل الدولة الواحدة Country Transfer Price - Intra – وهو السعر الذي يستخدم في تحويل السلع المصنعة في إحدى الدول لكي تباع من خلال فرع آخر في البلد، حيث أن

[1] - نفس المرجع السابق، ص : 181، نقلا عن :

-V.Tterpstra and R. Srathy, **International Marketing**, 7th. Ed., (Fort Worth : The Dryden Press, 1997), P.770.

[2] - أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، ص : 181، نقلا عن :

-J.C. Gray, " **International Reporting and Flexible Budgeting for Multinational Operations**" in J.A. Schweikart, et all., editors, International Accounting : a case approach, New York: McGraw-Hill, inc., 1994, P. 493.

الفرع الذي يقوم بالتصنيع لا يقوم بالبيع في هذه الدولة وهذا السعر عبارة عن إجمالي تكاليف التصنيع زائد 10% مقابل هامش ربح التشغيل وتغطية المصروفات الإدارية .

الثاني :سعر التحويل من الدولة لدولة أخرى Intra- Country Transfert Price هو ثمن البيع للسلع المصنعة في إحدى الدول والتي يتم بيعها في دولة أخرى وهذا الثمن يزيد عن الأول بنسبة % 10 لتغطية النفقات الإدارية الإضافية الناتجة عن جهود البيع خارج الدولة وتحقيق هامش ربح ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي :

إجمالي تكلفة تصنيع الوحدة	$ 90
(+) 10% ربح التشغيل	$ 09
سعر التحويل داخل الدولة الواحدة	$ 99
(+) التكاليف الإدارية للوحدة	$ 10
(+) 10% هامش الربح على التكاليف الإدارية الإضافية	$ 01
سعر التحويل من دولة لدولة أخرى	$ 110

ب–2 نطاق أسعار التحويل :

يشمل نطاق أسعار التحويل السلع التامة الصنع – الخدمات – العلامة التجارية – المواد الخام – السلع النصف مصنعة – براءات الإختراع – القروض – التراخيص – نتائج البحوث و التطوير[1].

يمكن استخدام أسعار التحويل لتبادل البنود السابقة على عدة مستويات منها ما يلي:

(أ)فرع ⟷ فرع داخل الدولة الواحدة

(ب)فرع في الدولة(س) ⟷ فرع في الدولة(ع)خارج الحدود(الموطن)

(ج)فرع ⟷ المركز الرئيسي داخل دولة واحدة

(د)فرع في الدولة(ص) ⟷ المركز الرئيسي خارج حدود الوطن

(هـ)الفروع مجتمعة ⟷ المركز الرئيسي داخل / خارج الوطن

ب–3 أنواع أسعار التحويل:

من حيث تفضيل فروع الشركات العالمية لإستراتيجيات أو طرق تحديد أسعار التحويل، تبين أن

[1] - أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، ص : 182 .

الشركات الفرنسية، الأمريكية، البريطانية، اليابانية، تفضل الأسعار الموجهة بالتكلفة Cost-Oriented Transfer Prices أما الفروع الكندية والإيطالية والإسكندنافية، فتفضل إستخدام السوق Market Prices ويمكن التطرق إلى مختلف أساليب تحديد السعر كما يلي :

– **طريقة السعر حسب دورة حياة المنتج** : عند تسعير منتج جديد يجب أن تقرر الإدارة أن تدخل السوق بسعر مرتفع أو منخفض، ويختلف السعر باختلاف مراحل دورة حياة المنتج، قد تتبع المؤسسة إحدى السياسات التالية[1]:

- ✓ الكشط : يتمثل في رفع السعر في المرحلة الأولى للمنتج لغياب المنافسين وتمييز المنتج بمنحه صورة عن الجودة العالية والتكنولوجيا وتكون النتائج أحسن في هذه الحالة، لكن إذا تم التخفيض ثم ظهرت الرغبة في زيادة السعر فإن المستهلك سيتحول إلى طلب السلع المنافسة .
- ✓ الإختراق: تتمثل في تقديم المنتج بسعر منخفض وذلك من أجل السيطرة على السوق وإتباع سياستي التوغل والتوسع في السوق، وتقوية العلاقة بين البائع والمشتري. وتحدث هذه العملية في حالة الرد على المنافسين عند قيامهم بتخفيض الأسعار .

– **السعر على أساس السوق** : تستخدم هذه الطريقة في حالة كون السلعة نمطية وبلوغ المنتج مرحلة النضج أو التدهور، والسعر الذي يتم تحديده لا يميز بين الفروع التي تنتمي إلى الشركة الأم أو تلك التي لا تنتمي إليها[2].

– **طريقة السعر التفاوضي والسعر التعاقدي** : يتحدد السعر من خلال التفاوض بين طرفي العملية البائع و المشترين أو من خلال التعاقد بينهما لتجنب مركزية قرار تحديد سعر التحويل إلا أنه يحرم الحوافز الممكنة حدوثها في حالة التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف .

– **طريقة السعر الحر المقارن** : و تستخدم في الحالات أو الظروف التالية[3] :

* قيام فروع الشركة العالمية المعنية بالبيع لفروع لا تنتمي أو لا ترتبط بها .
* قيام الفروع بالشراء من أطراف أو فروع أخرى لا تنتمي للشركة لأم .
* البيع الذي يتم بين فرعين لا يرتبطان مع بعضهما البعض .

[1] - أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، ص : 182، نقلا عن :
-J.P Bertrand, **Techniques Commerciales & Marketin**g, (Paris: Berti Editions, 1994), P.125.

[2] - أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، ص : 182، نقلا عن : عبد السلام أبو قحف، **بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت ، 1999، ص : 188 .

[3] - أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، ص : 182 .

ب–4 الدوافع الكامنة وراء استخدام أسعار التحويل :

قرار تحديد أسعار التحويل بين فروع الشركات العالمية تحكمه شروط معينة أو عوامل متعددة بعضها يرتبط بمعطيات السوق المضيف و خصائصه والبعض الآخر بخصائص و توجيهات المركز الرئيسي للشركة الأم أو أهدافها Firm Specific Factors وكذلك الفروع، فضلا عن بعض العوامل الخاصة بحكومة الدولة الأم، ومن بين الدوافع يمكن ذكرها[1]:

– **تخفيض الأعباء الضريبية و زيادة العائد** : لصعوبة فهم وتباين نظم وقوانين الضرائب في دول كثيرة وسعيا من قبل فروع الشركات العالمية لتحقيق مزيدا من الأرباح، تستخدم أسعار التحويل ضمن نظام التدفقات النقدية على مستوى الفروع وبين الفروع والمراكز الرئيسية بالدول الأم .

بإفتراض أن شركة أمريكية الأصل متعددة الجنسيات تمتلك فرعين خارج حدود الولايات المتحدة الأول يعمل في دولة ترتفع فيها معدلات الضرائب والثاني يعمل في دولة تتميز بإنخفاض هذه المعدلات وبافتراض أن الفرعين قاما بإنشاء علاقات تجارية بينهما فإن الشركة الأم تقوم بتصميم إستراتيجية لأسعار التحويل مقتضاها أن يقوم الفرع العامل بالدولة ذو معدلات الضريبة المنخفضة برفع السعر التحويل لنظيره في الدولة التي ترتفع فيها معدلات الضريبة إلى أقصى حد ممكن في حالة التصدير لهذه الفروع، والعكس في حالة قيام الفرع الثاني بالتصدير للفرع الأول حيث يكون سعر التحويل منخفضا وفي هذا الخصوص يمكن إدراك أن عوائد الفرع الأول تزداد بينما تقل عوائد الفرع الثاني الذي يعمل في الدولة ذات معدلات مرتفعة للضريبة، وبصفة عامة نجد الفرع الذي يعمل في دولة ترتفع فيها معدلات الضرائب على الأرباح أو الدخل يقوم بتصدير السلع أو الخدمات بأسعار تحويل منخفضة إلى فرع أخر يعمل في دولة تنخفض فيها معدلات الضرائب وهذا يسمى بارتفاع حجم الأرباح المحققة ويخدم مصالح الشركة الأم بالدرجة الأولى[2].

– **توفير و إدارة التدفقات النقدية وتجنب الأخطار**: تساعد أسعار التحويل على نقل الأموال من البلدان التي يتوقع أن تنخفض فيها قيمة العملة وبالتالي تجنب خطر التغيرات السلبية في أسعار الصرف أو تدني هذا الخطر .

– **التغلب على قيود التجارة** : تستخدم أسعار بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات لتخفيض الأعباء المترتبة عن الرسوم الجمركية أو تخفيض الأثر السلبي لمعوقات التصدير والاستيراد، فضلا عن تجنب الرقابة على أسعار الصرف عن طريق الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر أحد الآليات الفعالة لكسر القيود على التجارة .ونظرا لجاذبية الأسواق تقوم الشركات العالمية بإنشاء فروع ببعض الدول المضيفة التي تتوافر فيها هذه الامتيازات .

[1] - أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، ص : 183، نقلا عن : عبد السلام أبو قحف، **بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سابق، ص : 172 .

[2]- أحسين عثماني، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

– **تنمية المركز التنافسي في الأسواق الدولية** : تستخدم أسعار التحويل بين فروع الشركات العالمية في إعاقة الشركات أو الفروع المنافسة للدخول إلى نفس السوق بهدف المحافظة على المركز التنافسي، وتحقيق درجة عالية من الفعالية في توزيع السلع والتأكد من أن أسعار التحويل لا تؤثر على الفرص التسويقية في الأسواق الأجنبية .

– **زيادة مستوى التغلغل في الأسواق العالمية** : تختلف درجة التدويل من شركة عالمية لأخرى فالشركة التي تمتلك فروعا لها ملكية مطلقة تتمتع بدرجة عالية من التوغل في الأسواق الدولية إذا قورنت بأخرى تعتمد على عقود التراخيص أو أي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

– **كسر القيود على الأرباح** : تعتبر أسعار التحويل بين الفروع وسيلة فعالة لنقل أو تحويل الأرباح للمركز الرئيسي بالدولة الأم أو فيما بينها في حالة وجود قيود مفروضة من قبل حكومات الدول المضيفة على تحويلات الأرباح للخارج، وتوفير الأمان لها ضد أية إجراءات غير متوقعة من الحكومات المضيفة، كما يمكن أن تستثمر هذه الأرباح المحولة في مشروعات جديدة في مناطق أخرى من العالم .

3– إستراتيجية فروع الشركات متعددة الجنسيات :

تنفذ الإستراتيجية الشاملة[1] للشركات متعددة الجنسية عمليا من قبل مختلف فروعها ووحداتها المنتشرة عبر مختلف الأسواق العالمية.

إن فرع الشركة متعددة الجنسية هو عبارة عن منشأة قائمة بذاتها في موقع من مواقع الأسواق الأجنبية تمتلك فيها الشركة أكبر الحصص التي تخولها سلطة إتخاذ القرار، حيث يوجد في الأسواق العالمية أزيد من 690000 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسية، أنشئت من قبل أزيد من 70000 شركة أم، تختلف هذه الفروع عن بعضها البعض من موقع إلى آخر في كثير من الحالات[2]:

– فمن حيث طبيعة النشاط، تختلف الفروع في أنشطتها الممارسة من بيع أو تسويق، وإستخراج وتجميع، وتصنيع ، وغيرها؛

– ومن حيث توجه النشاط أو الإستثمار، تختلف الفروع في توجهاتها، فمنها من يكون توجهها نحو السوق، وذلك بفعل تأثير عوامل الموقع ومزاياه النوعية، ومنها من يكون توجهها نحو عوامل الإنتاج وتخفيض التكاليف، وذلك بفعل السعي إلى تعظيم الأرباح وزيادتها؛

[1]- و يقصد بالاستراتيجية الشاملة : هي الاستراتيجية التي تسعى من خلالها الشركة إلى الحصول على موقع تنافسي قوي ضمن مختلف الأسواق العالمية، و ذلك إما عن طريق تركز نشاطاتها في مواقع معينة، أو بالتنسيق فيما بين المتشتت منها عبر الأسواق الدولية المختلفة، أو عن طريق الإجراءين الاثنين معا .

[2]- عمار زودة، **محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008، ص ص : 58-59 .

– كما تختلف الفروع أيضا من حيث عمرها، حصص الملكية فيها، ومستوى وكفاءة أدائها وفعاليتها.

تتأثر الإستراتيجية الخاصة بالفروع بنفس العوامل المؤثرة على الإستراتيجية العامة للشركة الأم والتي حددت سابقا في عوامل البيئة الداخلية والخارجية، بما في ذلك العوامل الإقتصادية والسياسية والخاصة، غير أنه ونظرا لكون فروع الشركة هي أقرب إلى البيئة الخارجية، حيث تعمل في أسواق مختلفة معتمدة في ذلك على إمكانياتها وقدراتها ومؤهلات القائمين على تسييرها، فإن تأثير العوامل الخاصة، والعوامل الإقتصادية والعوامل الخارجية السياسية يكون واضحا على نشاط الفروع في تنفيذها لإستراتيجية الشركة الأم سواء أكانت شاملة أو ذات توجه أو تمركز محلي.

إنطلاقا من الإعتبارات المذكورة سابقا، طور" بوينتر" Pointer و "وايت"White أنواعا خاصة من إستراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات، حيث يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

– **إستراتيجية النسخة المصغرة** : "Miniature Replica" أو المطابقة لإستراتيجية الشركة الأم حيث وبمقتضى هذه الإستراتيجية، تستخدم الفروع في إنتاج وتوزيع بعض خطوط منتجات الشركة الأم في الدول المضيفة والمستقبلة لها؛

– **إستراتيجية فضائية التسويق** : "Marketing Satelit" حيث تستعمل الفروع وفق هذه الإستراتيجية، كآليات من خلالها يتم توزيع منتجات الشركة الأم في مختلف فضاءات أسواق الدول المضيفة؛

– **إستراتيجية المصنع الرشيد** : "Rationalised Manufacturer" وبمقتضاها تتحول الفروع إلى منتج ، حقيقي لبعض من أجزاء المنتجات، أو لنوع معين من منتجات تامة جاهزة، توجه سواء للأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية؛

– **إستراتيجية التخصص في المنتج** : "Product Specialist" حيث بمقتضاها تستخدم الفروع في تطوير ، وإنتاج وتوزيع بعض من خطوط المنتجات الموجهة نحو الأسواق العالمية؛

– **إستراتيجية الإستقلال الشامل** : "Strategic Independent" حيث يخول بمقتضاها للفروع إستقلالية تطوير خطوط أعمال و أنشطة، توجهها حسب ما تقتضيه حاجة الفروع و ظروفها البيئية الخاصة بها، وذلك سواء للأسواق المحلية حيث تمركزها، أو للأسواق الإقليمية المحيطة بها، أو لعامة الأسواق العالمية.

[1]- عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

وفي الشكل المبين أدناه يوضح مختصر أنواع استراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات

الشكل رقم (1–6): أنواع إستراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات .

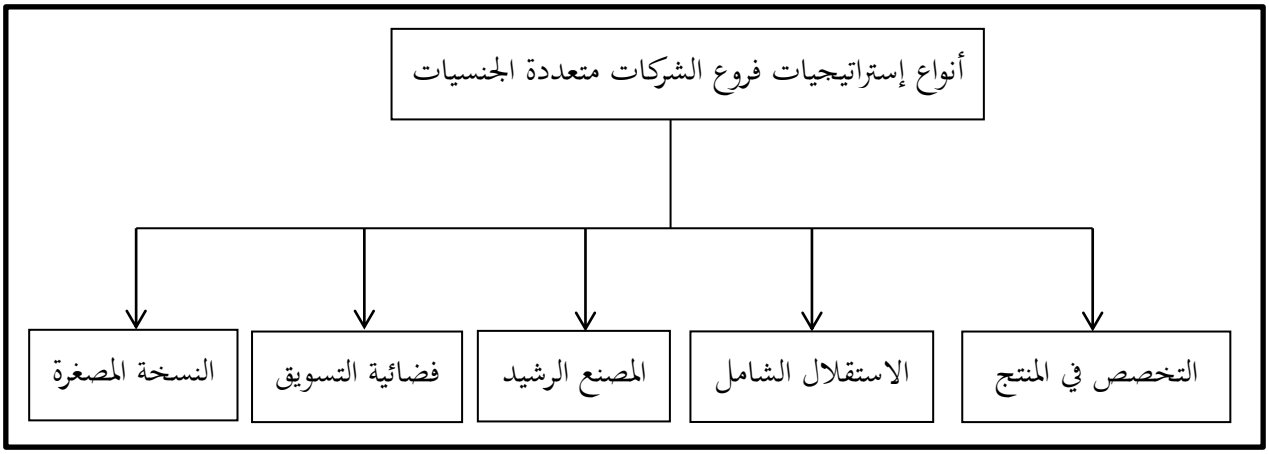

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على التعريفات المقدمة سالفا .

4– إستراتيجيات تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات:

والتي يمكن من خلالها تحديد أهداف تلك الشركات والوصول لمؤشرات أداء هذه الشركات، إن هدف الربحية وإن كان من الأهداف الهامة للشركات متعددة الجنسيات في حد ذاتها كمنظمات إقتصادية، إلا أن لهذه الشركات أهدافاً أخرى أكثر عمقاً ، تتدخل فيها العوامل السياسية والإقتصادية العالمية .

وبالتالي فأن الذين يعتبرون أن الربح هو العامل المحرك للشركات ذات النشاط الدولي لا يكشفون حقائق كبيرة، ويصبح هذا الإعتقاد يمكن التشكيك فيه وينقلب رأساً على عقب، وعليه يصبح من الخطورة الإعتماد على هدف الربحية كمعيار وحيد لقياس وتقييم أداء الشركات ذات النشاط الدولي، لذلك سوف يتم تناول بعض الأهداف التي يمكن إستخدامها كمؤشرات لأداء الشركات متعددة الجنسيات والتي تنقسم إلى الإستراتيجيات التالية[1]:

– **إستراتيجية الربح** : تعتبر إستراتيجية تعظيم الربح من أهم الإستراتيجيات التي تهدف الشركات متعددة الجنسيات لتحقيقها ، وهنا تثور العديد من التساؤلات عن المقصود بتعظيم الأرباح و المدى الزمني الذي يتم فيه هذا التعظيم وهل يقصد بتعظيم الأرباح للشركة ككل، أم يقصد به تعظيم الربح في كل شركة على حدة وفي حين أن معظم الإقتصاديين أكدوا على أن الشركة تسعى إلى تعظيم الأرباح في الأجل القصير ، إلا أن عدد

[1]- فادي بشير، **تقييم الأداء في الشركات متعددة الجنسيات نموذج متعدد المراحل**، مدونة منشورة على الانترنت عبر الرابط:
http://fadibachir.blogspot.com/2013/01/blog-post_22.html تاريخ الإطلاع : 19-04-2015.

غير قليل أيضاً من هذه الشركات تتطلع إلى تعظيم أرباحها في الأجل الطويل ويرجع ذلك لأن معظم إستثمارات تلك الشركات طويلة الأجل وذلك بإعتبار هذه الأرباح أنها تتميز بالإستمرارية .

ومن ناحية أخرى قد يستلزم هدف تعظيم الربح في الأجل الطويل في هذه النوعية من الشركات التضحية بربحية بعض الشركات التابعة أو الفروع التي تقع في بلاد ذات معدلات ضريبية عالية، وذلك لأن وظيفة أي شركة تابعة أو فرع هي خدمة الأهداف العامة للشركة ككل وعلى الأخص هدف الربحية .

فالشركة الأم تقوم بتحديد الدور الذي يجب أن تلعبه الفروع أو الشركات التابعة في ضوء إستراتيجية الشركة الأم وكذلك الظروف التي تعمل في ظلها الشركات التابعة والفروع .

يلاحظ أن هذا الإتجاه يتفق مع وجهة النظر الإقتصادية والتي تؤيد أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى تعظيم الربح الإجمالي للمجموعة ككل، ولكن هناك سؤال آخر يدور في الأذهان وهو هل تلك الأرباح التي تسع تلك الشركات لتعظيمها هي قبل الضريبة أم بعد الضريبة؟ .

ومن الملاحظ أنه بالنسبة لموضوع الضرائب فإن الوضع يختلف ما بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، فالشركة المحلية تمارس نشاطها في بلد واحد ، وبالتالي فهي تتعامل مع سلطة ضريبية واحدة لذلك يمكن بالنسبة لها قبول منطق هدف تعظيم الربح ما قبل الضريبة .

أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تمارس نشاطها في أكثر من دولة فهي بالتالي تتعامل مع أكثر من سلطة ضريبية، وهي بالتالي تتعرض لمخاطر تعدد الأعباء الضريبية ومشاكل الإزدواج الضريبي، مما يؤدي إلى فقدان نسبة كبيرة من أرباح تلك الشركات لذلك فهي تتبنى مبدأ تعظيم الربح ما بعد الضريبة .

- **إستراتيجية إستغلال الموارد** : بما أن الشركات متعددة الجنسيات ما هي إلا تعبير عن عملية تمركز وتركز وتدويل متعاظم لرأس المال الإحتكاري الذي لا يهتم بغير تعظيم الربح وإستغلال الموارد حول العالم وعلى الأخص في الدول النامية، وعليه فإن إستغلال الموارد يعد من الأهداف الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال سيطرتها على وسائل تحديد أسعار المواد الأولية والمنتجات المصنوعة وشبكات التوزيع وأسواق الإستهلاك .

ومن الملاحظ أيضاً ان الشركات متعددة الجنسيات تحاول السيطرة على عناصر الحياة الإقتصادية من رؤوس أموال ومواد خام و أيدي عاملة رخيصة وتكنولوجيا متقدمة مما يتيح لها تحقيق أهدافها الإقتصادية والسياسية، لذلك لا بد من قياس مدى كفاءة الشركات التابعة والفروع في إستغلال موارد الدول المضيفة لها وذلك عند تقييمها وقياس فعاليتها.

- **إستراتيجية النمو**: تعتبر إستراتيجية النمو من أهم أهداف الشركات متعددة الجنسيات، وذلك لأن الشركة إن لم تنتبه وتنمو بنفس كفاءة نمو الشركات المنافسة الأخرى سواء القومية أو الدولية فإنها سوف تفقد نصيبها من السوق مما يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض أرباحها تدريجياً إلى أن تزول .

فالنمو يسمح للشركات متعددة الجنسيات بالمميزات الآتية :

- ✓ السيطرة علي الأسواق المحلية؛
- ✓ الوصول الي الصدارة بين الشركات الدولية الأخرى؛
- ✓ تحسين مركز الشركة في الصناعة؛
- ✓ إستيعاب الطاقة الزائدة في الشركة .

وعليه نخلص إلى أن هدف النمو من الأهداف الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات وكذلك تسعى إليه الشركات التابعة والفروع من خلال مد نشاطها في بلدان متعددة لخلق أسواق جديدة أمام المنظمة ككل، مما يحقق هدف النمو.

- **إستراتيجية الإستمرار أو البقاء** : باعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات منظمة تحاول بإستمرار أن تحافظ على بقاءها و إستمراريتها، لذلك يلاحظ أن هدف الكسب المادي لأصحاب المشروع ولملاك الأسهم لم يعد الهدف الوحيد لتلك المنظمات، ولكن هناك أهدافاً أخرى من شأنها المحافظة على إستمرارية وبقاء المنظمة وهذه الأهداف يمكن صياغتها في بعدين أساسيين:

أ) البعد الأول : تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للعاملين بالمنظمة، وذلك لأن إرتفاع درجة الإهتمام برفاهية العاملين سوف يؤدي بالضرورة إلى رفع معنوياتهم مما ينعكس علي إنتاجهم وولائهم للمنظمة ونظراً لرغبة المنظمات متعددة الجنسيات في الإبقاء على فروعها وشركاتها التابعة والمحافظة على إستمرارها في ممارسة نشاطها لما ذلك من نتائج إقتصادية على الشركة ككل، فإنها تحاول بإستمرار رفع الروح المعنوية للعاملين بتلك الشركات .

وذلك عن طريق العديد من الوسائل منها :

(الرعاية الصحية، إجراءات الأمن الصناعي، تحسين ظروف وبيئة العمل، حل مشاكل الإسكان والنقل تقديم البرامج التدريبية، الإشتراك في نظم التأمينات، تحسين مستوى الأجور، تقديم مساعدات مالية للعاملين)

ب) البعد الثاني : تحقيق أكبر قدر ممكن من إرضاء المستهلكين، فالمستهلك يريد الحصول على سلع وخدمات من المنظمة بأسعار معقولة وجودة مرتفعة وبشكل مستمر وذلك بصرف النظر عن الظروف التي تمر بها الشركات .

ولقد إهتمت الشركات متعددة الجنسيات كثيرا بهذا البعد وذلك نظراً لظروف المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وعليه تقوم الفروع والشركات التابعة ببعض الإجراءات والتي من شأنها المحافظة على العملاء وإرضاء المستهلكين ومنها تحقيق مستويات جودة مرتفعة لمنتجات الشركة، تخفيض نسبة التلوث، الإهتمام بشكاوي العملاء، إعطاء ضمان لمنتجات الشركة، توفير المنتجات بأسعار مناسبة .

خلاصـة:

جاءت الشركات متعددة الجنسيات كظاهرة إقتصادية دولية، بسطت سطوتها في الإقتصاد العالمي بإمتلاكها فروع عابرة للقارات تعمل تحت سيطرتها، هذا ما جعلها تحظى بإهتمام بالغ من طرف الإقتصاديين لدراستها وإعطائها أبعادها الإيديولوجية، لهذا نجد تسميات كثيرة أطلقها العديد من الإقتصاديين ما أثر على تنوع المفاهيم الدالة والمعبرة عن الشركات متعددة الجنسيات لكنها تصب في إطار واحد ومحدد، ولكون هذه الشركات مرت بعدة مراحل تاريخية نشأة من خلالها وتطورت شيئا فشيئا، جعلها تتطور أيضا حسب الأنواع والتصنيفات المتعددة، من خلال ما قدمه الكثير من الإقتصاديين حسب أرائهم و نظرتهم في هذا المجال، وهذا ما أنعكس على تطور الهيكل التنظيمي لها، بحيث وضع كل تنظيم حسب الحالة الإدارية للشركة متعددة الجنسية وعدد فروعها ولهذا نجد كل تنظيم له خاصيته وتوظيفه الخاص، كما ان للشركات متعددة الجنسيات مميزات وخصائص تعبر عن قوة نشاطها وعملها في الوسط الاقتصادي الدولي، ويعبر عنها من خلال ضخامتها بحيث وصل حجم هذه الشركات أحجام خيالية، لتنافس أكبر الإقتصاديات العالمية من حيث المداخيل والإيرادات، ناهيك عن أنها تفوق مداخيلها جمع ميزانيات دول نامية، بالإضافة إلى إنتشارها الجغرافي بحيث أصبحت اليوم تنشط في أكثر من عشر دول في حين أن البعض الأخر لها نشاط في حوالي مئة دولة، يصاحبه تنوع في الإنتاج والأنشطة، لتأخذ بعين الإعتبار التفوق والتطور التكنولوجي لمنتجاتها لتسيطر على أكبر العلامات التجارية، وإحتكارها للأسواق .

و بما أن الشركات متعددة الجنسيات لها أهداف تسعى لتحقيقها، وأيضا لضمان إستمرارها وقوة نشاطها وضعت وأبتكرت هذه الشركات جملة من الإستراتيجيات تعمل بها، وفق خطط تغزو بها أسواق خارجية وتبحث عن بلدان تستثمر بها بأقل تكلفة، وتبحث عن أكبر المحفزات التي تضمن لها إتخاذ القرارات المناسبة في تحقيق إستراتيجياتها مستقبلا .

الفصل الثاني:

الدور التنموي الإقتصادي للشركات متعددة الجنسيات

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول لإطار النظري والعلمي للشركات متعددة الجنسيات من خلال إعطاء مفاهيم وتعريفات متعددة وكذا النشأة والتطور التاريخي لها، لنعرج على أنماطها وهيكلها التنظيمي، ومن بعدها التطرق لأهم خصائصها وإستراتيجياتها التي تتبعها لتحقيق أهدافها، وجب في هذا الفصل التطرق للدور الإقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في المحافل الإقتصادية الدولية، من خلال مدى مساهمة هذه الشركات كمؤسسة للإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تدفقه وإنتشاره عبر القارات، وأيضا مدى مساهمتها لدفع التنمية الإقتصادية في المناطق التي تتواجد بها، ودورها في إحداث تغيير على المستوى الإقتصادي الدولي وبالتالي المساهمة في بناء نظام إقتصادي عالمي جديد.

وقد تتضح تلك المساهمات للشركات متعددة الجنسيات من خلال الأثار الإقتصادية التي تخلفها على الإقتصاديات المضيفة، وذلك بما يخدم مصالح الدول المستوطنة لإستثمارات هذه الشركات بداخلها، كونها تخلف أثارا إيجابية على إقتصاد الدولة المضيفة .

كما سيوضح هذا الفصل مدى التطور الذي وصلت إليه الشركات متعددة الجنسيات من خلال توزعها عبر مناطق العالم وإختراقها لأقاليم الجغرافية ومنه إنتشارها قاريا وعالميا، وكذلك مدى سعيها للهيمنة الإقتصادية من خلال دعم الدول المتقدمة في إطار التنافس الدولي فيما بينها من أجل الإستحواذ على القطاعات الأكثر جاذبية كقطاع الخدمات وقطاع الصناعة وقطاع الصناعات الأولية .

ولتوضيح وإبراز هذه النقاط السالفة الذكر قسمنا هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد العالمي ؛

المبحث الثاني: أهمية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي؛

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للشركات متعددة الجنسيات .

المبحث الأول: أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد العالمي

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا من مصادر التمويل المنتشرة عبر العالم لما له من إنعكاسات على إقتصاديات البلد المضيف، كونه يحقق معدلات نمو مرتفعة ويغطي العجز الحاصل في تمويل الإستثمارات المحلية للتنمية الإقتصادية خاصة في البلدان الأقل نموا، وقد تزايد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات بشكل متزايد ومتنامي خاصة في العقود الماضية، ويرجع ذلك في الأساس إلى مؤسسة الإستثمار الأجنبي المباشر والتي ساهمت في زيادة الأصول المنظورة وغير المنظورة المتمثلة في تعميق مفهوم تخفيض كلفة الإنتاج عن طريق إقتصاديات الحجم، وإستزراع أنظمة الإدارة المتقدمة، والنهوض بالقدرات البشرية والإرتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية، وتحسين القدرة التنافسية للدولة المضيفة لتلك الإستثمارات، وفي المبحث الموالي سنتطرق لنظرة عامة عن الإستثمار الأجنبي المباشر ودور الشركات متعددة الجنسيات كمؤسسة لنشره وتحريكه وتنميته وزيادة تدفقه إلى مناطق الأقل نموا وتزايد أهميته الإقتصادية العالمية من خلال الآتي .

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه بإختلاف المجالات والميادين الموجه إليها، كما أنه يتاثر بجملة من المحددات تجعله إما دافعا للإقبال عليه أو صرفه من طرف البلد المضيف، ومنه ينعكس على مساره وهذا ما سنتطرق له كالأتي :

أولا : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر :

توسعت دائرة تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل هيئات ومنظمات عديدة وأيضا إقتصاديين كون هذا المصطلح الإقتصادي الدولي حظى بإهتمام كبير وأنتشر في ربوع العالم ليتخطى مجاله الضيق، وفرض سيطرته على الإقتصاديات المستقطبة له، مما جعله بلا منازع المصطلح الاقتصادي الدولي الأكثر تداولا وتكرارا لهذا سنتطرق لجملة من التعاريف المنوعة للإستثمار الأجنبي المباشر، كما يلي :

– عرفه صندوق النقد الدولي(FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OECD) : على أنه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

– كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) : الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين

[1] - OECD ,**third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment**, Paris, 1999, P 07.

شركة في القطر الأم(القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للاستثمار)[1]، وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى[2].

– أما المنظمة العالمية للتجارة(OMC) فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) و الذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى(دول مضيفة) و ذلك مع نية تسييرها[3].

على العموم يمكن الإستخلاص إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو إشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، ولا شك أن هذه هي الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم إلى اجتذابها الدول النامية ويكفي للتحقق من ذلك التطلع على القوانين الخاصة التي أصدرتها معظم الدول لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الإدارية و الإجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي و ذلك لإجتذاب أكبر حجم ممكن من حركة رؤوس الأموال الأجنبية .

ثانيا : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر :

ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى قسمين، كون الإستثمارات الأجنبية المباشرة تخضع لعوامل جذب من قبل الدول المضيفة، أو من البلد الأم والبعد الإستراتيجي للشركة المستثمرة وتعتبر عوامل منفرة.

✓ **المحددات المرتبطة بالدولة المضيفة :**

وتعتبر عوامل جذب من طرف البلد المضيف تسعى لتحقيقها و تتحدد فيمايلي :

1- المحددات السياسية [4]: ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في إتخاذ القرارات الإستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الإستثمار في البلدان النامية، لذلك فإن مدى إستقرار النظام السياسي والإجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره و التدخل الحكومي النشط في العمليات الإقتصادية تعتبر من أهم

[1] – علي عبد القادر علي، **محددات الإستثمار الاجنبي المباشر**، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004، ص: 4 .

[2] – حسان خضر، **الإستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32، 2004، ص: 5 .

[3] – كريمة قويدري، **الإستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص: 17.

[4] – كاكي عبد الكريم، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، ، 2011، ص: 72.

المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الإعتبار عند إتخاذ قرارات الإستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير لجان البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال، لذا فإن الإستقرار السياسي يعتبر أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ويعتبر محدد هام في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية، وعدم وجود صراعات داخلية على السلطة، كلها محددات تشجع على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2-**المحددات التشريعية:** إن إستقرار وتوحيد المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات الإستثمار وتحديث القوانين لتسهيل الإجراءات المرتبطة بها يعتبران المدخل الأساسي لجذب الإستثمارات الأجنبية، فعدم وجود قانون شامل للإستثمار وتبعثر أحكامه في قوانين مختلفة يطرح عددا من المشكلات تحول دون فهم المستثمر للأحكام المنظمة للإستثمار فهما صحيحا، بالإضافة إلى أن تعدد الأجهزة المشرفة على تطبيق القانون يؤدي إلى مفارقات في التطبيق تنطوي في بعض الحالات على تمييز مجحف، ولهذا فالأهمية من وجود القانون هو التطبيق الفعلي لهذا القانون[1].

3- **المحددات الإقتصادية:** ويمكن أن نحددها فيمايلي[2] :

- **حجم السو ق:** يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط و واعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق بإتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين وهما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاته المستقبلية، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وبإرتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسية، كما يعتبر محدد حجم السوق وإحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل إستثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف.
- **سياسات إقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة إقتصادية كلية مرحبة بالإستثمار وتتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار بصفة عامة، والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن إهتمامها بتحرير الإقتصاد والإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري ولا يتحقق هذا إلا بوجود قوانين واضحة ومحفزة على الإستثمار وجاذبة له، ذلك بأن تقدم الدولة المضيفة المزيد من التسهيلات

[1] - شهرزاد زغيب، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية** ، مجلة التواصل، العدد 24، الجزائر، جوان 2009، ص: 77.

[2] -كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 74-76.

والتحفيزات للمستثمرين الأجانب، وتتخلص من ملكيتها وتسييرها للمؤسسات الإقتصادية بخوصصتها حتى تكون هناك عدالة بين المستثمرين المحليين والأجانب، إذ يصبح دور الدولة كمراقب ومنظم للإقتصاد فقط، كما يجب على الدولة إزالة جميع العقبات المعوقة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة عصرنة النظام المصرفي والبنكي وجعله يتماشى والمتغيرات الجديدة (سرعة في التحويلات و المعاملات)، بالإضافة إلى الوضوح والشفافية للوصول إلى المعلومات من طرف المستثمرين الأجانب، وأخيرا تطبيق برامج صحيحة للإصلاح الإقتصادي وذلك بالتحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.

- **درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي**: يميل الإستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الإقتصاديات المغلقة، وإتجاه الإقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الإقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الإقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير، وتنفر من الإقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيودا على حركة التبادل الدولي التجاري، وعلى حركة عناصر الإنتاج.
- **تعزيز التعاون الإقتصادي الإقليمي والجهوي و الدولي**: إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الإستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الإقتصادية بهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها، وطلبا للفرص المتاحة فيها.
- **القوة التنافسية للإقتصاد الوطني**: تمثل القوة التنافسية للإقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الإستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن إزدياد المركز التنافسي معناه إزدياد قوة وقدرة الإقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وإمتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الإستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي .
- **القدرة على إدارة الإقتصاد الوطني**: إنتقالات الإستثمارات الأجنبية وإستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الإقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الإقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف، ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الإقتصادية على إدارة الإقتصاد القومي، قيام الإدارة الإقتصادية بالإحتفاظ بمجموعة من الإحتياطات، ومدى ثباتها وإستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الإقتصاد القومي الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الإستثمارات الأجنبية .

✓ **المحددات المرتبطة بالدولة الأم وإستراتيجية الشركة المستثمرة (عوامل منفرة):**

ويمكن توضيحها في مجموعة العوامل التالية[1] :

1- **طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك على سبيل المثال بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، بالبحث عن أسواق إستهلاك ملائمة ونقل جزء أو كل نشاطه أو رأسماله للإنتاج فيها.

2- **السعي إلى زيادة عوائد المشروع** : بهدف إستمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالإستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف أقل، مستندة على إنخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى. ومن هذا المنطلق تقوم الكثير من الشركات الأمريكية مثلا بتحويل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة لها، والتي تتميز بوفرة العمالة فيها وإنخفاض مستوى أجورها مثل المكسيك والفلبين.

3- **الرغبة في النمو والتوسع** : من حيث أن تحقيق العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية بل إن من عوامل جلب هذا الإستثمار أيضا نجد السعي نحو تطوير الإستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الإستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الإستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

4- **التخفيف من مخاطر الإعتماد على سوق إقتصادية واحدة:** رأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الإنعكاسات السلبية للأزمات الإقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، ويلمس ذلك بوضوح في إتجاه أغلب شركات الإستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية.

5- **السياسة الإقتصادية للدول المتقدمة:** تهتم الدول المتقدمة إقتصاديا بتشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج بإعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على إقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الإقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

[1] - دريد محمود السامرائي، **الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2006، ص ص: 76-79.

المطلب الثاني: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر كل حسب تصنيفاتها، ومن ثم نبين أهم الأشكال التي يتخذها الإستثمار الأجنبي المباشر كمايلي :

أولا: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

صنف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تصنيفات كثيرة من قبل الباحثين، فهناك من صنفه إستنادا للدوافع والمحفزات الرامية إليه، وهناك من صنفه إعتباراللدولة المصدرة له، وفي المقابل صنفه أخرون من منطلق الدول المستقطبة له، وهذا ما سنتناوله كالأتي:

✓ تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى[1] :

1- الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز، والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الإستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الإستهلاكية.

2- الإستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم، حيث أن اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من الإستثمار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات كما أن له آثار إيجابية مباشرة على الإستهلاك وغير مباشرة على التجارة، ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم في إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الإستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار.

[1]- بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة : (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص: 30.

3- **الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع إرتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الإستثمار في عديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الإستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الإستهلاك عن طريق إستيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الإستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم الشركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وهذه الوسيلة تتمكن الشركة الأجنبية من دخول الأسواق التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لإفتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات الوطنية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية، و هناك شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب إرتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للإستثمار وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسيات بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق وقد يؤدى هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الإستثمار، أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية بإعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

4- **الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:** يتم هذا النوع من الإستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالإستثمار في مجال البحث و التطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والإستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولة الأم.

✓ **تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة:**

وينقسم إلى قسمين هما[1] :

1- **الإستثمار الأفقي:** تكون فروع الشركات في هذا النوع من الإستثمار مستقلة عن الشركة الأم وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل، ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 31.

وعادة ما يحدث هذا النوع من الإستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الإستثمارات بتوفر أربعة عوامل رئيسية هي :

- القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم؛
- الإستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛
- أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم؛
- أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة .

2- **الإستثمار العمودي:** في هذا النوع من الإستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى إستغلال المواد الأولية في الدول المضيفة(الإستثمار العمودي الخلفي) أو إلى الإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الإستثمار العمودي الأمامي)، بالإضافة إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في الدولة الأم أو في الخارج، من خلال إستغلال العمالة الرخيصة، حيث أن تمركز فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل مثل صناعة النسيج الملابس، الأحذية، اللعب وهي أقل تمركزا في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل صناعة الالكترونيات والبرمجيات، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات.

✓ **تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة له:**

ويندرج ضمن ثلاثة أقسام و هي :

1- **الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:** يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو إقتصادي الذي يؤهلها إلى إنتهاج سبيل التنمية المستدامة وتعويض إحتياجاتها من السلع و الخدمات التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على إستقطاب الإستثمارات والشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

2- **الإستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات:** يكون هدف الدول المضيفة من وراء إستقطاب مثل هذا النوع من الإستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير، وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما

سينعكس بالإيجاب على حالة الإقتصاد المحلي لها ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والسياسية والتكنولوجية، يعتبر هذا النوع من الإستثمارات بالإضافة إلى الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات من بين أنجع الإستراتيجيات والمعايير التي يجب أن تتبعها الدول النامية كأسس عند استقطابها للإستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذه الأنواع من الإستثمارات يخدم مصالح الدول النامية، فهي تساهم في توفير النقد الأجنبي، وتساهم في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة خصوصا إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل نظرا لتوفر البلدان النامية على طاقات بشرية هائلة، وترفع من قدرتها التنافسية، وبالتالي توفير الدعامة التي ترتكز عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن توضيح القسمين السالفي الذكر من خلال إستعراض الشكل الموالي والذي يوضح أثري الإحلال والتكاملية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية .

الشكل رقم (2–1) : يوضح أثري الإحلال والتكاملية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

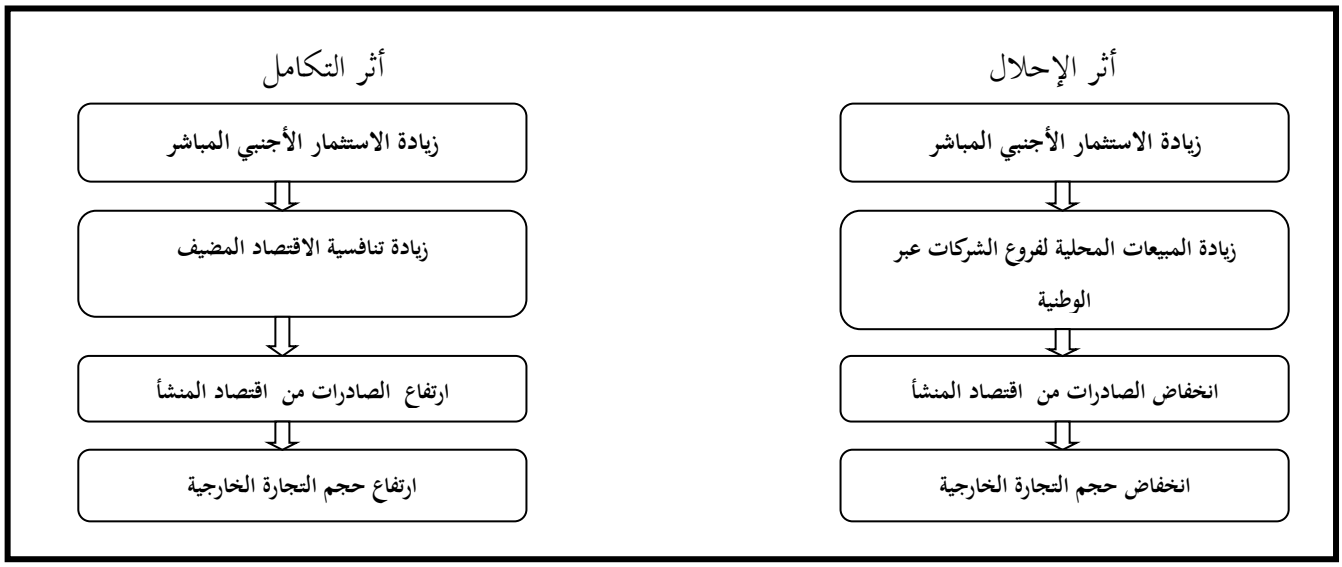

المصدر : من إعداد الطالب .

3- **الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية:** وعادة ما تتخذ هذه الإستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقسيمها الى الأشكال الأساسية التالية :

أ- **الاستثمار المشترك** : إذا كانت الدول النامية تتنافس فيما بينها من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية لحاجتها الملحة إليها، إلا أن هذه الدول تحاول أن توجد نوع من التوازن بين جذب رؤوس الأموال الأجنبية

وما يصاحبها من خبرات وبين الحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها، وذلك عن طريق النص في قوانينها الداخلية على ضرورة إشتراك القطاع العام أو الخاص الوطنيين في رأس المال الأجنبي ويطلق عادة على هذا النوع من الإستثمار إسم المشروع المشترك، وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني وتتحدد نسبة المشاركة في رأس المال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة[1] .

إذا فالاستثمار المشترك هو: ذلك المشروع الذي يشترك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان تابعتين للقطاع العام أو الخاص) أو أكثر، وتشمل الحصة هنا المساهمة في رأسمال والإدارة و الخبرة وبراءة الإختراع، إذ ينطوي هذا الإستثمار على عمليات إنتاجية أو تسويقية ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تقوم بإدارة المشروع دون أن تكون لها السيطرة المطلقة عليه[2].

ومن وقائع المحاولات السابقة لتعريف الإستثمار المشترك يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية[3]:

- الاتفاق طويل الأجل بين الطرفين الاستثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من الشركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر، الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال يعني:

✓ إن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

✓ و قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو المال كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجيا.

✓ أو أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع.

ب- **الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** : تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب ستتضح فيما بعد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية

[1]- صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص: 41.

[2]- بسعد حكيمة، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود و مالية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 6.

[3]- عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص: 428.

بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات.

وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من إحتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية، يضاف إلى ما سبق أن المنطق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بأثره السياسي والاقتصادي طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات، سواء كان هذا على شكل استثمارات مشتركة، أو عقود بالترخيص لإنتاج سلعة معينة، أو عقود واتفاقيات الإدارة أو خلاف ذلك، فالإختلاف فقط يكمن في الدرجة وليس النوع سواء الاستثمار وشكله، أو الآثار السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية المتوقعة أو المترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط و النظم و التوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية[1] .

ج- **مشروعات أو عمليات التجميع** : تأخذ المشروعات شكل إتفاقية بين الطرف الوطني (عام، خاص) والطرف الأجنبي، يقوم بموجبه الطرف الثاني بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وتأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك، وإذا كان بموجب عقد أو إتفاقية لا تضمن التملك أو المشاركة المستثمر الأجنبي فإن ذلك يعتبر نمطا من أنماط الاستثمار غير المباشر.

وفي معظم الأحيان ، وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين و الصيانة... الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[2] .

المطلب الثالث: تزايد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية والاقتصاد العالمي

لعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا في دفع عجلة التنمية عبر مختلف مناطق العالم، بحيث أدى التدفق المتزايد له عبر القارات من الدول المتقدمة الى الدول النامية، بنهوض هذه الدول وإلتحاقها بمصاف الإقتصاديات المتطورة، وقد شمل هذا التدفق كل القطاعات الإقتصادية حسب التوزيع الجغرافي لها، ولهذا يعد الإستثمار الأجنبي المباشر محركا بإمتياز للتنمية والعولمة الإقتصادية، من خلال أثاره في القضاء على الفقر وخلق مناصب شغل ورفع الأجور وتوزان موازين مدفوعات البلدان المستقطبة له، وفي هذا المطلب سنوجز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية وفي الإقتصاد العالمي :

[1]- عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، بيروت، لبنان، 2001، ص: 483.

[2]- فيصل حبيب حافظ، **دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلو الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 40.

أولا : الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية :

يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية، عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وزيادة قدرتها التصديرية والمساهمة في سد الفجوة المحلية بين الإستثمار والإدخار، وخلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة.

هذا وقد بحث Dunning العلاقة بين الاستثمار والتنمية إعتمادا على قياس مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة بواسطة متوسط نصيب الفرد من الدخل وقد صنف العلاقة بين الإستثمار والتنمية في أربع مراحل ويرى دونينغ Dunning من خلال دورة الإستثمار والتنمية أنه يمكن توقع أن تجذب دولة ما لإستثمارات إذا تحققت لها المزايا التالية[1]:

- ✓ إذا كانت غنية بالمواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية؛
- ✓ إذا توافرت لها سوق محلية متسعة؛
- ✓ في حالة توافر بيئة أساسية وإطار قانوني ومؤسسي مناسب؛
- ✓ إذا لم يكن للشركات هذه الدولة مزايا إحتكارية تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية.

و في الشكل التالي يظهر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية وذلك حسب المجموعات الإقتصادية.

الشكل رقم (2-2): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية حسب المجموعات الإقتصادية 1995-2013 وتوقعات الفترة 2014-2016 (بالمليار دولار)

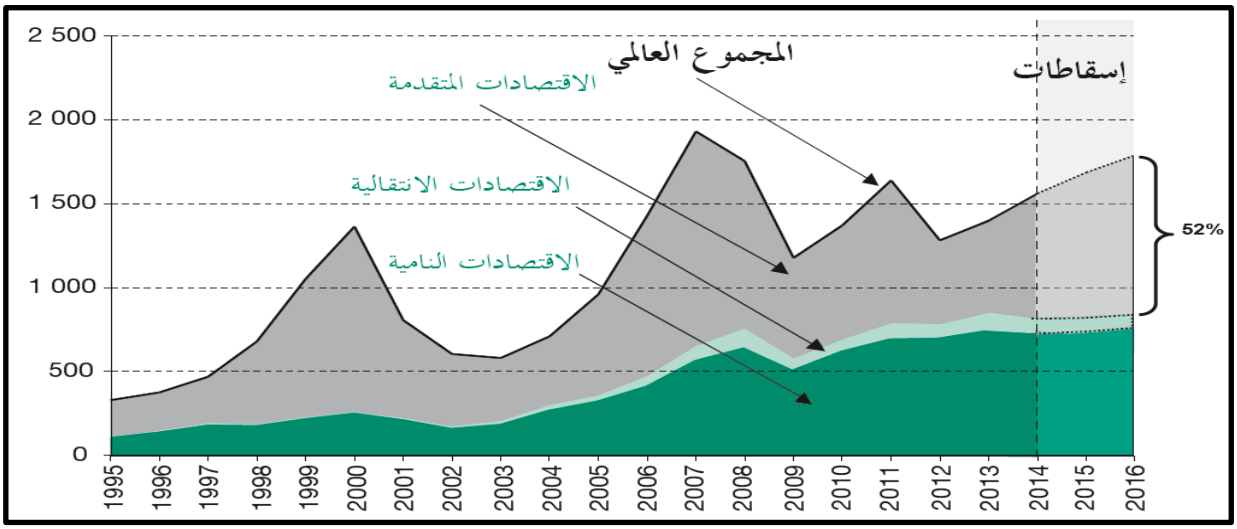

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2014، "الإستثمار في أهداف التنمية المستدامة "خطة عمل"، عرض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2014، ص:(02).

[1]- زغدار احمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر، 2005، ص:162. نقلا عن:

- Dunning ,J.H. **Explaining the International Direct Invetsment Position of Countries: To Wards Dynamic or Development Approach In Welt Wirts chanetsarchiv**, Bd 117, 1981 PP 295 -296.

ولذلك نجد تباين في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف مناطق العالم، لاعتبارات السالفة الذكر وتوطدت حظوظ زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملفت الى الاقتصاديات المتقدمة وارتفعت حصتها ابتداءا من سنة 1995 لتسجل رقما قياسيا سنة 2000 وصل عتبة 1500 مليار دولار مقارنة مع حجم تدفقه للاقتصاديات النامية، مما خلق فجوة تظهر بشكل واضح وصارخ بين مختلف المناطق الإقتصادية، ومما لاشك فيه أن زيادة هذه الإستثمارات والتي ستشهدها خاصة البلدان المتقدمة سيكون دافعا رئيسيا لإستقرار إنتعاشها الإقتصادي مع توسع نطاقه، فيما سيظل التأثير السلبي لهشاشة الوضع الإقتصادي في بعض الأسواق الناشئة والبلدان النامية والمخاطر المرتبطة بحالة عدم اليقين على صعيد السياسة العامة والنزاعات الإقليمية التي تحد من الزيادة المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

وللإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في إقتصاديات البلدان المضيفة خاصة البلدان النامية منها بسبب قلة مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في معظمها، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لإقتراضها من العالم الخارجي وتجاوز أرقام خدمة الدين مبلغ الدين نفسه، لذلك فإن فرص التغلب على نقص وقلة مصادر التمويل تنحصر في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الإستثمار المحلي.

ولذلك يسهم الإستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج الوطني والتصدير وتيسير إندماج الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي، لذلك تتظافر جهود وكالات وهيئات النهوض بالإستثمار في أي دولة لجذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء وتتركز الخطة المتبعة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على العناصر التالية[1]:

- إبراز المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة وتشخيص القطاعات والأنشطة التي تتمتع بالمزايا التنافسية.
- إستهداف البلدان المصدرة للإستثمار .
- تشجيع الشراكة بين المؤسسات المحلية والأجنبية .
- توفير الرعاية اللازمة للمستثمرين الأجانب .
- وضع إطار تشريعي ومؤسساتي ملائم لبيئة الأعمال .

ولتحقيق هذه الأهداف:

- إستقرار سياسي وإجتماعي متواصل ونوعية حياة عصرية .
- تنمية بشرية متطورة .
- إندماج تصاعدي في الإقتصاد العالمي .

[1]- مصطفى العبد الله الكفري، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة الثلاثاء الإقتصادية الثالثة والعشرون حول الإقتصاد السوري وأفاق المستقبل، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 18-05-2010، ص: 6-7 .

ثانيا : تزايد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي:

1- اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم: إستفاد الإستثمار الأجنبي المباشر نموه العالمي، خاصة بعد النكسة التي شهدها عام 2012، وسجل تدفقا عالميا مرتفعا بنسبة 9% في عام 2013، بما يعادل 1.45 تريليون دولار امريكي، ويتوقع الأونكتاد أن يرتفع مبلغ هذه التدفقات بإطراد في عام 2014، و1.7 تريليون دولار عام 2015، و1.8 تريليون دولار عام 2016[1]، وإستنادا الى أحدث التقارير الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة "اونكتاد"، من خلال مؤشرات منتقاة تكشف توجهات وإتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته عبر العالم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مؤشرات مختارة للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، 1990-2013 بالأسعار الحالية وبالمليار دولار

التعيين/الفترة	القيمة بالأسعار الحالية				
	1990	2007-2005	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	208	1493	1700	1330	1452
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	241	1532	1712	1347	1411
أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	2078	14790	21117	23304	25464
أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	2088	15884	21913	23916	26313
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	79	1072	1603	1581	1748
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد%	3.8	7.3	6.9	7.6	6.8
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	126	1135	1550	1509	1622
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر%	6.0	7.2	6.5	7.1	6.3
صفقات التملك والاندماج عبر الحدود	111	780	556	332	349
مبيعات فروع الشركات الاجنبية	4723	21469	28516	31532	34508
القيمة المضافة من فروع الشركات الاجنبية	881	4878	6262	7089	7492
إجمالي اصول فروع الشركات الاجنبية	3893	42179	83754	89568	96625
صادرات فروع الشركات الاجنبية	1498	5012	7463	7532	7721
التوظيف عن طريق فروع الشركات الاجنبية (بالألاف)	20625	53306	63416	67155	70726

المصدر : من تجميع الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم (01) .

من خلال الجدول المبين أعلاه يشير إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تزايد مستمر حتى وصل سنة 2011-1700 مليار دولار، وهو يعتبر رقم قياسي، بالمقابل سجل تدفقه الصادر 1712مليار من نفس السنة، ويفسر الى طبيعة الاقتصاد العالمي برغبته وتحوله نحوا الإنفتاح بتوظيف أكبر قدر

[1]- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2014، **"الإستثمار في أهداف التنمية المستدامة "خطة عمل"**، عرض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2014، ص :01 .

ممكن من هذه الاستثمارات، خاصة البلدان النامية والتي دفع بها الى زيادة معدلات النمو، لتدخل بعض الدول منها الى مرحلة إنتقالية وتحول اقتصادي كبير، لتشمل جميع القطاعات وتخرج من دائرة توجهها في قطاع معين في البلدان النامية حيث شمل القطاع التحويلي و قطاع الخدمات نسبة 90% من القيمة الإجمالية للمشاريع في كل من إفريقيا وأقل البلدان نموا عام 2013، بعدما كانت حصة الصناعات الإستخراجية تبلغ 26% في إفريقيا و36% في أقل البلدان نموا، وهناك ما لا يقل عن 550 شركة عبر وطنية مملوكة للحكومات من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مع اكثر من 15ألف فرع في الخارج بقيمة أصول أجنبية تقدر بنحو 2 تريليون دولار وإستثمارات أجنبية مباشرة منفذة من خلالها بقيمة 160 مليار دولار سنة 2013 بنسبة 11% من الإجمالي العالمي،كما سجل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل شركات عبر الوطنية من الدول النامية ليبلغ 414 مليار دولار ولتستحوذ إلى جانب شركات للإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية على 39% من الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم، مقارنة مع 12% فقط في بداية القرن الحالي[1] .

2- توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية:

شهد عام 2013 عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي إلى وتيرة الإرتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار ولترتفع معها أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم أيضا بنسبة 9% لتصل الى 25.5 تريليون دولار .وحسب آخر الاحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 ، لتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر حسب مناطق العالم (الجدول 05)، فقد سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة زيادة بنسبة 9% لتبلغ 566 مليار دولار، ما يجعلها تستاثر بنسبة 39% من مجموع التدفقات العالمية، في حين سجلت التدفقات الى الإقتصادات النامية ارتفاعا جديدا لتبلغ 778 مليار دولار، أو 54% من مجموع التدفقات العالمية، وأتجه المبلغ المتبقي من التدفقات، البالغ 108 مليار دولار، إلى الإقتصادات الإنتقالية وتشكل الإقتصادات النامية والإنتقالية حاليا نصف البلدان العشرين المصنفة أعلى قائمة الإقتصادات المتلقية للإستثمار الأجنبي المباشر، وسجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية إرتفاعا قياسيا أيضا، إذ تقدم الشركات عبر الوطنية في الإقتصادات النامية بشكل متزايد على إحتياز الفروع الأجنبية من البلدان المتقدمة في أقاليمها، وأستثمرت الإقتصادات النامية والإنتقالية معا ما مجموعه 553 مليار دولار[2].

[1]- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2014، مرجع سبق ذكره، ص: xii.

[2]-نفس المرجع السابق، ص:xi.

الجدول رقم (2-2): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة حسب المنطقة بالمليار دولار

المنطقة	تدفقات واردة			تدفقات صادرة		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	**880**	**517**	**566**	**1216**	**853**	**857**
الإتحاد الاوربي	**490**	**216**	**246**	**585**	**238**	**250**
أمريكا الشمالية	**263**	**204**	**250**	**439**	**422**	**381**
الدول النامية	**725**	**729**	**778**	**423**	**440**	**454**
إفريقيا	**48**	**55**	**57**	**7**	**12**	**12**
اسيا	**431**	**415**	**426**	**304**	**302**	**326**
شرق وجنوب شرق اسيا	**333**	**334**	**347**	**270**	**274**	**293**
جنوب اسيا	**44**	**32**	**36**	**13**	**9**	**2**
غرب اسيا	**53**	**48**	**44**	**22**	**19**	**31**
امريكا اللاتينية والكاريبي	**244**	**256**	**292**	**111**	**124**	**115**
الدول الانتقالية	**95**	**84**	**108**	**73**	**54**	**99**
العالم	**1700**	**1330**	**1452**	**1712**	**1347**	**1410**

المصدر : من تجميع الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم (02) .

الشكل رقم (2-3): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة لمناطق العالم لسنة 2013 .

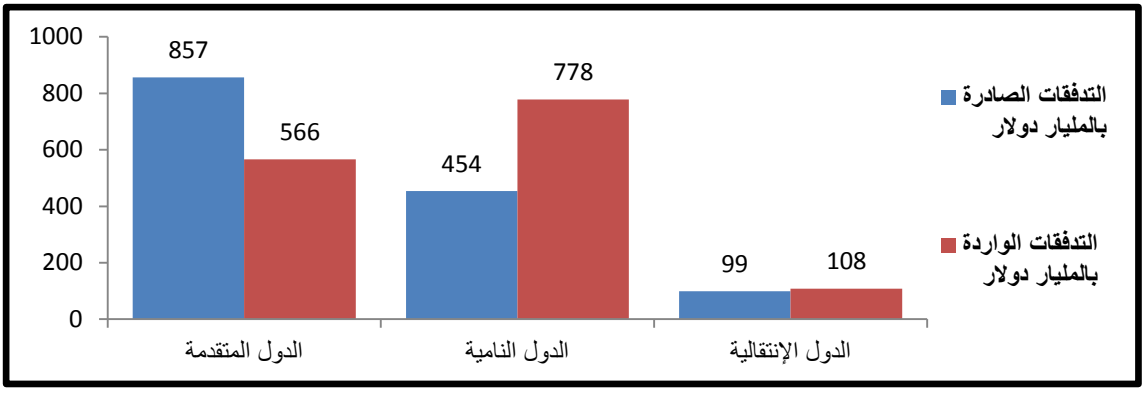

المصدر : من إنجاز الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم:(2-2) .

والملاحظ من الشكل (2-3) أن نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة سنة 2013 الى البلدان النامية سجلت رقما اكبر (778) مليار دولار مقارنة مع التدفق الوارد في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى التدفق الصادر من البلدان المتقدمة ورغبتها في توطين استثماراتها في مناطق البلدان النامية وزيادة إقبال الشركات متعددة الجنسيات إليها وإحتياز فروع اكبر لها .

المبحث الثاني: أهمية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي

تشكل الشركات متعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، حيث تمثل إحدى معالم النظام الإقتصادي العالمي لما لها من مميزات ترمي الى التحرر والعولمة، والتي تعد المحدد الأساسي لعملية التنمية في العديد من دول العالم، ولهذا برزت أهميتها القصوى ونجد تأثيرها الكبير الذي تلعبه في تنظيم النشاط الاقتصادي في العالم، مخترقة بذلك الأقاليم والأنظمة الاقتصادية الدولية، وفي هذا المبحث سنتطرق لأهمية ومدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي كما يلي:

المطلب الاول: أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي

برزت أهمية الشركات متعددة الجنسيات كقوة إقتصادية فرضت نفسها عنوتا على الإقتصاد العالمي، بحيث أصبحت عنصرا فعالا في رسم معالم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وفي هذا المطلب سنوضح أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي من خلال إستعراضنا للعناصر التالية:

1- تعبئة المدخرات العالمية: أن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ومن ثم تسعى الى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية[1]:

أ- طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة وغيرها؛

ب- تعتمد الشركات متعددة الجنسيات ، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الإقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية؛

ج- تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية؛

د- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن للتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الإقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها؛

وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعدية الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

[1]- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص :284 .

2- القدرة على تحويل الإنتاج والإستثمار على مستوى العالم : ويظهر ذلك عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الإستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي و الرأسي.

على الرغم من ضخامة الإستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، فإن أكثر من ثلثي إستثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي (انجلترا و المانيا و فرنسا) و سويسرا واليابان، ويعود هذا التركز الى العوامل التالية[1]:

- المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات؛
- ارتفاع العائد على الاستثمارات؛
- تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته؛
- توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الإتصالات؛
- والطاقة الإستيعابية للإقتصاد القومي .

3- إقامة التحالفات الإستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً الى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الإقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الإتصالات والمعلومات.

أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحاف شكل الاندماج ، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه الى تمويل ضخم ، ومن الأمثلة على هذا التعاون، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية Bull و TCL البريطانية وسمنز الألمانية، وقد يتحول التحالف الإستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة، للشركات متعددة الجنسيات، وكل هذا يمثل صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الإتفاق عليه[2].

[1]- كريم نعمة، **أهمية و دور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد**، بحث منشور على صفحة الأنترنت: https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/dficAZJFBFQ تاريخ الاطلاع: 26-03-2015.

[2]- عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص:282.

ومن الملاحظ أن هذه التحالفات الإستراتيجية مكنت الكثير من الشركات من أن تنتقل من عالم التنافس والتصارع إلى عالم آخر ميزته التعاون التكنولوجي وتضافر الجهود من أجل النفاذ إلى الأسواق وإكتساب مبكر للحصص السوقية وضمان تحقيق ولو الجزء اليسير من الهيمنة السعرية عن طريق التحكم في تكاليف الإنتاج ومن أشهر الأمثلة على هكذا تحالف، ذلك الذي جمع بين شركتين عملاقتين وهما أريفا "Areva" وميتسوبيشي "Mitsubichi" سنة 2006 وقد تم في سرية تامة حتى أعلن عنه كمفاجأة للجميع، حيث اشتمل التحالف على الإستثمار في مشاريع ضخمة خارج نطاق النشاط الأصلي للشركتين وتحديدا في مجال الصناعة النووية ويتجلى من خلال الجدول التالي أمثلة عن بعض التحالفات الإستراتيجية لإحدى أكبر الشركات: [1]

الجدول رقم (2–3): أمثلة عن بعض التحالفات الإستراتيجية لشركة جنرال الكتريك منذ 1980.

الرقم	المنظمة الشريكة	الصناعة	الغرض	نوع التحالف
01	هيتاشي	الطاقة النووية	إشتراك في البحوث والتطوير	تعاقد
02	هيتاشي	الطاقة النووية	تطوير مشترك للمنتجات	تعاقد
03	هيتاشي	وحدات الإنسان الألي	توريد من الباطن	تعاقد
04	كريزلر	وحدات الإنسان الألي	تطوير مشترك	مشروع مشترك
05	ميسوبيشي	سلع إلكترونية إستهلاكية	توريد من الباطن	تعاقد
06	فيات	محركات لطائرة الهيلكوبتر	تطوير مشترك للمنتج	تعاقد
07	توشيبا	نظم الطاقة المحركة	توريد من الباطن	تعاقد
08	أي بي أم	إلكترونيات دقيقة	تطوير مشترك للمنتج	تعاقد
09	انسالدو	نظم الطاقة المحركة	تطوير مشترك للمنتج	مشروع مشترك
10	يوكوجاوا	مكونات إلكترونية	توريد من الباطن	مشروع مشترك

المصدر : بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات "حالة قطاع المحروقات" ، مرجع سبق ذكره، ص: 112 .

4- المزايا الإحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الإحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق إحتكار القلة في الأغلب الأعم ومن أهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من إحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات

[1]-بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات "حالة قطاع المحروقات"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص: 111.

الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، وهذا الوضع يتيح للشركات متعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها.

وتتحدد المزايا الإحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة ، والتكنولوجيا ، والتسويق، وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة متعددة الجنسية، وتمكنها من الإقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي، وتتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الإتصالات، ويؤدي بالتالي إلى إتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التمييز والتفوق لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والإستشارات والبحوث الإدارية.

وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للإستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الإحتكاري ، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والإبتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة.

تأتي المزايا التسويقية للشركات متعددة الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب، إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها[1].

5- تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند إختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في إختيار العمالة في هذه الشركات هو الإستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد إجتياز سلسلة من الإختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية[2].

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد

ويتضح ذلك التأثير من خلال مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي، وهذا ما سنتناوله في النقاط التالية :

1- التأكيد على صفة العالمية: يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات ساهمت في تعميق وتأكيد مفهوم العولمة، لأن هذا المفهوم يتمثل في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يصب في عولمة الإقتصاد بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات واسواق راس المال واسواق التكنولوجيا

[1]- عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

[2]- كريم نعمة، مرجع سبق ذكره.

والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والاعلام والفنون والثقافة، بحيث لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي .

ولاشك أن الذي يقوم بكل ذلك وبشكل رئيسي هي الشركات متعددة الجنسيات التي حولت العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الإتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والادارية، وبذلك أصبحت العالمية أو العولمة هي عملية تاريخية لا يستطيع أي إقتصاد (أو مشروع) في أي دولة، الفكاك من أثارها ولا توجد وسيلة إلا ضرورة مواجهتها والانخراط في غمارها والكفاح من أجل تحييد أثارها السلبية .

ويظهر الجدول أسفله مدى توزع الشركات متعددة الجنسيات عبر مختلف مناطق وبلدان العالم، لتضع وترسخ سيطرتها ونفوذها وايضا توجهها الرامي الى الانفتاح والعولمة وازالة الحدود القارية، ولعلى تزايد عددها من عام إلى عام مكنها من بلوغ اطراف الكرة الارضية، متحديتا بذلك كل العراقيل والعواقب من طرف بعض الاقتصاديات، حيث يشير تقرير الأونكتاد 2011 الى أن عدد هذه الشركات بلغ عالميا 653 لتتصدر البلدان النامية بحصة 345 شركة ممثلة حوالي 53%، وكان للبلدان الاسيوية نصيب كبير قدرة بـ235 شركة حيث بلغ عدد الشركات الصينية منها 50 شركة و 45 شركة ماليزية وهذا مايدل على نفوذ الشركات الاسيوية في الاقتصاد العالمي ودورها في العولمة والانفتاح الإقتصادي[1].

وتأتي ايضا البلدان المتقدمة في المرتبة الثانية بإمتلاكها 285 شركة ممثلتا نسبة حوالي 44% من مجموع الشركات عالميا، وقد كان الاتحاد الاوربي حصة الاسد منها بعدد 223 شركة وبنسبة 34% من عدد الشركات ويستنتج من خلال الجدول أن البلدان النامية و الانتقالية اصبحت تشكل مقصدا هاما ومنافسا لإستقطاب عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات، بحيث تستضيف هذه البلدان اليوم أكثر من نصف الشركات العالمية مقارنة مع البلدان المتقدمة، وكل هذا يصب في تنوع وعالمية الشركات متعددة الجنسيات وتوزعها عبر مناطق العالم .

الجدول رقم(2-4):توزيع الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدول بحسب المنطقة/البلد عام2010

المنطقة / البلد	عدد الشركات	النسبة المئوية
العالم	**653**	**100**
الدول المتقدمة	**285**	**43.6**
الاتحاد الاوربي	**223**	**34.2**
الدنمارك	36	5.5
فلندا	21	3.2
فرنسا	32	4.9
المانيا	18	2.8

[1]- عبد المطلب عبدالحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص: 196 .

بولندا	17	2.6
السويد	18	2.8
بلدان أخرى	81	12.4
بلدان أوربية أخرى	41	6.3
النرويج	27	4.1
سويسرا	11	1.7
بلدان أخرى	3	0.5
الولايات المتحدة	3	0.5
بلدان متقدمة أخرى	18	2.8
اليابان	4	0.6
بلدان أخرى	14	2.1
الإقتصادات النامية	**345**	**52.8**
إفريقيا	**82**	**12.6**
جنوب إفريقيا	54	8.3
بلدان اخرى	28	4.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	28	4.3
البرازيل	9	1.4
بلدان أخرى	19	2.9
أسيا	**235**	**36.0**
شرق أسيا	70	10.7
الكويت	19	2.9
الإمارات العربية المتحدة	21	3.2
بلدان أخرى	30	4.2
جنوب وشرق وجنوب شرقي أسيا	165	25.3
الصين	50	7.7
الهند	20	3.1
إيران	10	1.5
ماليزيا	45	6.9
سنغافورة	9	1.4
بلدان أخرى	31	4.7
جنوب شرقي أوربا ورابطة الدول المستقلة	23	3.5
الاتحاد الروسي	14	2.1
بلدان اخرى	9	1.4

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2011، "أشكال الإنتاج الدولي والتنمية–غير القائمة على المساهمة في رأس المال، عرض عام، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011،ص (11- 12).

2- التأثير على النظام النقدي الدولي : لعل من المعروف أن الأموال السائلة من الذهب والإحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات تبلغ حوالي ضعفي الإحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والإستقرار العالمي.

فهذه الأموال الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي، إذا أرادت، حيث أن قرارا يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة الشركات متعددة الجنسيات بتحويل بعض الأموال من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى تعجيل بأزمة نقدية عالمية، خاصة في ضوء ما تعرفه عن ضعف النظام النقدي العالمي القائم، ويؤيد ذلك أن تحركات الأموال التي تطرحها الشركات متعددة الجنسيات بين العملات النقدية الدولية المختلفة كانت علامة بارزة في أثناء هذه الازمات[1] .

3- التأثير على التجارة العالمية : وجاء على لسان كريستين لاغارد ضمن قراءة لمحاضرة ريتشارد ديمبلي " ولنفكر في القوة المتنامية للشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت الآن تسيطر على ثلثي التجارة العالمية، فطبقا لبعض البحوث، هناك 12 شركة متعددة الجنسيات من بين كيان إقتصادي تتصدر قائمة الكيانات الأكبر حجما على مستوى العالم ."[2]، ومن خلال هذه القراءة فإن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية، بل إن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال تلك الشركات وهو مؤشر يوضح مركزها المتعاظم في التسويق الدولي، ولعل تلك المؤشرات وغيرها، تلقي الضوء على التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية، ويمكن أن نلمح هذا التأثير من عدة إتجاهات[3]:

– من خلال إزدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدي الى إزدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة، وبالتالي فهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات، ومن ثم أن تزداد على مر الزمن مع إزدياد نشاط ونمو الشركات متعددة الجنسيات مما يعمق ويزيد من تأثيرها على التجارة العالمية ذاتها .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 196-197 .

[2]- كريستين لاغارد، **روح جديدة للعمل المشترك في القرن الحادي و العشرين : محاضرة ريتشارد ديمبلي (النسخة المعدة للإلقاء)**، صندوق النقد الدولي، لندن، 3 فبراير 2014، ص: 5 .

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 197 .

أيضا ما تملكه هذه الشركات من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية، من خلال إكساب مناطق في دول العالم الميزة التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة، والتي تقوم بدورها باكتساب تلك الخبرة التنافسية من خلال عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر.

– ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركات الأم وفروعها لا تتحدد وفقا للظروف الطبيعية للعرض والطلب ولكن وفقا للإستراتيجية الشاملة التي تتبناها الشركات والتي يدخل في تحديدها مستوى الرسوم الجمركية، والضرائب من الناحية المطلقة والنسبية ومستوى الإختلاف والتقلبات في أسعار الصرف وسياسات الحكومات تجاه تحويل أرباحها للخارج.

وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا بارزا إن لم نقل أساسيا في دفع حركة ونمو التجارة العالمية وذلك من خلال حجم المبادلات التجارية التي تقوم بها الدول المتقدمة والتي تمتلك أكبر وأقوى هذه الشركات مما زاد في حصتها من الصادرات والواردات عن باقي دول العالم.

والملاحظ عبر قرن من الزمن كان كل زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وزيادة فروعها يصاحبه تطور ونمو التجارة العالمية مما يدل على قوة الترابط والتلازم بينهما.

شهدت التجارة العالمية للسلع والخدمات وفق اخر البيانات المتوافرة بهذا الخصوص نموا متواصلا منذ عام 2000 حيث إرتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات من 7.9 تريليون دولار الى نحو 19.8 تريليون دولار عام 2008 و ذلك قبل ان تتراجع الى 15.8 تريليون دولار عام 2009 تحت ضغط تداعيات الازمة المالية الاقتصادية العالمية ثم إستأنفت حركة صعودها لتبلغ 18.8 تريليون دولار عام 2010 ثم 22.1 تريليون دولار عام 2011، حتى 22.8 عام 2012 و24.1 عام 2013، والشكل المبين ادناه يوضح تطور قيمة الصادرات السلعية والخدمات التجارية عالميا بتريليون دولار .

الشكل رقم (2–4): تطور قيمة الصادرات السلعية والخدمات التجارية عالميا بتريليون دولار .

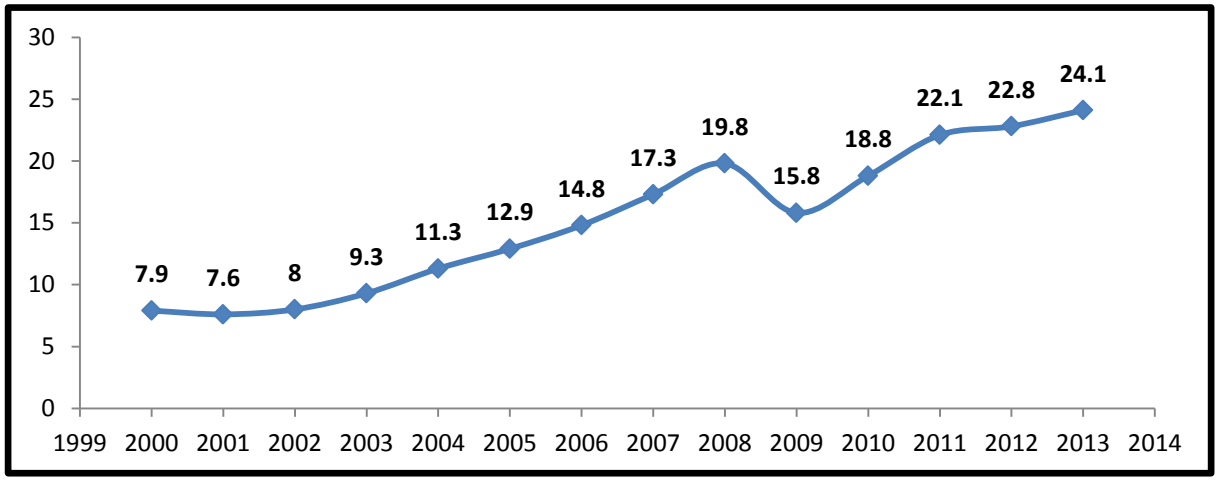

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2011، ص 146.

ولقد أظهرت قائمة كبرى وأقوى الشركات العالمية متعددة الجنسيات التوجهات الحديثة للتجارة العالمية وذلك من خلال قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات ومكانتها من صادرات وواردات العالم، وهذا ما نوضحه من خلال الجداول الموالية:

الجدول رقم (2–5): أكبر عشر دول مصدرة ومستوردة للسلع على مستوى العالم عام 2013.

الرقم	الدولة	قيمة الصادرات بالمليار دولار	النسبة من التجارة العالمية بـ %	الدولة	قيمة الواردات بالمليار دولار	النسبة من التجارة العالمية بـ %
01	الصين	2210	11.8	و.م. الأمريكية	2331	12.4
02	و.م. الأمريكية	1579	8.4	الصين	1950	10.3
03	ألمانيا	1453	7.7	ألمانيا	1187	6.3
04	اليابان	715	3.8	اليابان	833	4.4
05	هولندا	664	3.5	فرنسا	681	3.6
06	فرنسا	580	3.1	المملكة المتحدة	654	3.5
07	كوريا الجنوبية	560	3.0	هونج كونغ–الصين	622	3.3
08	المملكة المتحدة	541	2.9	هولندا	590	3.1
09	هونج كونغ–الصين	536	2.9	كوريا الجنوبية	516	2.7
10	روسيا الإتحادية	523	2.8	إيطاليا	477	2.5

المصدر: من تجميع الطالب بناءا على معطيات الموجودة في:

http://gulf.argaam.com/article/articledetail/417750 الإطلاع يوم: 15–01–2015.

أما فيما يتعلق بتجارة الخدمات التجارية فقد أثبتت تقارير المنظمة العالمية للتجارة سيطرة الدول المتقدمة على جوانب التصدير والإستيراد على حد سواء، وعلى رأس هذه الدول تلك التي تمتلك كبريات الشركات متعددة الجنسيات ويوضح الجدول التالي التوجهات الحديثة للتجارة في الخدمات التجارية عام 2013.

الجدول رقم (2–6): أكبر عشر دول مصدرة ومستوردة للخدمات على مستوى العالم عام2013.

الرقم	الدولة	قيمة الصادرات بالمليار دولار	النسبة من التجارة العالمية بـ %	الدولة	قيمة الواردات بالمليار دولار	النسبة من التجارة العالمية بـ%
01	و.م. الأمريكية	662	14.3	و.م. الأمريكية	432	9.8
02	المملكة المتحدة	293	6.3	الصين	329	7.5
03	ألمانيا	286	6.2	ألمانيا	317	7.2
04	فرنسا	236	5.1	فرنسا	189	4.3
05	الصين	205	4.4	المملكة المتحدة	174	4.0
06	الهند	151	3.2	اليابان	162	3.7
07	هولندا	147	3.2	سنغافورة	128	2.9
08	اليابان	145	3.1	هولندا	127	2.9
09	إسبانيا	145	3.1	الهند	125	2.8
10	هونج كونغ–الصين	133	2.9	روسيا الإتحادية	123	2.8

المصدر: من تجميع الطالب بناءا على معطيات المحلق رقم: (03).

ومن معطيات الجداول السابقة تتضح لنا معالم السيطرة على تجارة السلع والخدمات من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها مجموعة السبعة.

فعلى مستوى تجارة السلع تسيطر هذه الدول على أكثر من نصف المعاملات التجارية، جانب التصدير (تقريبا 50 %) والشيء نفسه على مستوى المعاملات جانب الإستيراد (تقريبا 52%)، وعلى العموم تجاوزت حصة عشرة دول متقدمة لوحدها نصف صادرات وواردات العالم من السلع.

وعلى مستوى تجارة الخدمات فالأمر نفسه فيما يخص سيطرة الدول المتقدمة على الحصص الكبرى من معاملات التصدير (تقريبا 52%) ومعاملات الإستيراد (تقريبا 48%).

وتأتي كلا من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في صدارة الدول الأكثر تصديرا واستيرادا للسلع والخدمات على السواء، كما أننا نلاحظ من خلال المعطيات السابقة التوجه الجديد للتجارة العالمية من خلال الإهتمام أكثر بقطاع الخدمات ودليل ذلك الحرص الكبير للولايات المتحدة الأمريكية على صدارة الترتيب بالنسبة للدول الأكثر تصديرا وإستيرادا للخدمات وذلك بفضل النشاط الكبير الذي تعرفه شركاتها العالمية متعددة الجنسيات.

ومهما يكن من أمر، فإن التحليل السابق يكشف لنا على مدى تأثير الشركات العالمية متعددة الجنسيات على تحديد توجهات المعاملات التجارية العالمية، وكيف أن الدول المتقدمة إستطاعت التحكم في كبرى الحصص وذلك بفضل إمتلاكها لكبرى وأقوى هذه الشركات، وفي زمن الإندماج والتحالف فإنه من المحتمل أن ترتفع هذه النسب لصالح هذه الدول، كما أعتبرت الشركات العالمية متعددة الجنسيات هي المسؤولة عن الشطر الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فقد أعتبرت أيضا المسئولة عن الشطر الأعظم من عمليات التجارة العالمية بسبب النزعة الإحتكارية لهذه الشركات في مجالات التصنيع والإستخراج والمساندة الخدمية معتمدة على تحكمها الكبير في أغلبية المشروعات الإستثمارية الصادرة والواردة.

4- التأثير على توجهات الإستثمار الدولي : ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الإستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الإستثماري للشركات متعددة الجنسيات، ولهذا فإن هذه الشركات تتركز إستثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 50% تقريبا من هذا النشاط .

أما الدول النامية فتحصل على 15% من النشاط الإستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وتتركز وتتوطن معظم تلك الإستثمارات في عدد محدد من دول جنوب شرق أسيا ودول أريكا اللاتينية، وقليل منه يتوجه إلى الدول الإفريقية ودول شرق الأوسط[1] .

5- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي : لقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات إلى تكوين أنماطا جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي عرف من خلال ما يمسى بعالمية الأسواق، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم من خلال الشركات متعددة الجنسيات المنتشرة فروعها في معظم أنحاء العالم، وأصبحت قرارات الإنتاج والإستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لإعتبارات الرشادة الإقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد .

ومع تطور النظام افقتصادي العالمي الجديد وتلاشي الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي المتمثلة في تخصص بعض الدول لإنتاج المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية، وتخصص دول أخرى في المنتجات الصناعية بأنواعها المختلفة وخاصة ذات التكنولوجيا العالية، ومع كبر حجم النشاط الإستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعددة الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص كلها إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، حيث إنتقلت تلك الأنماط من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، حيث أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 198 .

ويعد هذا الإتجاه فرصة للكثير من الدول النامية لإختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح تلك الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول إكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية، وتعظيم قدراتها من خلال جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض الصناعات التي تسمح بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والإستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية [1].

6- التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية : تعد الشركات متعددة لجنسيات من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا في العالم خاصة إلى الدول النامية وبنفس الوقت تعتبر من أكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى العالمي من خلال القنوات المختلفة المنافسة لها مثل الإستيراد والإستثمارات والخدمات الإستشارية للعلاقات التجارية، ولهذا لعبت تلك الشركات دورا كبيرا في جميع الأنشطة الإقتصادية بحكم إمتلاكها لكافة الإمكانيات المادية والبشرية وقد زاد دور هذه الشركات في النظام الإقتصادي العالمي من خلال لعبها الدور البارز في الثورة العلمية والتكنولوجية إذ تقوم تلك الشركات بدور فاعل ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية خاصة وأن العالم اليوم يعيش الثورة الصناعية الثالثة وهو ما يعرف (بالثورة العلمية) في مجالات الاتصالات والمعلومات والمواصلات، ولهذا السبب فإن التحدي المطروح أمام الدول النامية هو كيفية العمل على تنمية قدراتها وإمكانياتها الذاتية من أجل خلق أليات للتعامل مع تلك الشركات والإمكانيات التي تمتلكها خاصة وأن عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق تلك الشركات التي تسيطر على 80% من عمليات النقل في العالم حاليا تتأثر بتوجيهات الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة بحكم إمتلاكها لرؤوس الأموال ضخمة تقدر بتريليونات الدولارات .

ومن جهة أخرى فان هيكل النظام الإقتصادي العالمي من المنظور التكنولوجي فانه يتاثر بشكل واضح بهيكل الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات لأن هذه الشركات تقوم بدور فاعل ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية بحكم الإمكانيات والموارد البشرية والمادية الضخمة التي تمتلكها والتي تستطيع من خلالها توجيه تلك الإمكانيات نحو البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي إلى مجالات الإتصالات والمواصلات والتكنولوجيا المتطورة التي شهدت تقدما لم يسبق له مثيل خاصة منذ أواخر القرن العشرين ولحد الأن، ويعود الفضل في ذلك إلى النشاط غير طبيعي الذي تقوم به تلك الشركات إذ أصبحت التطورات التكنولوجية تدخل في معظم مجالات الحياة ولهذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على وجه الخصوص تمثل قوة دفع حقيقية بإتجاه توسيع المبادلات الدولية وتدفقات التجارة الدولية بالشكل الذي أصبحت معه التجارة الإلكترونية تحتل

[1]- نفس المرجع، ص: 199 .

مكانة واضحه في إطار المبادلات الدولية وهذا أمر يسهم بشكل لا يرقى إليه الشك في تسريع التحرير والعولمة، لذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات خاصة خلال العقدين الأخيرين تمثل قوة دفع لتيارات العولمة[1].

ويمكن القول بأن التطورات التي حدثت في المنظومة العالمية تضمن هيمنة الثالوث الذي يمثل النظام الرأسمالي هو وجود خمسة إحتكارات جديدة على المستوى العالمي، وهي[2]:

أ- إحتكار التكنولوجيات الحديثة، وهو ما يؤدي إلى تحول صناعات الأطراف أي نوع من إنتاج الباطن حيث تتحكم إحتكارات المركز في مصير هذه الصناعات وتصادر النصيب الأعظم من أرباحها المحققة .

ب- إحتكار المؤسسات المالية، وهو مكمل للإحتكار السابق في تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن في الأطراف .

ج- إحتكار القرار في إستخراج وإستخدام الموارد الطبيعية على صعيد عالمي، والتحكم في خط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر إلى الإحتلال العسكري المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد .

د- إحتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمي كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير في (الرأي العام) بما يدعم الهيمنة وخططها عالميا وقطريا .

و- إحتكار أسلحة الدمار الشامل والوسائل العسكرية المتطورة التي تتيح التدخل من بعيد أو من فوق دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشريا .

إن التكنولوجيا الحديثة أصبحت سلعة رائجة لها سوق عالمية تتحكم فيها الشركات الدولية العملاقة وهذا راجع للدور البارز الذي تلعبه هذه الشركات في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، إذ تحولت التكنولوجيا في معظم فروع النشاط الاقتصادي (المدني والعسكري) إلى سلعة لها سوق عالمية يغلب عليها الطابع الإحتكاري، فمجموعة محدودة من هذه الشركات يحق لها الإتجار في التكنولوجيا الحديثة تقوم بفرض شروطها التعسفية على البلدان النامية التي هي مضطرة لاستيراد هذه التكنولوجيا لتطوير قدرتها الإنتاجية، وأخيرا أصبحت التكنولوجيا العسكرية والنووية من أكثر السلع رواجا في صفقات التجارة الدولية تتمتع بمركز احتكاري مميز في السوق العالمي للتكنولوجيا والصفقات التكنولوجية التي تتم بين هذه الشركات والدول النامية قد تغطي مجال واحد أو عدة مجالات منها :[3]

- التكنولوجيا الحديثة المجسدة في الآلات ومعدات مرتبطة بالقرارات الاستثمارية .
- تكنولوجيا مجسدة في شكل مستلزمات إنتاج أو قطع الغيار .

[1]- أحمد عباس عبدالله، **دور الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 29، 2012، ص ص: 64-65.

[2]- بولعيد بلعوج، **الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، جوان 2011، ص:239.

[3]- نفس المرجع، ص: 240.

- تكنولوجيا حديثة تتجسد في شكل مهارات وخبرات للأفراد تم اكتسابها من خلال التدريب والتعامل الطويل نسبيا مع منجزات التكنولوجيا الحديثة .

- تكنولوجيا حديثة تأخذ شكل نظم كاملة للمعلومات والتصميمات التكنولوجية و التكنولوجيا الحديثة التي تأخذ شكل نظم كاملة للتسويق والدعاية والإعلان .

والشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا هاما في مجال تصدير هذه العناصر والحزم التكنولوجية المتنوعة لمعظم البلدان النامية .

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات ومصالح الدول المضيفة

تتعدد المصالح الإقتصادية للشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، سواء النامية أو المتقدمة، وفقاً لإختلاف الأنشطة التي تمارسها بما فيها الإنتاجية والخدمية والتسويقية، و لهذا فإنه ما من مصلحة إيجابية منجرة عن الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة إلا و يقابلها أثر سلبي، حيث يتفاوت الأثر حسب طبيعة كل إقتصاد، ولهذا سنتطرق إلى المصالح الإقتصادية الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف، كما يلي :

1- دفع التنمية الإقتصادية في البلد المضيف: لقد دار جدل حول دور الشركات في تنمية البلدان النامية ، وهناك نظرة سلبية من اليسار " النيوماركسية " ، وأن هذه النظرة تستند جزئيا على التجارب السلبية في أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، ومن ذلك التأثير على القرارات السياسية ، والأجور ، والظروف الإجتماعية " إستغلال الفقراء " .

لكن في السنوات الأخيرة بدأت تظهر نظرة إيجابية لتأثير الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الدول المضيفة، فالشركات متعددة الجنسيات تقدم مساهمة إيجابية في النمو الإقتصادي من خلال ترجمة المعرفة النظرية إلى نتائج عملية عن طريق الإستخدام الصحيح لإنتاجها وخدماتها، وتوفير إمكانية الحصول على التكنولوجيا وإدارة المعرفة من خلال البحث والتطوير والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى الإستثمار والعمالة، وتوفير التدريب في جميع المجالات وعلى جميع المستويات الهرمية، وإن إستفادة البلدان النامية من فوائد الشركات فإنه يتوقف على[1] :

- طبيعة الهيكل الصناعي .
- الظروف التنظيمية والمالية .
- نظام الإعتماد القانوني .
- توفر البنية التحتية .

[1]- محمد خير جروان، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة**، بحث منشور على صفحة الأنترنت:http://www.academia.edu/5016623 تاريخ الإطلاع: 20-04-2015.

وعلى الرغم من ذلك هناك تضارب في المصالح قد ينشأ بين الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى الربح وتحقيق معدل مقبول من العائد على رأس المال المستثمر، والحصول على حصة من السوق، وضمان قدرتها على التنافسية على المدى الطويل، وذلك بدلا من دعم أهداف البلد المضيف للتنمية الإقتصادية وهذا يؤدي إلى تباين وجهات النظر بين الطرفين في عدة مواضيع :

- العودة بالأرباح إلى الشركة الأم : حيث تقوم الفروع في الدول المضيفة بنقل الأرباح من البلد المضيف إلى مقر الشركة الأم، من أجل المساهمة في التكاليف التي تكبدتها الشركة، مثل البحوث..، وتنظر البلدان المضيفة إلى مثل هذا الإجراء على أنه إستنزاف للنقد أو الصرف الأجنبي المحدود، ويشكل عبىء على ميزان المدفوعات .
- براءات الإختراع : وهي التي تحمي نتائج بحوث الشركات، ولأن نقل رسوم البراءات والتراخيص قد يؤدي إلى صراعات، لأن الدول النامية تفضل خفض سعر المنتجات المقلدة، مثل الأدوية .
- أن سياسات البحوث والتوجهات الإستراتيجية قد لا تتطابق مع مصالح البلدان النامية وإحتياجاتها .
- من حيث جودة الخدمات والمنتجات وتباينها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .
- من حيث سلامة الإنتاج وحماية البيئة : حيث تستخدم الشركات متعددة الجنسيات معايير إزدواجية في هذه المجالات .

2- إنفاق الشركات متعددة الجنسيات مورد هام لتعزيز الميزانيات العامة للدول المضيفة :

لا شك بأن كافة نفقات الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة لها آثار إيجابية على الإقتصاد المحلي وعلى الميزانية العامة في هذه الدول، ويشمل إنفاق هذه الشركات الأجور والرواتب للعاملين فيها (الأجانب والمواطنين)، المشتريات من الأسواق المحلية للسلع والخدمات، الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل والمبيعات والقيمة المضافة إذا كانت مفروضة)، الضرائب غير المباشرة (الرسوم المفروضة على المستوردات بأنواعها)، الإيجارات، الفوائد، الأرباح الموزعة، والتبرعات المحلية (النقدية والعينية...) ويأتي الأثر الإيجابي للإنفاق المباشر لهذه الشركات من خلال عملية المضاعف في السوق المحلي حيث يؤدي ذلك إلى تنشيط الأعمال التجارية في مختلف القطاعات الإقتصادية عن طريق الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري لمختلف فئات المجتمع المستفيدة من الإنفاق المحلي لهذه الشركات[1] .

[1]- محمد سعد عميرة، **الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية** ،مركز البحوث والدراسات-غرفة التجارة و الصناعة عجمان ، يونيو-2011، ص ص: 6-7 .

هذا بالإضافة إلى مساهمة ما تدفعه هذه الشركات من مختلف أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على أنشطتها –إن وجدت– في زيادة الإيرادات المحلية للدول المضيفة وبالتالي تساعد في تحسين الوضع في الميزانيات العامة من خلال تغطيتها لجزء من المتطلبات المالية لهذه الدول .

3– زيادة القدرة التنافسية بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية من خلال "الحوافز ، التكنولوجيا" : يجادل (Brouthers) بأن الدول المضيفة يمكن أن تأخذ قرارات في غير صالح الشركات المحلية في عملية تفاوضها مع الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن أن تتجاوز آثار السياسات التي تنظم عمل الشركات المتعددة الجنسيات داخل الدول المضيفة الإتفاق الذي أبرم بين الطرفين، ومن هذه السياسات على وجه الخصوص الإصلاحات الإقتصادية التي تضعها الحكومات لتشجيع الخصخصة، ويكون لها تأثير سلبي على عمل الشركات المحلية، ومثال ذلك يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات إلى آثار سلبية على رجال الأعمال المحليين الذين لا يستفيدون من هذه السياسات .

وبمأن الحجة الرئيسية هنا هي أن البلدان التي تفتح أبوابها أمام تدفقات رؤوس الأموال يترتب عليها تكاليف إقتصادية، تتمثل في أن قوة الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى إضعاف وتوقف المشاريع الرائدة محليا وعليه فإن جميع الشركات المملوكة للدولة قد لا تستطيع الإستفادة من عملية الخصخصة، وخصوصا تلك الشركات التي تعتمد إعتمادا كبيرا على الدعم الحكومي .

فعلى سبيل المثال، بعد سقوط جدار برلين في عام 1989، إنتقلت شركة كوكا كولا بسرعة في أسواق أوروبا الوسطى والشرقية، وكانت هذه الدول تمر بمرحلة إنتقالية نحو السوق الحر، وقد أصبحت شركة كوكا الشركة المهيمنة وصاحبة أكبر الأرباح في مجال بيع المشروبات الغازية، وهذا أجبر الشركات الخاصة المحلية والشركات الصغيرة في هذا المجال على تصفية عملياتها .

وتعد هذه الجوانب السلبية للحوافز التي تقدم للشركات متعددة الجنسيات تقابلها جوانب إيجابية على الشركات المحلية من خلال عملية نقل التكنولوجيا التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المضيفة، ولا بد من الإشارة إلى أن عملية نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف تتوقف على عدة عوامل أهمها (وجود إطار قانوني يحمي الملكية الفكرية، ويساهم في خلق بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا ويساهم في خلق بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا دون الخوف من نشر هذه التكنولوجيا بطريقة غير شرعية، أو إستفادة الشركات المنافسة منها، وتوفر مثل ذلك يساعد الشركات على نقل التكنولوجيا وزيادة قدرتها التنافسية في السوق المحلية، ولأن بعض الدول إعتمدت تقديم تسهيلات للشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في الصناعات ذات الطابع التكنولوجي بغرض تشجيع دفع التكنولوجيا، وهناك عوامل تؤثر في القرار الذي تتخذه الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، حيث أن هذه الشركات لا ترغب في نقل كل أنواع التكنولوجيا، كما أن الظروف

الإقتصادية في البلد المضيف وخاصة مستوى التنمية البشرية، وتوفر الأيدي العاملة والمدراء الأكفاء، تلعب هي الأخرى دورا في نوعية التكنولوجيا التي يمكن أن تنقلها هذه الشركات من دولة المقر إلى البلد المضيف .

ويمكن القول أن هناك أثر إيجابي للشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا على شركات البلد المضيف، وتشير إحدى الدراسات إلى أن إستفادة الشركات المحلية من التكنولوجيا المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات تأخذ عدة أشكال فهي تكون إما عن طريق المنافسة، حيث تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية بإستخدام تكنولوجيا حديثة، أو توظيف عمال سبق وأن عملوا في الشركات متعددة الجنسيات أو عن طريق علاقات الإنتاج، وترتبط مدى إيجابية نقل التكنولوجيا على الشركات المحلية بعدة عوامل[1] :

- مدى إستعداد الشركات متعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، بما في ذلك مساعدتها على تطوير قراءتها التقنية .
- قدرة الشركات المحلية على إستيعاب هذه التكنولوجيا، أي مدى قدرتها الذاتية على الإستفادة .
- حجم الشركة المحلية .
- تتوقف مدى إستفادة الشركة المحلية من التكنولوجيا المنقولة على المجال الرئيسي الذي تعمل فيه .

4- تعزيز وضعية ميزان المدفوعات والتقليل من العجز : تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تحسين موازين المدفوعات في الدول المضيفة بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال المستوردات)، فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات للإستثمار في الدول المضيفة، وخاصة التي تعاني من فجوة في الموارد المالية حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الإستثمارية كما هو الحال في معظم الدول النامية، يساعد في سد العجز في حساب رأس المال وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشكل عام .

وفي حالة أن يكون للشركات الأجنبية نشاط تصديري، فإن عائدات صادراتها تساعد في سد فجوة العملات الصعبة في الدول النامية التي تعاني من ذلك من خلال رصدها للحساب الجاري بالعملات الصعبة المتأتية من التصدير وبالتالي تساهم في التغلب على العجز التجاري والذي في محصلته يؤدي إلى تحسين الوضع في ميزان المدفوعات على المستوى الكلي، ويمكن أن تساهم هذه الشركات في توفير العملات الصعبة في حالة ممارسة نشاط تصنيعي لإحلال المستوردات في البلدان المضيفة، فإن إنتاجها سلعاً بديلة للواردات يتيح لهذه الدول توفير العملات الصعبة التي توجه عادة لتغطية متطلبات السوق المحلي من السلع المستوردة والتي لا تنتج محلياً، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تقليل فاتورة الواردات مما يساعد في تقليص فجوة العملات الصعبة ويساهم في سد العجز

[1]- محمد خير جروان، مرجع سبق ذكره.

التجاري في ميزان المدفوعات كما أن هناك أثر مالي إيجابي غير مباشر للشركات متعددة الجنسيات على الأسواق المالية في الدول المضيفة وبالتالي على تحسين الوضع في موازين مدفوعاتها. وينعكس هذا الأثر من خلال إمتصاص هذه الشركات لجزء من السيولة النقدية الفائضة – في حالة وجودها – من أسواق الدول المضيفة، عن طريق الإقتراض المحلي لتغطية متطلبات الإستثمار وتكاليف عمليات الإنتاج، وطبيعي أن هذا الإجراء يساعد في الحد من الضغوط التضخمية ومالها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات والمتأتية نتيجة للسيولة النقدية الزائدة إذا لم يتم إمتصاصها من الأسواق المحلية لاستخدامها في تمويل مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية[1].

5– تحقيق فائض في الميزان التجاري : يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات إلى الدولة، فإذا إرتفعت الصادرات فإن هذا يعد ايجابي لصادرات الدولة، أما إذا ارتفعت الصادرات فهذا يؤدي إلى عجز الميزان التجاري للدولة، وقد تؤدي الشركات متعددة الجنسيات إلى " أثر إيجابي على قاعدة الموارد القومية إذا كانت تحقق أثرا فائضا على الميزان التجاري وتدفع شروط التجارة لصالح الدول المضيفة، كما أنها تؤدي إلى أثر سلبي على قاعدة الموارد إذا كانت عملياتها التجارية تحقق عجزا ، أو تهبط بشروط التجارة، ويمكن ذكر بعض العوامل التي تؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري للدولة المضيفة الشركات المتعددة الجنسيات وهي[2]:

- إن نمط الإستهلاك الغربي الذي تخلقه هذه الشركات يميل عادة إلى تعزيز الإستيراد .
- خلق منتجات جديدة في السوق المحلي ، ويعتبر الاستيراد ضروري لتسيير هذه المشروعات .
- إحلال منتجات جديدة لإشباع حاجات قائمة كانت تلبى بواسطة إنتاج محلي.

ومن ناحية أخرى يتوقع آثار إيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الميزان التجاري للدول المضيفة وهي الدول التي تسمى " منصات التصدير "، وعددها قليل ، وتجنح الشركات فيها إلى زيادة صادراتها.

وبصورة عامة فإن تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الميزان التجاري ليس عملية تلقائية بل يتوقف على عدة عوامل منها :

– سياسة الإقتصاد الكلي للدولة لأنها تؤثر على نوعية الاستثمار وأنشطة الشركات متعددة الجنسية .

– أن الدول التي تتبنى سياسة إقتصادية تعتمد على تشجيع الصادرات تقوم بدور إيجابي في فتح المجال لأنشطة الشركات التي تؤدي إلى تنفيذ هذه السياسة .

– نوعية الأنشطة الإقتصادية والصناعية التي تنشط بها الشركات متعددة الجنسيات .

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- نفس المرجع.

– دور الدولة في العملية الإنتاجية العالمية وموقعها يلعب دورا مهما في تحديد الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري .

6– القضاء على البطالة وتحقيق فرص العمل : عموما يكون لإنشاء الشركات متعددة الجنسيات فرع لها في الخارج أثرا إيجابيا على الدول المضيفة، فإنشاء الفروع داخل هذه الدول يؤدي إلى رفع مستويات التوظف، ويساهم في تخفيض معدلات البطالة، فالمشروعات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي إلى زيادة فرص العمل، وذلك على إعتبار أن معدلات البطالة وخلق فرص العمل ستكون أسوأ في حال عدم إنشاء الفروع.

حيث تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمقدرتها على توفير فرص العمل عن طريق شركاتها التابعة في الدول المضيفة، كما أنها تتميز بإرتفاع قيمة الأجور التي تقدمها للعاملين لديها، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض البطالة وزيادة القدرة الشرائية، وخفض مستوى الفقر، وهناك أسلوبين لمساهمة الشركة في خلق فرص العمل، فالأول هو طريقه مباشرة عندما يكون إستثمار الشركات هو إستثمار في مشاريع إقتصادية، والثاني هو غير مباشر، وهو ناتج عن العلاقات الإقتصادية والإنتاجية بين الفروع الأجنبية والشركات المحلية، ففي عام 1997 ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في خلق 26 مليون فرصة عمل مباشرة و41.6 مليون فرصة عمل غير مباشرة في الدول النامية وذلك لأن من أهداف الشركات متعددة الجنسيات لإقامة فروع لها في الدول المضيفة هو كلفة العمالة الرخيصة ولكن إن توزيع فرص العمل بين الدول المضيفة ليس عادلا، وهذا يتوقف على عدة شروط[1] :

- توفر الأيدي العاملة المدربة القادرة على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة التي تدخل في الإنتاج الصناعي.
- توفر بنية تحتية حديثة تسهل خفض تكاليف الإنتاج وفي مقدمتها الاتصالات والمواصلات .
- هناك بعض الأنشطة لها طابع يتطلب عمالة أكثر من أنشطة أخرى، فقطاع النفط لا يتطلب وجود عمالة كبيرة، بينما هناك أنشطة أخرى تتطلب عمالة كبيرة .
- إذا كان هدف الشركة خدمة السوق المحلية فهذا يكون تأثيره على العمالة قليل، أما إذا كان هدف الشركة التصدير فهذا يكون تأثيره كبير من ناحية خلق فرص العمل .

[1]- نفس المرجع السابق.

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للشركات متعددة الجنسيات

إن تنويع الأنشطة والأسواق من قبل كبرى الشركات متعددة الجنسيات كان حافزا ودافعا إقتصاديا لإنتشارها في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الإقتصادية، ولهذا لابد من الإشارة إلى الأهمية البالغة التي لعبتها الشركات متعددة الجنسيات في نهوض وتنمية وتطوير جميع القطاعات الإقتصادية دون أن تقتصر على القطاعات الإستراتيجية فقط، هذا وكان لها الفضل في تزويد الإقتصاد العالمي بمختلف المنتجات الزراعية والصناعية والطاقوية والخدمية وغيرها.

وفي هذا المبحث سنحاول إظهار مدى توزع الشركات متعددة الجنسيات عبر مختلف مناطق العالم وتوزعها الجغرافي حسب جنسيتها الأم، وذلك لبحث معالم الهيمنة الجغرافية لها في العالم حسب كل دولة وكذا توزعها لأهم القطاعات الإقتصادية من خلال إبراز مدى مساهمتها وتحكمها فيها .

المطلب الأول: تطور توزيع الشركات متعددة الجنسيات حسب القارات

توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات بشكل لم يسبق له مثيل عبر مختلف العقود من الزمن، ولعلى هذا التوسع نجم عن تركيز الدول المصنعة العظمى في نقل إستثماراتها إلى الدول المصنعة الأخرى، ومن هنا برز التنافس الدولي في إمتلاك أكبر الشركات العالمية العابرة للقارات من خلال توزعها على أكبر نطاق في القطر العالمي، وعلى وقع هذا التنافس إستفادة الدول ذات الإقتصاد الهش أو النامي من إنتقال هذه الإستثمارات إلى أراضيها عبر توطن هذه الشركات العالمية، هذا إن لم نقل أن هذه الإستثمارات ونشاط هذه الشركات تركز أساسا في بعض القطاعات فقط خاصة القطاع الأولي.

والملاحظ منذ الأزل إحتكار الدول المتقدمة لأكبر النشاطات والقطاعات الإقتصادية وتخصصها فيها جعلها تظفر وبلا منازع بإمتلاك أكبر عدد من الشركات متعددة الجنسيات، بحيث لا يمكن فسح المجال للمقارنة مع الدول النامية والناشئة بإمتلاك عدد معتبر من هذه الشركات، وذلك لإعتبار التنافس القوي ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تلتحق هذه البلدان بمصاف هذه الكيانات العملاقة، والجدول الموالي يوضح مدى ترسخ هذه الحتمية الإقتصادية أن كل إقتصاد قوي يمتلك عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات تابعة له بحيث يظهر العدد الكبير من الشركات متعددة الجنسيات المملوك بحسب المناطق المتقدمة في العالم ضمن قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015، خاصة منها قارة أسيا التي وصل عدد الشركات المملوكة حسب جنسية كل بلد فيها الى (198شركة) بنسبة قدرة بـ(39.6%)، ثم تلتها القارة الأوربية بعدد وصل (141شركة) بنسبة مئوية (28.2%)، لتليها قارة أمريكا الشمالية بفارق طفيف بامتلاك (139شركة) بنسبة (27.8%) فقارة أمريكا الجنوبية بعدد معتبر وضئيل وصل (22شركة) بنسبة (4.4%).

الجدول رقم (2–7): توزيع الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدول بحسب المنطقة/البلد ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015.

منطقة الإنتماء	البلد	عدد الشركات	النسبة المئوية (%)
أسيـــا	الصين	98	39.6
	اليابان	54	
	كوريا الجنوبية	17	
	تايوان	08	
	الهند	07	
	بلدان أسيوية أخراى	14	
	المجوع الكلي	**198**	
أوربـــا	فرنسا	31	28.2
	بريطانيا	29	
	المانيا	28	
	هولندا	13	
	سويسرا	12	
	ايطاليا	09	
	بلدان أوربية أخرى	19	
	المجوع الكلي	**141**	
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الامريكية	128	27.8
	كندا	11	
	المجوع الكلي	**139**	
أمريكا الجنوبية		**22**	**4.4**

المصدر: من تجميع الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ تاريخ الإطلاع يوم: 15–07–2015.

الشكل رقم (2–5): توزيع الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة المئوية بحسب منطقة الإنتماء ضمن قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015.

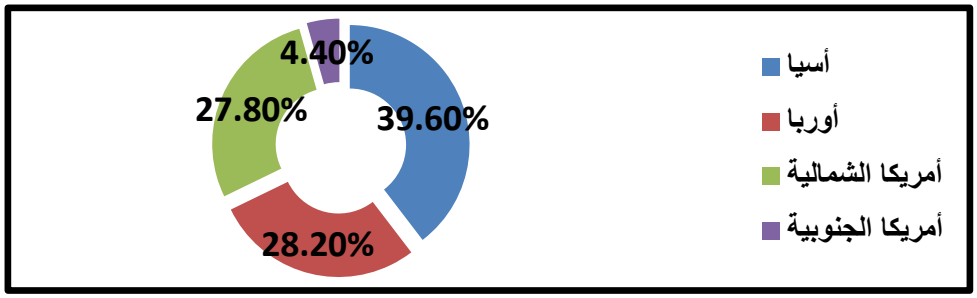

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–7) .

و من الملاحظ أن الدول المتقدمة لا تزال تستحوذ وتفرض هيمنتها بإمتلاكها العدد الأكبر من الشركات العالمية، بحيث تحاول جاهدة التشبث والتمسك الشديد بدور قيادة الإقتصاد العالمي، و يبقى هذا الدور القيادي مستمرا مادام استمرار استعراض وزيادة عدد الشركات الأقوى عالميا، وتشير الدراسات أن الدور القيادي موزع بين الأقطاب الأربعة لإقتصاد العالمي الجديد : الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي ، و العملاق الإقتصادي الصين والذي ظهر بقوة خلال السنوات الماضية واليابان، أما الباقي يتوزع على باقي الدول الأقل تقدما، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2–6): توزيع عدد الشركات متعددة الجنسيات بحسب الدولة الأم ضمن قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015.

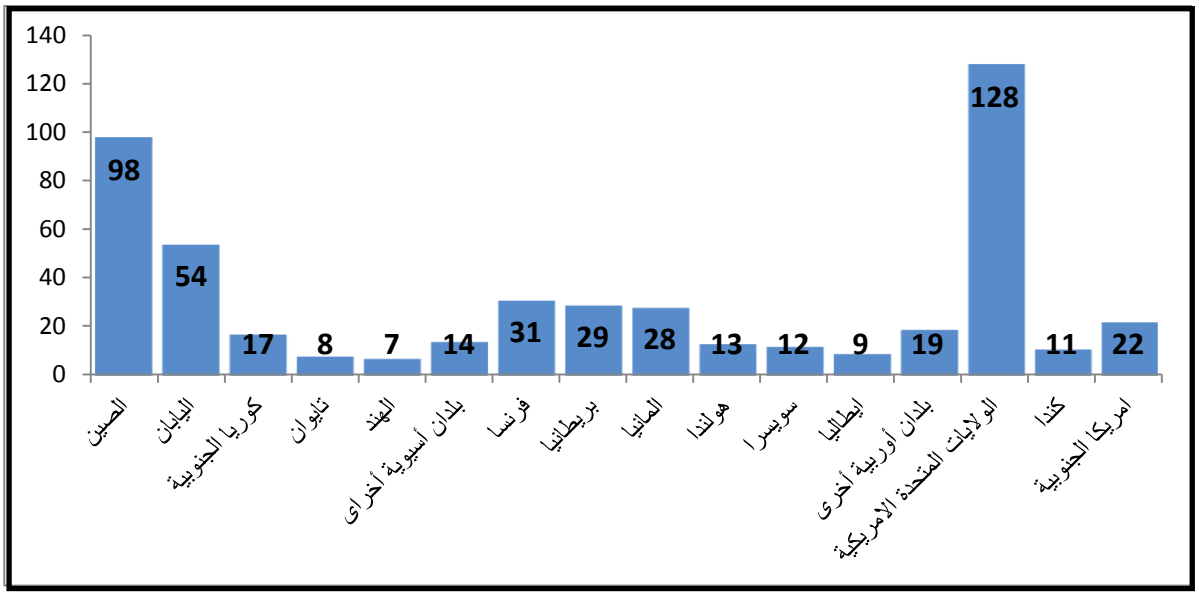

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–7) .

والملاحظ من الشكل أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على ريادتها بإمتلاكها العدد الأكبر من الشركات والمقدر بـ128شركة بنسبة مئوية 25.6% من خمسمئة شركة الأقوى عالميا عام 2015 بإعتبارها أكبر قودة إقتصادية عالمية، بالرغم ما شهده من إنتكاسات وأزمات اخرها ازمة الرهن العقاري سنة 2008 والتي ما كادت أن تعصف بكبريات الشركات الأمريكية، ثم تليها الصين كقوى إقتصادية عظمى ظهرت بشكل متنامي ومتسارع جدا، وذلك بدخول الشركات الصينية بشكل قوي في مصاف كبار الشركات العالمية، لتدخل مضمار التنافس القوي، كنتيجة لإستراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية، حيث تمتلك الصين 98شركة بنسبة مئوية 19.6%، وبذلك فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها اليابان بإمتلاك 54 شركة بنسبة 10.8% لتحقق المرتبة الثالثة عالميا مسجلتا تراجعا في الترتيب بعد أن كانت الثانية، ثم تظهر ألمانيا (28شركة) بعد فرنسا (31شركة) وبريطانيا (29شركة).

أما قائمة الشركات الأقوى عالميا لسنة 2015 حسب الإيرادات فما تزال بعض الشركات تحافظ على مكانتها، مع تسجيل تطور معتبر في حجم الإيرادات المحققة مقارنة مع السنوات الماضية بداية من سنة 2012 بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية، ويمكن قراءة ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (2–8): ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	Walmart	البيع بالتجزئة	485651	16363	203706	2200000
02	Sinopec Group	الطاقة	446811	5177	359182	897488
03	Royal Dutch Shell	الطاقة	431344	14874	353116	94000
04	China National Petroleum	الطاقة	428620	16359	634811	1636532
05	Exxon Mobil	الطاقة	382597	32520	349493	83700
06	BP	الطاقة	358678	3780	284305	84500
07	State Grid	الطاقة	339426	9796	466298	921964
08	Volkswagen	المركبات وقطع الغيار	268566	14571	424935	592586
09	Toyota Motor	المركبات وقطع الغيار	247702	19766	398047	344109
10	Glencore	الطاقة	221073	2308	152205	106831

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :
http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 15–07–2015.**

ويشير الجدول السابق إلى تصدر الشركة الأمريكية "وول مارت" القائمة للعام الثاني على التوالي بعد تراجعها عامي 2013 و2012 مسجلتا زيادة في حجم إيراداتها بشكل ملفت عن عام 2014 والمقدر بـ479.3 مليار دولار، وهذا ما يعبر عن حجم قوتها الإقتصادية بإعتبارها تابعة لأقوى إقتصاد عالمي، ثم تليها شركات الطاقة العالمية بالظفر بالمراتب الستة الأولى، متنوعة الجنسية ابتداءا من الشركة الصينية سينوبيك ثم رويال داتش الهولندية وبعدها شاينا ناشيونال بيتروليوم والأمريكية إكسون موبيل وشركة بي بي البريطانية، كما تظهر أيضا شركات انتاج السيارات كالألمانية فولكس واقن بتحقيق المرتبة الثامنة عالميا من حيث حجم الإيرادات واليابانية تيويوتا بالظفر بالمرتبة التاسعة مسجلتين إستقرار في الترتيب على مر السنوات الماضية، والملاحظ دوما هو هيمنة إستحواذ هذه الشركات على الصدارة في الترتيب عبر عقود من الزمن كونها شركات تابعة لإقتصادايات عظمى وقوية، الشكل رقم (2–7).

الشكل رقم (2–7): ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

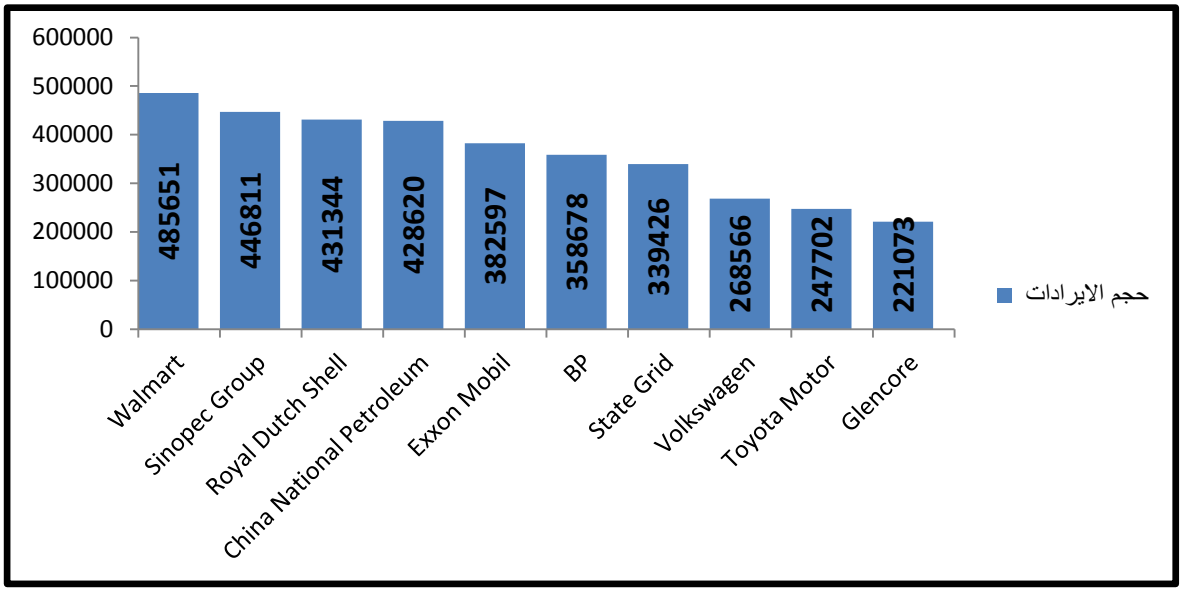

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–8) .

ولقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تعميق مفهوم حركية إنتقال الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم وذلك بتدفق رؤوس أموال ضخمة عبر الدول و الكيانات الإقتصادية، مما أكسبها خاصية القدرة على تحديد إتجاهات وتنوع النشاطات الإقتصادية فيها، ولهذا أثبتت الدراسات الإقتصادية أن الشركات العالمية متعددة الجنسيات أصبحت تشكل قوة إقتصادية متنقلة عبر الحدود، بإعتبارها عملاقا إقتصاديا بإمكانها أن تغير الخريطة الإقتصادية العالمية في أي لحظة وفق ما يتماشى مع مصالحها، وبالنظر إلى حجم الأصول لهذه الشركات يتوطد ويترسخ حجم التأثير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في حركة تنقل رؤوس الأموال خروجا ودخولا من خلال الفروع المنتشرة عبر العالم وأيضا من خلال عمليات الإندماج والتملك مستفيدتاً من مميزات وعوامل توطن الإستثمار في الدول ذات تكلفة العمالة المنخفضة وإنخفاض تكلفة المواد الأولية وغيرها من المحفزات، ويظهر الجدول رقم (2–9)، حجم الأصول لأقوى عشر شركات عالمية حسب الدولة الأم وذلك حسب قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لسنة 2015، والملفت من خلال الجدول سيطرة الشركات العالمية ذات النشاط المالي والبنكي بإمتلاكها أصول ضخمة، ويمكن أن يرجع ذلك لطبيعة هذا النشاط والذي يتطلب فتح فروع كثيرة عبر العالم، مما يزيد من إنتقال أصولها وزيادة حجمها، وأيضا كون جنسيتها تابعة للدول المتقدمة العظمى توفر لها قاعدة مالية ضخمة ومستقرة، ولهذا نرى الشركات المالية والبنكية الصينية متواجدة في القائمة بكثرة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، في حين الباقي يتوزع بين بريطانية وفرنسية، وكل هذا كما ذكرنا سابقا يعزز مفهوم كبر حجم الشركة يكون مقابل للإقتصاد الصادر منه .

الجدول رقم (2–9): ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأصول ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	جنسية الشركة	الأصول
01	Industrial & Commer. Bank of China	المالية والبنوك	صينية	3322042
02	Fannie Mae	المالية	الولايات المتحدة الامريكية	3248176
03	China Construction Bank	المالية والبنوك	صينية	2698924
04	HSBC Holdings	المالية	بريطانية	2634139
05	Agricultural Bank of China	المالية والبنوك	صينية	2574815
06	JP Morgan Chase	المالية والبنوك	الولايات المتحدة الامريكية	2573126
07	BNP PARIBAS	المالية	فرنسية	2513925
08	Japan Post Holdings	المالية	يابانية	2467265
09	Bank of China	المالية	صينية	2458314
10	Mitsubishi UFJ Financial Group	المالية	يابانية	2386371

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ تاريخ الإطلاع يوم: 15–07–2015.

الشكل رقم (2–8): ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأصول ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

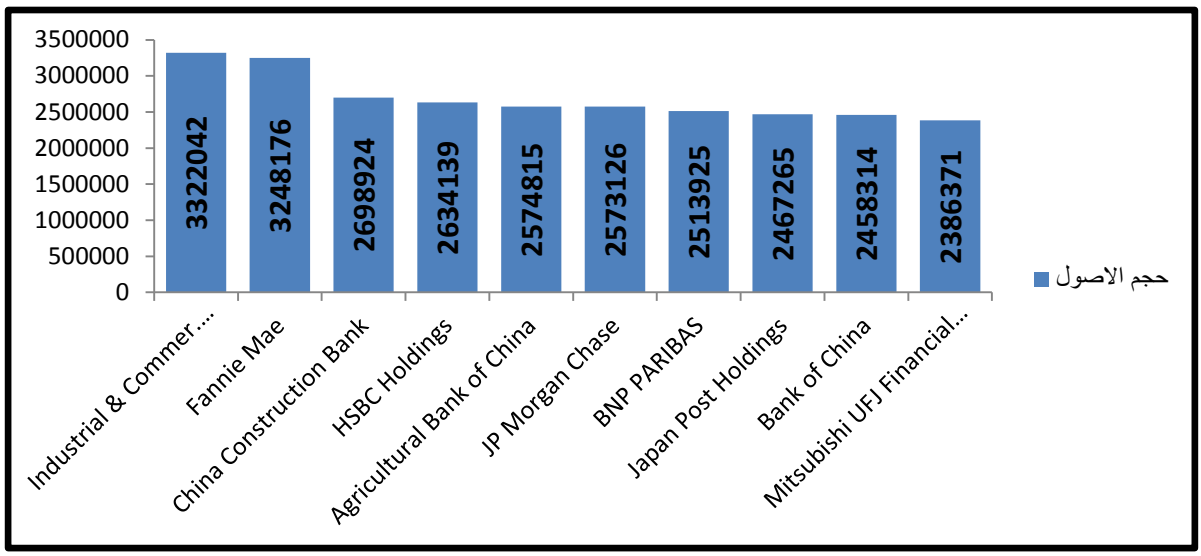

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–9) .

وبالنظر إلى حجم الكبير من الإيرادات الذي تحققه هذه الشركات وحجم الأصول المستثمرة، فإنه لابد من أن يكون هناك أرباح صافية تدرها، لكن حجم هذه الأرباح يختلف من شركة إلى أخرى، بحسب طبيعة نشاط الشركة وحجم أصولها والإقتصاد الأم التابعة له والإقتصاد المضيف لها، خاصة إذا ما كان هناك فرض قيود من طرف الإقتصاد المضيف على تحويل الأرباح خارجه، خوفا من إلحاق عجز في موازين مدفوعاتها، فإنه يؤثر على حجم أرباحها بالنقصان، ويمكن إستعراض أقوى عشر شركات عالمية حسب الأرباح المحققة ضمن قائمة أقوى خمسمئة شركة عالية لسنة 2015 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2–10): ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأرباح ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	جنسية الشركة	الأرباح
01	Industrial & Commer. Bank of China	المالية والبنوك	صينية	44763
02	Apple	التكنولوجيا	الولايات المتحدة الامريكية	39510
03	China Construction Bank	المالية والبنوك	صينية	36976
04	Exxon Mobil	الطاقة	الولايات المتحدة الامريكية	32520
05	Agricultural Bank of China	المالية والبنوك	صينية	29126
06	Bank of China	المالية والبنوك	صينية	27525
07	Wells Fargo	المالية والبنوك	الولايات المتحدة الامريكية	23057
08	Microsoft	التكنولوجيا	الولايات المتحدة الامريكية	22074
09	Samsung Electronics	التكنولوجيا	كوريا الجنوبية	21922
10	JP Morgan Chase	المالية	الولايات المتحدة الامريكية	21762

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 15–07–2015.**

والملاحظ من الجدول أعلاه فإن الصين والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدول الأكثر تحقيقا للأرباح عن طريق الفروع الأجنبية لشركاتها العالمية، ولهذا فهي تثبت مرة أخرى قدرتها على قيادة الإقتصاد العالمي، بالمقابل تأتي دول أسيوية والبلدان الأوربية في الترتيب الموالي حسب اكبر تحقيقا للربح من طرف شركاتها، ولنا أن نميز من خلال إستعراض الشكل البياني الموالي هيمنة الشركات العالمية ذات النشاط المالي والبنكي وأيضا التكنولوجي في تحقيق أكبر ربح صافي، ويمكن تفسير ذلك لقوة هذه الشركات في رسم إستراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية، وذلك بتوفير أقصى خدمة ممكنة مع التجديد المستمر، خاصة الشركات التكنولوجية التي تخلق دوما إبتكارات متجددة تحمل شغف الإكتشاف من طرف المستهلك مما يحقق أكبر مبيعات لمنتجاتها.

الشكل رقم (2–9): ترتيب أقوى عشر شركات عالمية حسب الأرباح ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

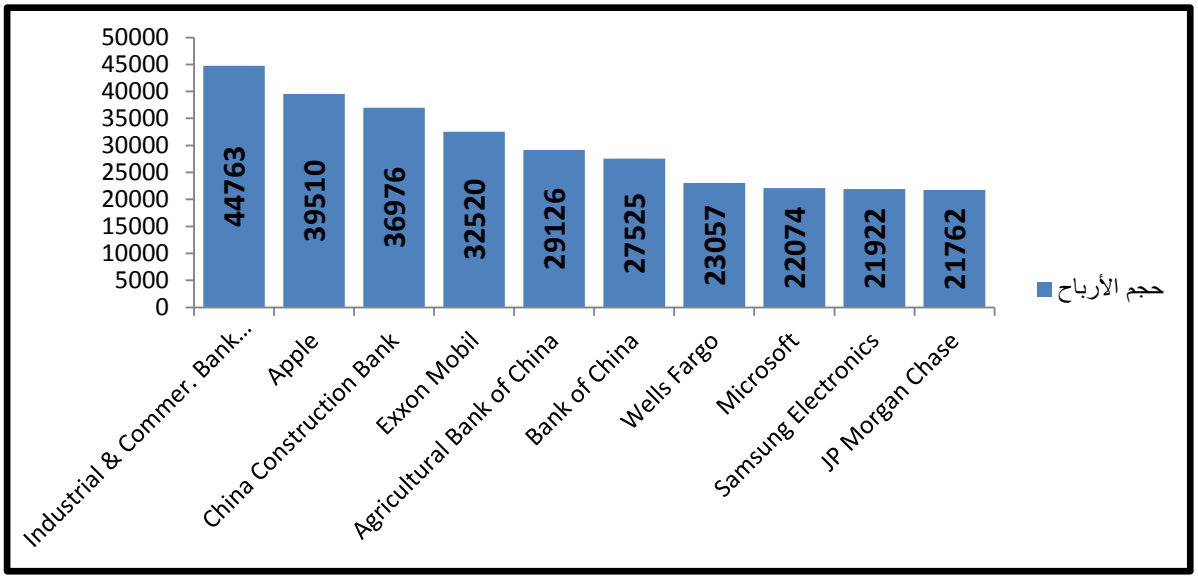

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–10) .

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات حسب الدول

ويتضح مما سبق إستمرار سيطرة الدول المتقدمة على أكبر الشركات العالمية بالحفاظ على أعلى القيم من إستثماراتها داخل وخارج حدودها، ولا يمكن وصول هذه الشركات إلى المستوى الذي وصلت إليه حاليا إلا بتحسن معدلات النمو والإستقرار الإقتصادي لهذه الدول بالإضافة إلى وجود بيئة إستثمارية عالية الأداء، كلها أسباب أدت لتطور هذه الكيانات العملاقة المتنقلة عبر القارات، وبناءا على ذلك سنقوم بإستعراض لأقوى الشركات العالمية لكل دولة عظمى، وذلك لبحث حجم مساهمتها وسيطرتها وايضا قدرتها على توجيه إستثماراتها خارج حدود دولها الأم من خلال دراسة أقوى عشر شركات عالمية لكل دولة كالأتي :

1– الشركات العالمية الأمريكية: والمعروف بأنها أقوى إقتصاد عالمي، حيث وصل عدد شركاتها العالمية حسب ما تقدم سالفا إلى 128 شركة أمريكية عالمية، متوزعة على قطر جغرافي عالمي واسع وأيضا متنوعة ومتعددة النشاط الإقتصادي، والملاحظ لتطور الحالة الإقتصادية لوضع الشركات متعددة الجنسيات وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية بعدما شهدت إنتكاسة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما خلفته من أثر بالغ في تدني حجم التدفق الصادر من الإستثمار الأجنبي المباشر والتي كادت أن تعصف بمصير عمل ونشاط هذه الشركات، فإنه سرعان ما أتجه تدفقها صعودا وبداية التعافي مرة أخرى وبشكل طفيف سنة 2009 بنسبة 10% مقارنة مع 2007-2008، في حين شهد التدفق الوارد إلى الولايات

المتحدة الأمريكية تحولا كبيرا بداية من سنة 2010 بتسجيل زيادة قدرها 40%[1]، ويرجع ذلك إلى قيم عمليات إندماج وإمتلاك الشركات العابرة للحدود.

الجدول رقم (2–11): ترتيب أقوى عشر شركات أمريكية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	Walmart	البيع بالتجزئة	485651	16363	203706	2200000
02	Exxon Mobil	الطاقة	382597	32520	349493	83700
03	Chevron	الطاقة	203784	19241	266026	64700
04	Berkshire Hathaway	المالية	194673	19872	526186	316000
05	Apple	التكنولوجيا	182795	39510	231839	97200
06	McKesson	الرعاية الصحية	181241	1476	53870	70400
07	General Motors	المركبات وقطع الغيار	155929	3949	177677	216000
08	Phillips 66	الطاقة	149434	4762	48741	14000
09	General Electric	المالية	148321	15233	648349	305000
10	Ford Motor	المركبات وقطع الغيار	144077	3187	208527	187000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 16–07–2015.**

ويتضح من الجدول أعلاه تنوع النشاط للشركات الأمريكية، وتأتي في المقدمة متاجر وول مارت كأقوى شركة عالمية من حيث الإيرادات، حيث تأسست الشركة من قبل "صموئيل مور والتون" و"جيمس لورانس والتون" في 2 يوليو 1962 ويقع مقرها الرئيسي في بنتونفيل في مقاطعة بينتون، أركنسو بولاية أركنساس في الولايات المتحدة،كشركة تدير متاجر التجزئة ومواقع البيع بالتجزئة في أشكال مختلفة التي تعمل خارج الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم[2]، وبقية وول مارت في المركز الأول على رأس ترتيب خمسمئة شركة عالميا للعام الثاني على التوالي، ككل توظف وول مارت أزيد من 2 مليون موظف وتخدم أكثر من 100 مليون عميل في 26 بلدا في الأسبوع وهو ما يمثل أكثر من 6000 متجر عبر العالم وبلغ صافي مبيعات الشركة في الخارج (140.9 مليار دولار)

[1]- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2011، مرجع سابق، ص: 18.

[2]-للإطلاع أكثر أنظر الرابط التالي:http://www.forbes.com/companies/wal-mart-stores/ تاريخ الإطلاع : 16–07–2015.

بنسبة إرتفاع 4.6% عن عام 2013[1] وتأتي في الترتيب الموالي شركات الطاقة والنفط الأمريكية بمحافظتها على نفس الترتيب، حيث بلغ حجم إيراداتها لشركة إكسون موبيل (352.6مليار دولار) بعدد موظفين وصل 83700 موظف، مع تحقيق حجم مبيعات (376.2 مليار دولار) سنة خلال السداسي الأول من عام 2015، أما شيفرون بلغت إيراداتها (203.8 مليار دولار) وتوظف 64700 موظف، بحجم مبيعات وصل (191.8 مليار دولار)، بعدها شركة بيركشاير هاثاواي، وهي شركة تشارك في أنشطة تجارية متنوعة بما في ذلك التأمين وإعادة التأمين لحوادث الممتلكات ، والطاقة، والشحن بالنقل بالسكك الحديدية، والتمويل، التصنيع، تجارة التجزئة والخدمات. وتجري أنشطتها التجارية بالتأمين وإعادة التأمين من خلال هيئات التأمين المحلية والأجنبية على نطاق العالم، وقد سجلت الشركة زيادة بنسبة 12% عن عام 2013 بإيرادات (182 مليار دولار) سنة 2014 لتصل (194.7مليار دولار) في السداسي الأول من عام 2015، وقدر حجم مبيعاتها (194.7 مليار دولار)، بعدد موظفين بلغ أزيد من 316000 موظف عبر العالم، ثم تأتي شركة أبل كأكبر شركة إلكترونيات في الولايات المتحدة الأمريكية والثانية عالميا بعد سامسونغ الكورية، و أيضا جنرال موتورز وشركة فورد عمالقة صناعة المركبات قطع الغيار في الولايا المتحدة والتي سيتم التفصيل فيها اكثر في المطلب الموالي، حسب كل قطاع، وللتفصيل اكثر يمكن قراءة حجم الإيرادات المحققة من طرف الشركات الأمريكية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–10): ترتيب أقوى عشر شركات أمريكية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

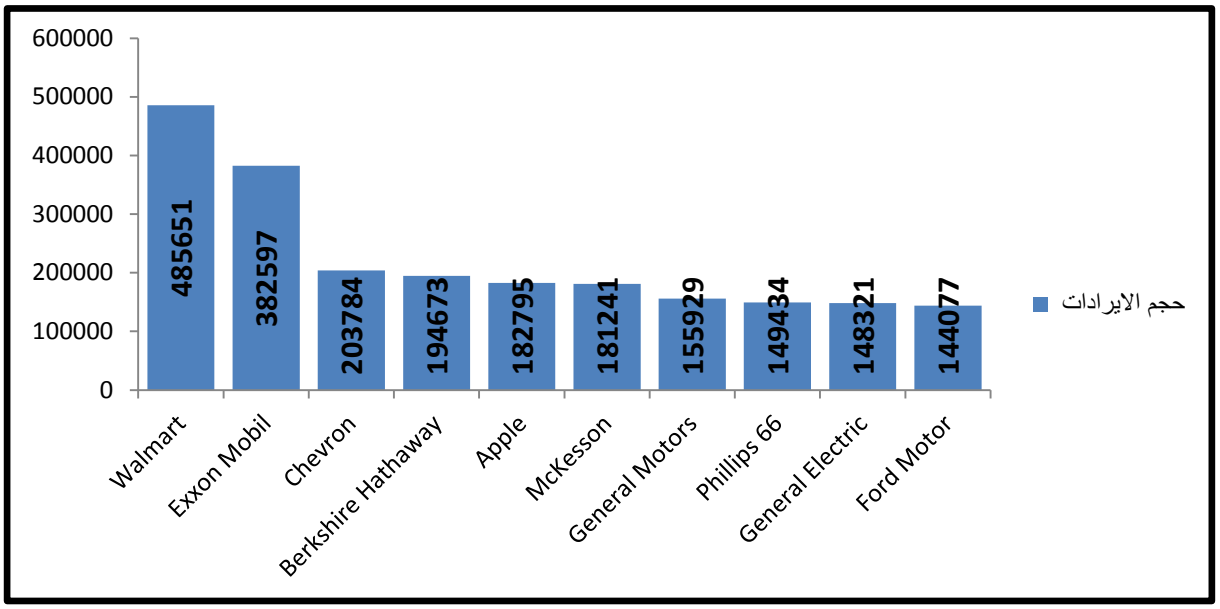

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–11) .

[1]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع على الرابط التالي: http://fortune.com/global500/2014 / تاريخ الإطلاع : 16-07-2015.

2- الشركات العالمية الصينية: ظهر الإقتصاد الصيني كقطب إقتصادي عالمي منافس فرض نفسه بقوة، بحيث أصبح شبح إقتصادي يهدد الكيانات الإقتصادية المتقدمة بإمتصاص أكبر قدر ممكن من المشاريع والنماذج الإقتصادية المتمثلة عبر الشركات العالمية المتدفقة داخل الإقتصاد الصيني، ولعلى حجم النمو الكبير الذي عرفته الصين مؤخرا في جميع المجالات والقطاعات، ساهم بشكل كبير في خلق شركات صينية عملاقة وأصبح لها طابع دولي، خاصة بعد إنضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة وتبنيها سياسة الإنفتاح والعولمة، مما زاد في تنافسيتها عالميا بتركيزها على غزو أسواق جديدة كجزء من إستراتيجياتها.

الجدول رقم (2-12): ترتيب أقوى عشر شركات صينية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار .

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	Sinopec Group	الطاقة	446811	5177	359182	897488
02	China National Petroleum	الطاقة	428620	16359	634811	1636532
03	State Grid	الطاقة	339426	9796	466298	921964
04	ICBC	المالية والبنوك	163174	44763	3322042	462282
05	China Construction Bank	المالية والبنوك	139932	36976	2698924	372321
06	Agricultural Bank of China	المالية والبنوك	130047	29126	2574815	505627
07	China State Construction Engineering	الهندسة والبناء	129887	2079	148914	247672
08	Bank of China	المالية	120946	27525	2458314	308128
09	China Mobile Communications	الإتصالات	107529	10451	246748	274347
10	SAIC Motor	المركبات وقطع الغيار	102248	4540	66871	92484

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 16-07-2015.**

ويتضح من الجدول أعلاه، قوة وكبر حجم الشركات الصينية من خلال حجم أصولها وإيراداتها وأيضا حجم الأرباح المحققة وما تدره من منافع على الإقتصاد الصيني، ولعلى تنوع أنشطة هذه الشركات وتخصصها في مجالات متعددة إنعكس على مدى قدرة الشركات الصينية على الظهور مبكرا ودخولها مضمار التنافس الدولي

وغزو بلدان أخرى للظفر بحصتها من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن قراءة ذلك من خلال نشاط هذه الشركات حيث سيطرة الشركات الطاقوية الصينية على التصنيف الأول لأقوى عشر شركات صينية عالمية، حيث حققت شركة "سينوبيك" إيرادات(446811 مليون دولار)، بحجم أصول موزعة عبر فروعها، وتوظف قرابة 900000 موظف، لتحتل المرتبة الأولى صينيا والثانية عالميا، بالرغم من إنخفاض أرباحها بنسبة 30٪ من عام 2014 وسط إنخفاض أسعار النفط، وفشلها في الإستثمارات الخارجية، ثم تليها "تشاينا ناشيونال بتروليوم" والمعروفة بإسم "بتروتشاينا" والتي تعمل جنبا إلى جنب مع سنوبيك بعد أن سجلت إيرادات (428620 مليون دولار)، كما سجلت "ساتيت قريد" كأكبر شركة طاقة مملوكة للدولة في الصين إيرادات (339426 مليون دولار)، ثم تليها الشركات الصينية الناشطة في مجال قطاع البنوك والمالية بتحقيق إيرادات وبحجم أصول ضخم وأيضا شركات الهندسة والبناء والإتصالات، لتظهر أول شركة صينية مصنعة للمركبات وقطع الغيار في أخر مرتبة لأقوى عشر شركات صينية، ويمكن أن يتضح ذلك أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2–11): ترتيب أقوى عشر شركات صينية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

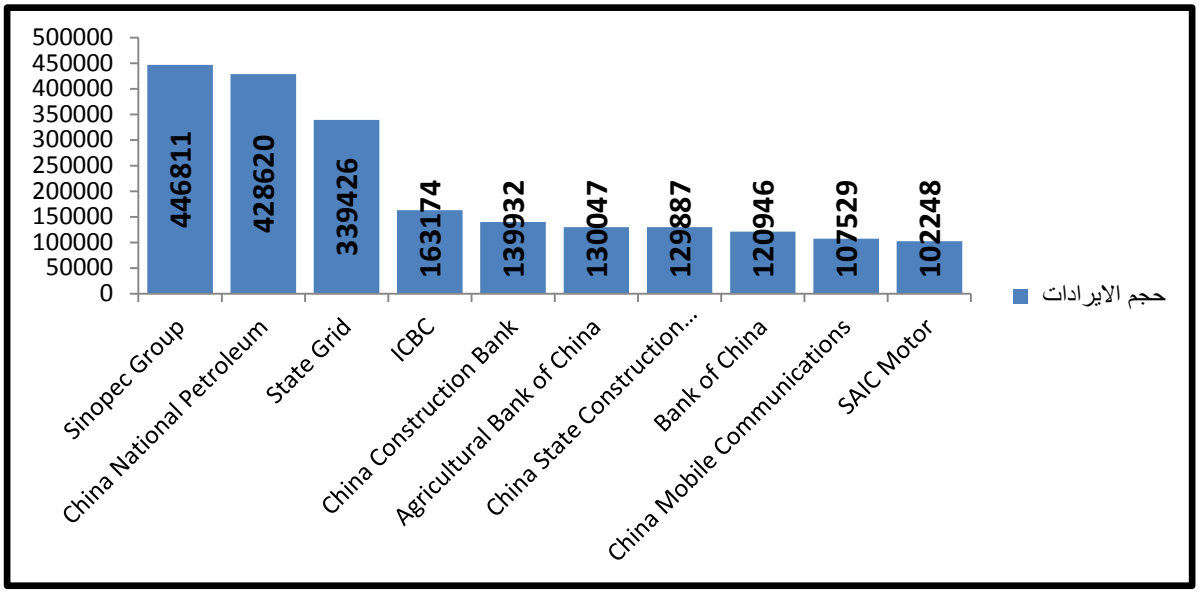

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–12) .

3– الشركات العالمية اليابانية: تعد اليابان من الناحية الإقتصادية واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم، ويحتل الناتج القومي الإجمالي (قيمة السلع والخدمات المنتجة في اليابان خلال عام واحد) المرتبة الثالثة على مستوى العالم، تعتبر الصناعة واحدة من ركائز القوة الإقتصادية اليابانية، ففي هذا القطاع تأتي اليابان في المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأستمدت اليابان مكانتها العالمية بالإعتماد على الصناعة الثقيلة القائمة على تحويل المواد الأولية المستوردة فهي أول منتج للحديد والصلب في العالم وثالث قوة في تكرير البترول

وأول منتج للسيارات وتساهم بـ 40% من الإنتاج العالمي للسفن، كما تعتبر اليابان ثالث قوة تجارية في العالم ويسجل الميزان التجاري الياباني ربحا سنويا وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم بـ7% من التجارة العالمية، كما تتمتع اليابان بإمتلاكها أكبر الشركات ذات السمعة العالمية في جميع القطاعات ولهذا نلتمس من خلال تصنيف أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015، حظور الشركات اليابانية بقوة خاصة في قطاع السيارات والإلكترونيات ومازالت تحافظ على مكانتها وتصنيفها، والجدول التالي يبين عينة من أقوى عشر شركات يابانية عالمية لعام 2015.

الجدول رقم (2–13): ترتيب أقوى عشر شركات يابانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	Toyota Motor	المركبات وقطع الغيار	247702	19766	398047	344109
02	Japan Post Holdings	المالية (قطاع التامين)	129686	4390	2467265	221000
03	Honda Motor	المركبات وقطع الغيار	121221	4633	153663	204730
04	Nissan Motor	المركبات وقطع الغيار	103459	4161	142153	149388
05	Nippon Tel. & Tel.	الاتصالات	100913	4711	172649	241600
06	Hitachi	الالكترونيات والمعدات الكهربائية	88786	2194	103372	333150
07	JX Holdings	الطاقة	87779	-2521	61908	26415
08	SoftBank Group	الإتصالات	78857	6078	175416	66154
09	Sony	الالكترونيات والمعدات الكهربائية	74724	-1145	132051	131700
10	Marubeni	التجارة بالجملة	71254	960	63990	38830

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :
http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 16–07–2015.**

شهدت الشركات اليابانية تنوعا في نشاطها وخاصة ما سجلته شركات صناعة السيارات من تفوق في زيادة حجم مبيعاتها، حيث صنفت شركة "تويوتا" الثانية عالميا من حيث الإيرادات (247.7 مليار دولار) بحجم مبيعات(252.19 مليار دولار)، أما عن "هوندا" و"نيسان" فصنفت عالميا في المرتبة السابعة والثانية في المرتبة التاسعة ضمن قائمة أقوى شركات السيارات في العالم محققتا إيرادات (121.22 مليار دولار) بحجم مبيعات

قدره (117.1 مليار دولار)، أما نيسان فإيراداتها كانت (103.5مليار دولار) وقدرت حجم مبيعاتها (106.7 مليار دولار)، أما عن شركات الإلكترونيات والمعدات الكهربائية فلها حصتها من ترتيب أقوى عشر شركات يابانية حيث سجلت شركة "هيتاشي" كأكبر شركة يابانية في هذا المجال إيرادات (88.8 مليار دولار) بحجم مبيعات (91.26 مليار دولار)، أما عن "سوني" فسجلت إيرادات (74.72 مليار دولار) بحجم مبيعات قدرة بـ(76.9مليار دولار)، كما تظهر شركات التامين والطاقة وشركات الإتصالات اليابانية ضمن هذا الترتيب، ويتضح ذلك أكثر من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2–12): ترتيب أقوى عشر شركات يابانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

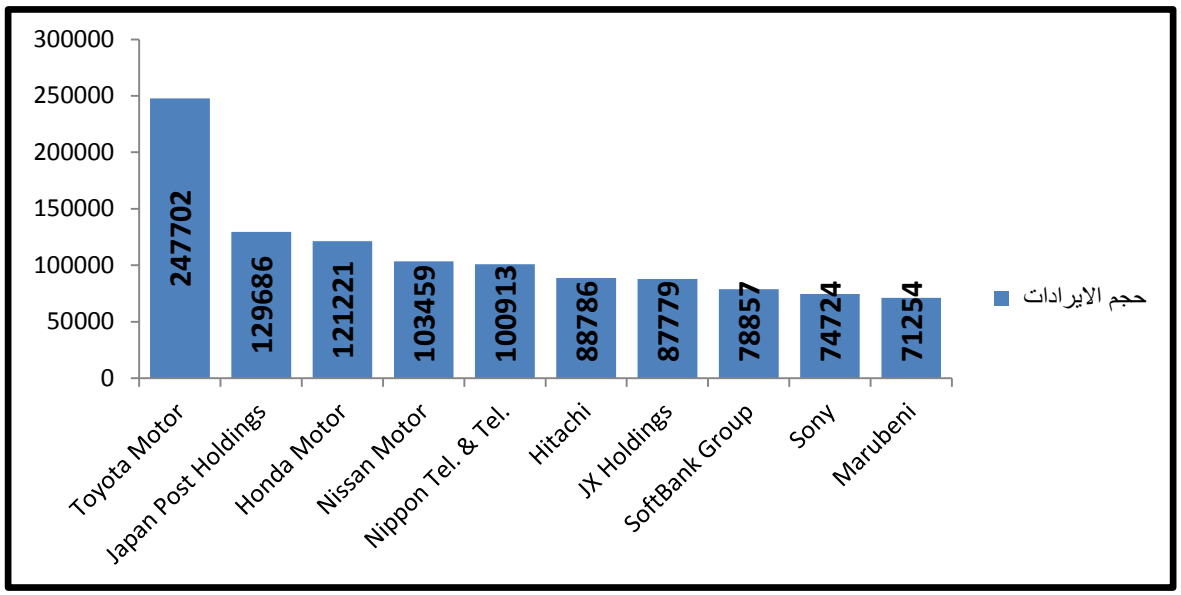

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–13) .

4– شركات كوريا الجنوبية العالمية : تعد كوريا الجنوبية الإقتصاد الخامس عشر عالميًا وفقا إلى الناتج المحلي الإجمالي والثاني عشر وفق تعادل القدرة الشرائية، وهذا ما يجعل كوريا الجنوبية ضمن مجموعة العشرين لأكبر إقتصادات العالم، وتصنف كوريا الجنوبية ضمن البلدان المتقدمة والأسواق المتقدمة عالية الدخل، وهي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فهي الوحيدة من بين بلاد النمور الآسيوية، تتمتع كوريا الجنوبية بإقتصاد كان من بين أسرع الاقتصادات نموًا في الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات في القرن العشرين، وأيضًا كان إقتصادها من بين الأسرع نموًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى إقتصادات كل من هونج كونج وسنغافورة وتايوان، واليوم تعتبر كوريا الجنوبية من أقوى الإقتصادات العالمية ولها تأثير كبير في القطاعات

المختلفة مثل: بناء السفن، الإلكترونيات، السيارات، والمنسوجات، والحديد والصلب[1].

وقد كان القطاع الكوري الخاص منظمًا على شكل شركات عملاقة، بحيث تزاول كل الأنشطة الإقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات، حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الإختيارات الإستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة[2].

الجدول رقم (2–14): ترتيب أقوى عشر شركات كوريا الجنوبية العالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	اسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	Samsung Electronics	التكنولوجيا	195845	21922	209666	307000
02	SK Holdings	الطاقة	106248	-506	84620	81667
03	Hyundai Motor	المركبات وقطع الغيار	84771	6977	133962	109748
04	POSCO	المعادن	61504	600	78110	37225
05	LG Electronics	التكنولوجيا	57038	379	33729	83000
06	Korea Electric Power	الطاقة	54252	2551	148961	40292
07	Hyundai Heavy Industries	الآلات الصناعية	49940	-1680	48575	43266
08	Kia Motors	المركبات وقطع الغيار	44730	2843	37346	48936
09	GS Caltex	الطاقة	38235	-642	17676	4243
10	Hanwha	المالية (قطاع التامين)	35574	-346	112542	34828

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ تاريخ الإطلاع يوم: 16–07–2015.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن "سامسونغ" للإلكترونيات، جاءت على رأس القائمة في الأجهزة المنزلية، مثل التلفزيونات والشاشات والسلع البيضاء بتحقيق حجم مبيعات (195.9 مليار دولار) بإيرادات قدرها (195.85 مليار دولار)، تليها في نفس القطاع "إل جي إلكترونيكس" في المرتبة الخامسة وسجلت مبيعات (56.8 مليار دولار) بتحقيق إيرادات (57.04 مليار دولار) ، أما في مجال صناعة السيارات، جاءت شركة "هيونداي موتور" في المرتبة الثالثة بحجم مبيعات (84.8 مليار دولار) وشركتها الشقيقة "كيا" في المرتبة

[1]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع : https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_South_Korea تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

[2]-أنظر الموقع : http://studies.aljazeera.net/issues/2013/06/201362411828829138.htm تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

الثامنة بتحقيق مبيعات (44.7 مليار دولار)، ضمن قائمة أفضل 10 شركات كورية، وتشمل الصناعات الأخرى، التي جاءت فيها الشركات الكورية الجنوبية ضمن العشر الأوائل، كشركات الطاقة والمعادن والصناعات الثقيلة و يظهر الشكل الموالي ترتيب أقوى عشر الشركات الكورية حسب الإيرادات لعام 2015.

الشكل رقم (2–13): ترتيب أقوى عشر شركات كورية الجنوبية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

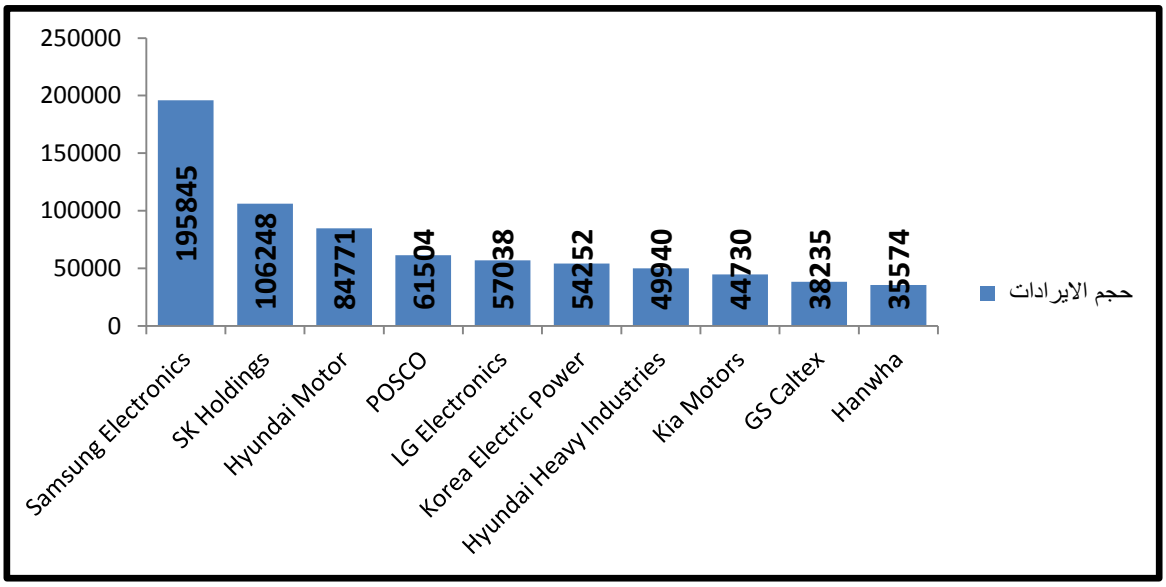

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–14) .

5– الشركات الألمانية العالمية: يعتبر الإقتصاد الألماني هو أكبر اقتصاد في القارة الأوروبية كلها ويمثل رابع أكبر إقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بقيمة 3.915 تريليون دولار من عام 2014، بعد الولايات المتحدة والصين واليابان وهو خامس أكبر إقتصاد في العالم من حيث إجمالي الدخل القومي طبقا للقوة الشرائية بقيمة (3.486 تريليون دولار) لعام 2014، وشهد الاقتصاد الألماني في عام 2014 نموًا بنسبة 1.6% عن عام 2013، وفي عام 2014 تمكنت ألمانيا من تحقيق أعلى فائض تجاري في العالم بقيمة 285 مليار دولار مما جعلها عاصمة التصدير العالمية، وتساهم الخدمات بنسبة 70% من إجمالي قيمة الإقتصاد الألماني، تليه الصناعة بنسبة 29.1%، ثم الزراعة بنسبة 0.9.%، كما بلغ إجمالي صادرات ألمانيا (1.511 تريليون دولار) في مقابل واردات بقيمة (1.226 تريليون دولار) مما ساعدها على تحقيق فائض تجاري هو الأكبر في العالم لعام 2014، أما فيما خص بالدول الأكثر إستيرادًا من ألمانيا هي فرنسا (9.8%)، المملكة المتحدة (7.4%)، هولندا (6.9%)، الولايات المتحدة (6.4%)، النمسا (5.5%)، الصين (5.4%)، المنتجات الألمانية الأكثر تصديرًا تتمثل في السيارات، الآلات، الكيماويات، المنتجات الإلكترونية، الأجهزة الكهربائية، الأدوية، المعادن، أجهزة النقل، المنتجات البلاستيكية، على الجانب الآخر فإن ألمانيا تستورد منتجات

من عدة دول أبرزها هولندا (14.2%)، فرنسا (7.7%)، بلجيكا (6.4%)، الصين (6.4%)، إيطاليا (5.4%) أبرز المنتجات التي تستوردها ألمانيا هي أجهزة تحليل البيانات، بعض السيارات، بعض الكيماويات، البترول والغاز، الأجهزة الكهربائية، المنتجات الغذائية[1].

ومن خلال تواجد شركاتها في مواقع ممتازة في شتى المجالات وذلك بتوثيق العلاقة بين الصناعة والعلم مع السعي إلى التوجه نحوا مستقبل تكنولوجي أكثر تطورا، وسنقوم بإستعراض لأقوى عشر شركات ألمانية حسب تصنيف فورتن لعام 2015 وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (2-15): ترتيب أقوى عشر شركات ألمانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	اسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	Volkswagen	المركبات وقطع الغيار	268566	14571	424935	592586
02	Daimler	المركبات وقطع الغيار	172279	9235	229443	279972
03	E.ON	الطاقة	151460	-4191	152075	58503
04	Allianz	المالية (قطاع التامين)	136846	8252	974938	147425
05	BMW	المركبات وقطع الغيار	106654	7691	187299	116324
06	Siemens	الالكترونيات والمعدات الكهربائية	101560	7288	132473	357000
07	BASF	المواد الكيميائية	98595	6838	86338	113292
08	Metro	الغذاء ومخازن الأدوية	85505	172	35372	227868
09	Deutsche Telekom	الاتصالات	83117	3878	156515	228000
10	Munich Re	المالية (قطاع التامين)	81685	4182	330283	43316

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

من خلال الجدول أعلاه تظهر شركات صناعة السيارات بسيطرتها على الصدارة في تصنيف أقوى عشر شركات ألمانية حيث تظهر شركة "فولكس واقن" كأقوى شركة ألمانية في هذا المجال بتسجيل إيرادات بلغت (268.5 مليار دولار) بتحقيق أرقام مبيعات قياسية وتظهر شركة "دايملر" الثانية في التصنيف بتحقيق إيرادات (172.3 مليار دولار) حيث لا تزال واحدة من أكبر اللاعبين في سوق السيارات العالمي ببيعها نحو 2.5 مليون سيارة عام 2014، كما تظهر "بي أم دابليو" في المرتبة الخامسة ضمن هذا التصنيف، حيث لاتزال الرائدة في

[1]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع: http://www.sasapost.com/german-economy-highlights/ تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

سوق السيارات الفاخرة في العالم، بتسجيل إيرادات (106.6 مليار دولار)، وتظهر أيضا شركة الطاقة "E.ON " الثانية في الترتيب كأقوى شركة مولدة للكهرباء في ألمانيا بإيرادات (151.5 مليار دولار) بالرغم من تحقيق خسائر معتبرة، أما عن شركة "سيمنس" فقد إحتلت المرتبة السادسة ضمن هذا الترتيب وهي الشركة الوحيدة التي ظهرت في هذا القطاع، حيث سجلت إيرادات (101.6 مليار دولار) بحجم مبيعات بلغ (97.4 مليار دولار)، وتظهر شركات القطاع المالي والتأمين والصناعات الكيماوية والإتصالات ضمن هذا الترتيب ويمكن أن يتضح ذلك من خلال الشكل المبين أدناه.

الشكل رقم (2–14): ترتيب أقوى عشر شركات ألمانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

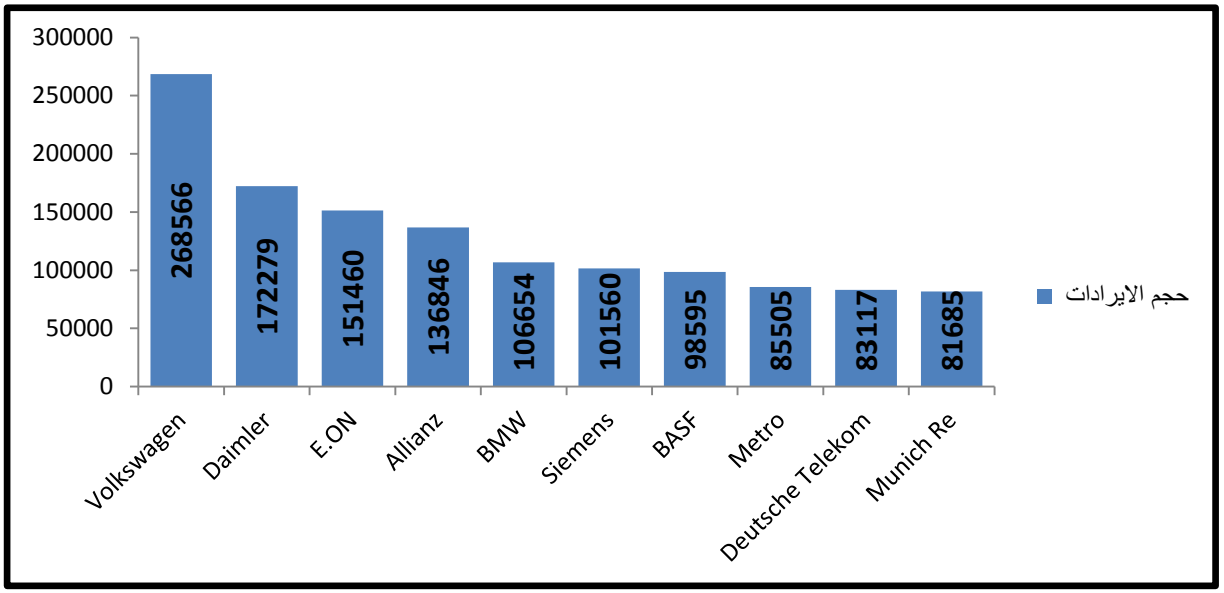

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–15) .

6– الشركات البريطانية العالمية: يعتبر اقتصاد المملكة المتحدة خامس أكبر إقتصاد عالمي والثاني في أوروبا بعد ألمانيا حسب الناتج المحلي الإجمالي الأسمي بقيمة (2.942 تريليون دولار) ، والعاشرة عالميا والثالث في أوربا طبقا لتعادل القوة الشرائية بقيمة (2.476 تريليون دولار) من عام 2014، كانت المملكة المتحدة تاسع أكبر مصدر في العالم وخامس أكبر مستورد، وثاني أكبر مخزون من الإستثمار الأجنبي المباشر والأوراق المالية وثاني أكبر خارج للإستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر بريطانيا من الإقتصاديات الأكثر إنفتاحا ويشمل الإقتصاد البريطاني (حسب الترتيب التنازلي لحجم إقتصادات) إنجلترا، أسكتلندا، ويلز وإيرلندا الشمالية، و يهيمن على الإقتصاد البريطاني قطاع الخدمات بنسبة مساهمة حوالي 78% من الناتج المحلي الإجمالي، في قطاع الخدمات المالية اهمية كبيرة في إقتصاد بريطانيا بإحتلالها ثاني أكبر مركز مالي في العالم المتواجد بلندن، وهي ثالث أكبر مصنع للطائرات في العالم ومستحضرات التجميل، كما لها حصتها من صناعة السيارات، كما تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة

بإحتوائها مخزون من النفط والغاز في بحر الشمال، وهي أيضاً عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع و مجموعة الثماني ومجموعة العشرين والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي [1].

هذا وقد نمت الشركات البريطانية بشكل ساهم في مناعة الإقتصاد البريطاني في مواجهة الأزمات والتقلبات بوتيرة صلبة، أيضا من خلال إستراتيجياتها في غزو أسواق خارجية والبحث عن إقتصادات أكثر ملائمة لنشاطها عبر العالم وذلك عبر عمليات الإندماج والتملك وإبرام عقود شراكة.

الجدول رقم (2–16): ترتيب أقوى عشر شركات بريطانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	اسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	BP	الطاقة	358678	3780	284305	84500
02	Tesco	الغذاء و الأدوية	101580	-9321	68315	386086
03	Prudential	المالية	98976	3647	575622	18604
04	HSBC Holdings	المالية	94431	13688	2634139	264767
05	Legal & General Group	المالية	84805	1621	622938	11038
06	Aviva	المالية	71602	2582	445461	26364
07	Vodafone Group	الاتصالات	67944	9269	181940	105970
08	Lloyds Banking Group	المالية والبنوك	65591	2324	1332859	84490
09	Barclays	المالية والبنوك	53850	-286	2117097	132300
10	SSE	الطاقة	50932	873	34578	19965

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :
http://fortune.com/global500/ تاريخ الإطلاع يوم: 20–07–2015.

بإعتبار شركة "بي بي" من أقوى الشركات العالمية خاصة في مجال الطاقة بإحتلالها المرتبة السادسة عالميا ضمن ترتيب أقوى خمسمئة شركة عالمية، فإنها بذلك تصنف كأقوى شركة بريطانية عالمية بصدارتها في الترتيب، حيث حققت إيرادات (358.7 مليار دولار) بالرغم من تسجيل تراجع في قيمتها عن العام الماضي ويرجع ذلك لتراجع أسعار النفط عالميا، أما عن قطاع الخدمات والمتمثل في القطاع المالي والبنكي التأمين فنلاحظ سيطرة هذه الشركات على المراكز الأولى في الترتيب وحظت بصدارة كبيرة ضمن تصنيف العشرة الآوائل، وهذا إن دل فإنما يدل على توجه الإقتصاد البريطاني في هذا القطاع، ويرجع تعاظم حجم إيراداتها بإعتزامها في التوسع ومواصلة

[1]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع: https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_the_United_Kingdom تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

نموها في الأسواق الناشئة بزيادة عدد فروعها، بالرغم من التراجع الذي شهدته هذا العام مقارنة مع العام الماضي، فمثلا (شركة "HSBC" أمورها لم تسر على ما يرام حيث دفعت أكثر من (3 مليار دولار) من الغرامات بسبب إتهامات تتعلق بإصلاح سوق الصرف الأجنبي، وجاء ذلك بعد غرامة (1.9 مليار دولار) في عام 2012 تتعلق بادعاءات غسل الأموال، في يونيو أعلنت الشركة أنه سيتم التخلي على 25000 وظيفة، حوالي 10% من القوة العاملة لديها، هذه العملية تمس كل من تركيا والبرازيل)[1]، وهذا ماسبب تراجع إيراداتها، كما تأتي شركة "فوادفون" كأكبر شركة إتصالات بريطانية في العالم إستنادا إلى حجم إيراداتها (67.9 مليار دولار)، فضلا عن تقديم خدماتها إلى 30 دولة عبر العالم بالإضافة إلى شراكتها في شبكات 40 دولة أخرى، كما بلغ عدد موظفيها 105970 موظف في مختلف دول العالم.

الشكل رقم (2–15): ترتيب أقوى عشر شركات بريطانية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

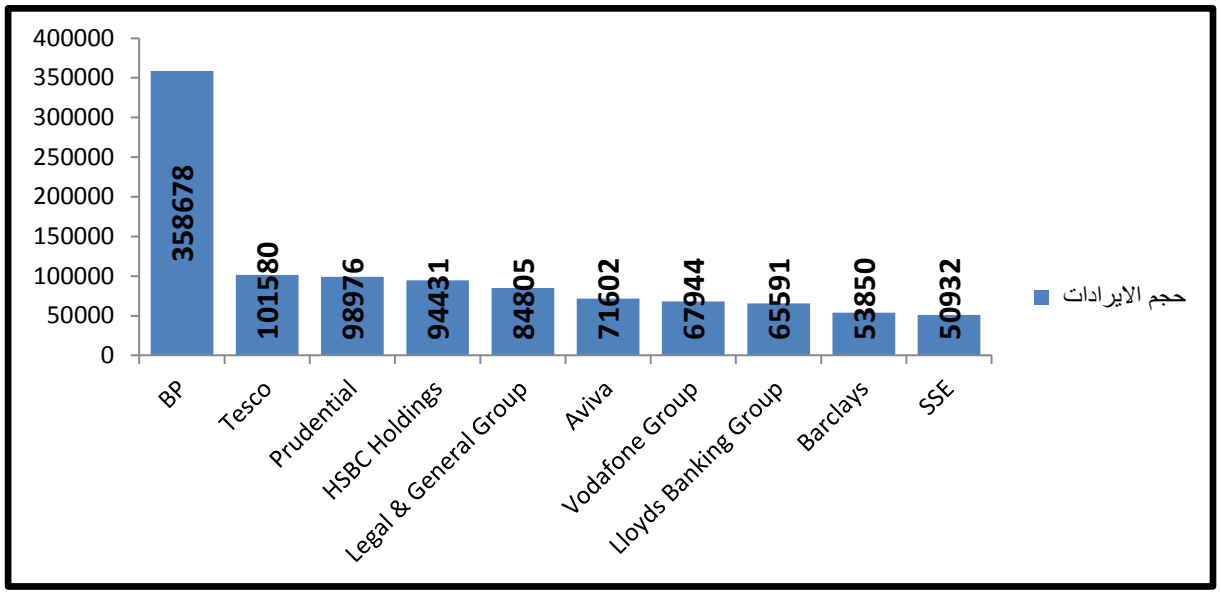

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–16) .

7– الشركات الفرنسية العالمية: تمتلك فرنسا سادس أكبر إقتصاد في العالم وثالث أكبر اقتصاد في أوروبا حسب الناتج المحلي الإسمي بقيمة (2.859 تريليون دولار) وعاشر أكبر اقتصاد في العالم من حيث معادلة القوة الشرائية، تساهم فرنسا بما يناهز ربع الإنتاج الفلاحي للإتحاد الأوربي محتلة بذلك المكانة الأولى أوربيا وتعد ثاني مصدر لمنتوجات الفلاحية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تتفوق فرنسا على الولايات المتحدة في إنتاج الحبوب والشمندر السكري والبطاطس والكروم كما تمتلك ثروة حيوانية مهمة، حيث بلغ تصدير القمح الفرنسي إلى خارج الإتحاد الاوربي نهاية 2014 حوالي (8.2 مليون طن)، كما تساهم فرنسا بسدس الإنتاج

[1]- أنظر الموقع : http://fortune.com/global500/hsbc-holdings-81/ تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

الصناعي للإتحاد الأوربي محتلة بذلك المرتبة الثانية أوربيا، والمرتبة الربعة عالميا، وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة والخدمات من حيث المساهمة في الناتج الداخلي وتشغيل اليد العاملة، وتشكل المنتوجات الصناعية الجزء الأكبر من الصادرات الفرنسية[1]، هذا وقد بلغت صادراتها حوالي (578.6 مليار دولار) عام 2013، متمثلة في الآلات ومعدات النقل، الطائرات والبلاستيك والكيماويات والأدوية والحديد والصلب والمشروبات، أما الزبائن الرئيسيين هم ألمانيا (16.7%)، بلجيكا (7.5%)، إيطاليا (7.5%)، إسبانيا (6.9%)، المملكة المتحدة (6.9%)، الزلايات المتحدة (5.6%) وهولندا (4.3%)، في حين بلغت وارداتها (659.8 مليار دولار) عام 2013، السلع المستوردة الآلات والسيارات والنفط ومعدات الطائرات والمنتجات البلاستيكية والكيميائية، وأهم الموردين ألمانيا (19.5%)، بلجيكا (11.3%)، إيطاليا (7.6%)، هولندا (7.4%)، إسبانيا (6.6%)، المملكة المتحدة (5.1%)، والصين (4.9%)[2].

الجدول رقم (2–17): ترتيب أقوى عشر شركات فرنسية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	TOTAL	الطاقة	212018	4244	229798	100307
02	AXA	المالية	161173	6664	1016417	96279
03	BNP PARIBAS	المالية	124333	208	2513925	179603
04	Societe Generale	المالية	118232	3571	1582782	153836
05	Credit Agricole	المالية	106198	3104	1922657	72567
06	Carrefour	تجارة بالتجزئة	101238	1656	55401	381227
07	GDF Suez	الطاقة	99073	3236	200006	152882
08	Électricité de France	الطاقة	96669	4909	324245	148024
09	Peugeot	المركبات وقطع الغيار	71111	-936	74061	189786
10	Groupe Auchan	الغذاء ومخازن الأدوية	70908	761	42572	330680

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 20–07–2015.**

[1]- أنظر الموقع: http://9alami.com/wp-content/uploads/2012/02/geographie_cours_10.pdf. الاطلاع يوم: 20–07–2015.

[2]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع: https://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89conomie_de_la_France تاريخ الإطلاع يوم: 20–07–2015.

عرفت الشركات الفرنسية حظورا عالميا منذ الأزل، وحسب مجلة فورتن لترتيب أقوى خمسمئة شركة عالمية نلاحظ ظهور الشركات الفرنسية في مقدمة الترتيب، بإعتبار فرنسا لها قاعدة صناعية متنوعة، خاصة في المناطق التي يوجد بها الطلب العالمي القوي مثل : البرازيل، الصين، الهند، روسيا ..الخ، وبهذا فإن فرنسا تعتبر رافعة تنموية حقيقية، وعاملا تنافسيا للشركات العالمية، فهي تظهر كثالث أكبر مستثمر دولي في العالم[1]، وتظهر شركة "توتال" كأكبر شركة فرنسية من حيث الإيرادات بالرغم من تدني أسعار النفط العالمية أدت إلى إنخفاضها 7% عام 2014، مما أجبرها إلى خفض حجم تكاليف الإستكشاف والإنفاق إلى 30% عام 2015، وتأتي "أكسا" كأكبر شركة تأمين فرنسية عالميا، وأرتفعت إيراداتها بشكل طفيف وحققت مبيعات تأمين جيدة في أسيا وأستفادة من إرتفاع سوق أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من تدني سعر صرف اليورو أمام الدولار، أما عن قطاع البنوك فتصدر البنك الفرنسي "بي أن بي باريبا" قائمة أكبر بنوك فرنسا ويعتبر أكبر بنك من حيث الودائع في منطقة اليورو وثاني أكبر بنك في أوربا من حيث الأصول والتاسع عالميا من حيث الإيرادات بقيمة (124.4 مليار دولار)، ثم يليه بنك "سوسيتي جنرال" بحجم إيرادات (118.2 مليار دولار)[2]، أما عن شركة "كارفور" فهي ثاني أكبر مجموعة لمنتجات التجزئة في العالم من حيث الدخل بعد وول مارت وتعمل كارفور بصورة رئيسية في أوروبا، الصين، البرازيل، الأرجنتين، جمهورية الدومنيكان وكولومبيا، وبعض بلدان أسيا والشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا، حيث اعتبارا من يونيو 2015، لدى مجموعة "كارفور" 11900 من المتاجر في أكثر من 30 بلدا[3]، وبلغ حجم إيراداتها (101.2 مليار دولار)، كما تظهر شركة صناعة السيارات "بيجو" ضمن قائمة الشركات العشرة الأوائل، حيث مع ثلاث علامات تجارية ذات الشهرة العالمية، بيجو، سيتروين ودي أس، باعت المجموعة أكثر من 2.9 مليون سيارة حول العالم في عام 2014، منها 42% خارج أوروبا[4]، وحققت إيرادات عام 2015 قدرها (71.1 مليار دولار)، ويمكن أن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل الموضح أسفله :

[1]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع: http://www.ambafrance-cn.org/Les-grandes-entreprises-francaises-tres-actives-a-l-international تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

[2]- أنظر الموقع: http://fortune.com/global500/ تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

[3]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع: http://www.carrefour.com/content/carrefour-stores-worldwide تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

[4]- للإطلاع أكثر أنظر الموقع: http://www.psa-peugeot-citroen.com/fr/groupe-automobile/presentation تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

الشكل رقم (2–16): ترتيب أقوى عشر شركات فرنسية عالمية حسب الإيرادات ضمن قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015 بالمليون دولار.

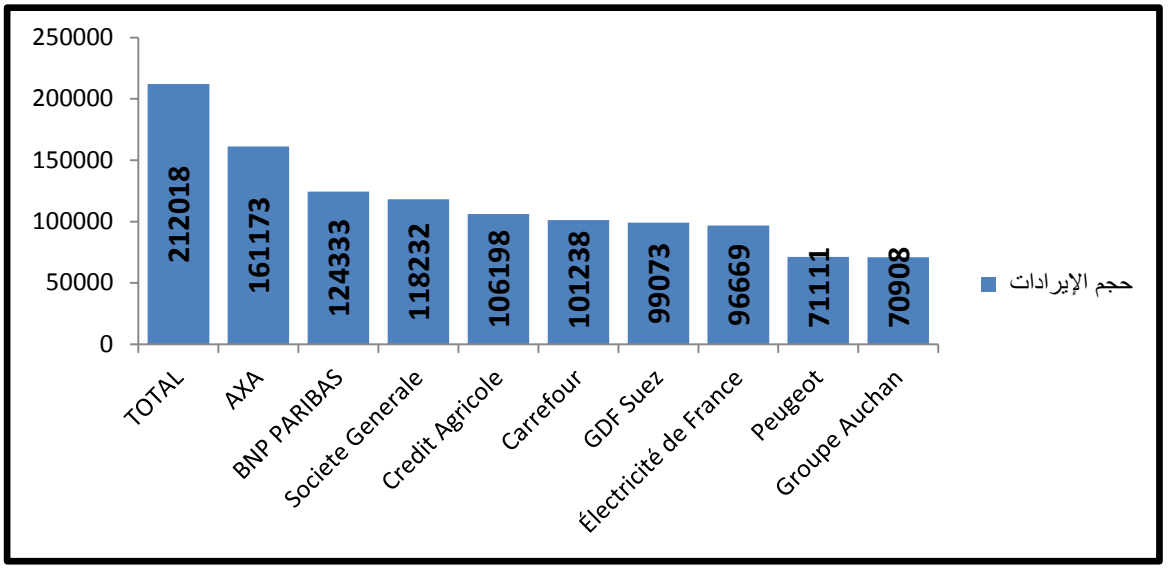

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–17) .

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات

ساهمت جاذبية القطاعات الإقتصادية إسهاما كبيرا في رسم معالم التوجهات الحديثة للشركات متعددة الجنسيات، من خلال تركيزها على القطاعات الأكثر أهمية وحداثة، وذلك ما نلاحظه بتنامي هذه الظاهرة وتعاظم دورها في الإقتصاد العالمي، بعمليات ومشاريع الإندماج والتملك، ولعلى عوامل جذب القطاعات ساهمت بشكل مباشر في تباين إنتشار الشركات متعددة الجنسيات بين الدول والمناطق، وخلق منافسة قوية في نوعية التوجه والتركيز على نطاق معين، وإنطلاقا مما سبق تؤكد الدراسات أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه نحوا قطاع الخدمات نظرا لجاذبيته العالية ويشمل القطاعات الفرعية الجاذبة حسب الاولوية (الفنادق والمطاعم، السياحة،تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، تجارة التجزئة والجملة، خدمات الأعمال، التشييد والمقاولات، خدمات الطاقة، البنوك والتأمين، النقل، التعليم والصحة)، أما عن قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الثانية من حيث الجذب ليشمل القطاعات الفرعية (المعدات الكهربائية والإلكترونية، الأدوات والمعدات، أشباه المواصلات، أجهزة ومعدات الحاسوب، معدات البناء، صناعة السيارات)، ويأتي قطاع إستخراج المواد الأولية بجاذبية أقل مسجلا تراجعا في عمليات إستغلال الأرض وباطنها وقد شمل القطاعات الفرعية الرئيسية (إستخراج النفط والغاز، المعادن والمنتجات الزراعية)[1].

[1]- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2004، ص: 133.

وتظهر قائمة 500 شركة التي توافرت حولها المعلومات حسب موقع "فورتين" وفق إجمالي الإيرادات لسنة 2015، الإبقاء على نفس التوجه القطاعي للشركات متعددة الجنسيات بأفضلية لقطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة التحويلية، فقطاع المواد الأولية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-18): توزيع أقوى الشركات العالمية متعددة الجنسيات وفق التوجه القطاعي وحسب قائمة أقوى 500 شركة عالمية لعام 2015.

القطاع	الخدمات	عدد الشركات	الصناعة التحويلية	عدد الشركات	المواد الإستخراجية	عدد الشركات
أنشطة القطاع	المالية (التأمينات والبنوك)	111	المركبات وقطع الغيار	34	إنتاج وتكرير الغاز والنفط الخام	92
	التجارة بالتجزئة	35	تكنولوجيا	32	المعادن	20
	الاتصالات	18	المعدات الصناعية	19	---	---
	وسائل النقل والشحن وخدمات البريد	20	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	16	---	---
	التجارة بالجملة	19	الطاقة	15	---	---
	الرعاية الصحية	23	المنتجات المنزلية	02	---	---
	الفنادق، المطاعم والترفيه	05	الفضاء والدفاع	11	---	---
	وسائل الإعلام والتسلية	04	الهندسة والبناء	13	---	---
	---	---	المنسوجات والالبسة	03	---	---
	---	---	المواد الكيميائية	08	---	---
المجموع	---	235	---	153	---	112

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :
http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.**

وبالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه فإن توزيع الشركات على القطاعات تظهر الأفضلية لقطاع الخدمات بحصة تقارب 47% من الشركات، فقطاع الصناعة التحويلية بحصة تقارب 30.6% من الشركات فقطاع المواد الأولية وثروات باطن الأرض بحصة تقارب 22.4% من الشركات البالغ عددها ضمن نفس القائمة المتوافر معلومات عنها، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2–17): توزيع أقوى 500شركة عالمية بالنسبة المئوية حسب أفضلية القطاع لعام 2015.

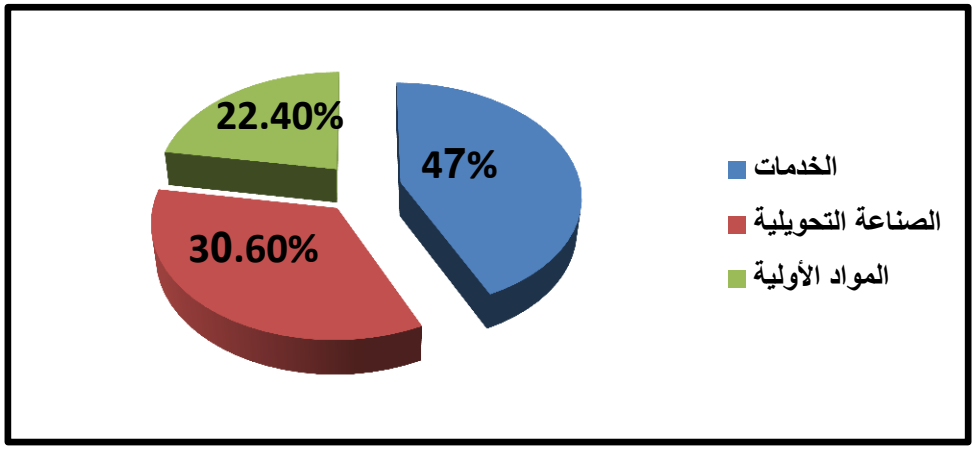

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2–18) .

وعرف توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى قطاع الخدمات إنخفاضا واضحا بداية من عام 2010 متأثرا بالأزمة المالية العالمية وقد إنخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال والتمويل والنقل والإتصالات والمرافق)، كما شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي أحد أكثر الإنخفاضات حدة[1]، وتبقى حصة قطاع الصناعات التحويلية في إستمرار وتزايد من هذه التدفقات على حساب حصص قطاع الخدمات وقطاع المواد الأولية.

وبناءا على ماسبق سنتطرق لعرض أقوى عشر شركات عالمية بالتركيز على القطاعات الإستراتيجية فقط وذلك بحسب كل قطاع من خلال التالي:

أ–قطاع الخدمات: إن هذا القطاع يعبر عنه بمدى هيمنة البنوك وشركات التأمين متعددة الجنسيات عليه إذ ظهر هذا النوع من النشاط كحتمية توسع وعالمية نشاط الشركات متعددة الجنسيات، من أجل تمويل وتسهيل المعاملات المالية الدولية، ولهذا سارعت الدول المتقدمة على إنشاء شبكات مالية ومصرفية عالمية تربط جميع نقاط العالم، كما يصاحبه أيضا شركات التجارة بنوعيها وأيضا شركات الرعاية الصحية والفندقة وغيرها من النشاطات الفرعية الرئيسية، وسنستعرض أهم القطاعات الخدمية حسب حجم الهيمنة والإنتشار من خلال التالي:

1- قطاع البنوك: وتظهر قائمة أقوى عشر بنوك عالمية من حيث الإيرادات وحجم الأصول ضمن قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015، سيطرة أربع بنوك صينية على المراكز الأولى متصدرة الترتيب عن

[1]- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

البنوك الأوربية، في حين حافظت البنوك الفرنسية والبريطانية على مراكزها دون تغيير، وحوت القائمة بنكين أمريكيين وبنكا واحدا يابانيا في المراكز العشرة الأولى، الجدول التالي يظهر ذلك أكثر:

الجدول رقم (2–19): ترتيب أقوى عشر بنوك عالمية متعددة الجنسيات وفق الإيرادات وحجم الأصول حسب قائمة أقوى خمسمئة شركة عالمية لعام 2015.

الرقم	إسم البنك	جنسية البنك	حجم الإيرادات	إسم البنك	جنسية البنك	حجم الأصول
01	Industrial & Commer. Bank of China	صينية	163174	Industrial & Commer. Bank of China	صينية	3322042
02	China Construction Bank	صينية	139932	China Construction Bank	صينية	2698924
03	Agricultural Bank of China	صينية	130047	HSBC Holdings	بريطانية	2634139
04	BNP Paribas	فرنسية	124333	Agricultural Bank of China	صينية	2574815
05	Bank of China	صينية	120946	JP Morgan Chase	أمريكية	2573126
06	Societe Generale	فرنسية	118232	BNP Paribas	فرنسية	2513925
07	Credit Agricole	فرنسية	106198	Bank of China	صينية	2458314
08	JP Morgan Chase	أمريكية	102102	Mitsubishi UFJ Financial Group	يابانية	2386371
09	Banco Santander	إسبانية	100706	Barclays	بريطانية	2117097
10	Bank of America Corp	أمريكية	95181	Bank of America Corp	أمريكية	2104534

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 20–07–2015.**

وأحتل "البنك الصناعي والتجاري الصيني" (ICBC) المركز الأول ضمن القائمة العشر الأوائل من حيث الإيرادات وحجم الأصول ولديه (462282) موظفا في جميع أنحاء العالم يعملون من خلال (17086) فرعا في الصين و(422) فرعا بالخارج، ليليه "بنك الإنشاء والتعمير الصيني" كثاني أكبر بنك في العالم من حيث الإيرادات وحجم الأصول، يوظف (372321) عاملا، كما له كثير من الفروع في العالم مثل: فرانكفورت وجوهانسبرج وسيول وسنغافورة وسيدني، أما "البنك الزراعي الصيني" فاحتل المركز الثالث من حيث الإيرادات والرابع من حيث حجم الأصول ويعد ثالث أكبر بنك في الصين، وله فروع متعددة في هونج كونج ولندن وطوكيو ونيويورك وسيدني وغيرهم، أنشئ البنك في 1949، يتنوع نشاط البنك بين القروض والتأمين والكروت الائتمانية والتمويل ، والخدمات المصرفية، أما بنك "أتش أس بي سي" فاحتل المركز الثالث من حيث حجم الأصول ضمن

القائمة، ويظهر البنك الأمريكي "جى بي مورجان شيس" كأكبر بنك في أمريكا، وهو شركة الخدمات المصرفية والمالية القابضة الأمريكية متعددة الجنسيات، ويمتلك البنك خمسة فروع في أمريكا، حيث بلغت القيمة السوقية للبنك ما يزيد عن (225.5 مليار دولار)، وتتعد أنشطته ما بين الإستثمارات والقروض والصناعات والبطاقات المصرفية والنقل والصحة وغيره، يعمل في البنك ما يقارب (241359) موظف، كما تظهر البنوك الفرنسية الثلاثة "بي أن بي باريبا" و"سوسيتي جنرال" وأيضا "كريدي أكريكول جروب" محافظتا على ترتيبها من حيث الإيرادات ليظهر بنك "بي أن بي" في المرتبة السادسة من حيث الأصول ويعمل لدى البنك (179603) موظفا كما يظهر البنك "ميتسوبيشي يو أف جى" ضمن القائمة بالمرتبة الثامنة من حيث حجم الأصول والذي يعتبر البنك الياباني الوحيد ويعمل لدى البنك (125739) موظف، أما عن "بنك أوف أمريكا" فسجل تراجعا في ترتيبه خاصة في إيراداته وحجم أصوله ليظهر في ذيل القائمة، ويعد ثاني أكبر بنك تجاري في أمريكا ويعمل لدى البنك (223715) موظفا[1].

2- **قطاع التجارة:** يعتبر قطاع تجارة بالتجزئة واحدا من أكبر القطاعات الإقتصادية في العالم ويمكن أن يكون أكثر القطاعات ربحية، وقد نما القطاع أكثر من بين عدد قليل من القطاعات العالمية الأخرى، حيث شهد ثورة في الآونة الأخيرة تطورا من محلات الزاوية أو ملتقى الشارعين التجارية المحلية في وقت مبكر سنة 1900 والتي هيمنت على المبيعات في المدن الكبرى في ذلك الوقت، إلى مواقع التجارة الإلكترونية التي تهيمن على أكثر مستخدمي ومتصفحي الويب، وبهذا قطع قطاع تجارة بالتجزئة شوطا طويلا في القرن الماضي، وتطورت مخازن الزاوية إلى متاجر كبيرة والتي بدورها أصبحت مراكز تسوق ضخمة خاصة في المدن الرئيسية وفي جميع أنحاء العالم، ولهذا سنلقي نظرة على اللاعبين الرئيسيين في قطاع البيع بالتجزئة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-20): ترتيب أقوى عشر شركات البيع بالتجزئة متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليار دولار.

الرقم	اسم الشركة	جنسية الشركة	حجم الايرادات	الرقم	اسم الشركة	جنسية الشركة	حجم الايرادات
01	Walmart	الولايات المتحدة	485.7	06	Lidl Stiftung	ألمانية	87.2
02	Costco	الولايات المتحدة	115.6	07	Home Depot	الولايات المتحدة	83.2
03	Kroger	الولايات المتحدة	108.5	08	Metro	ألمانية	83.1
04	Tesco	بريطانية	102.6	09	Target	الولايات المتحدة	73.9
05	Carrefour	فرنسية	101.2	10	Aldi	ألمانية	73

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :
http://www.forbes.com/global2000/list/#header:revenue_sortreverse:true
تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.

[1]- http://www.forbes.com/global2000/list/#industry:Major%20Banks تاريخ الإطلاع يوم: 25-07-2015.

والملاحظ من الجدول هناك خمس شركات من ضمن الأكبر عالمياً في قطاع التجزئة أميركية الجنسية، وهي "وول مارت" و"كوستكو" و"كروغر" و"هوم ديبوت" و"تارغت" وثلاث شركات من الأكبر عالمياً في التجزئة، هي من ألمانيا، وتشمل كلاً من "ليدل" و"ميترو" و"ألدي" وشركة بريطانية "تيسكو" والفرنسية "كارفور" ونستعرضها فيمايلي[1]:

تأسست "وول مارت سام والتون" في عام 1962 ولديها الآن عمليات في 27 بلدا مع أكثر من 11ألف متجر حول العالم، وهي تعمل مع 55 ماركة مختلفة في بلدان مختلفة من خلال شراكات مع شركات أخرى، وهو يعمل وفق مراكز التسوق ومحلات السوبر ماركت والمطاعم ومحلات الملابس والصيدليات والمتاجر، فضلا عن مختلف المواقع الإلكترونية للتجزئة الأخرى، مثل walmart.com و.samsclub.com، وهي أكبر شركة في العالم وأكبر صاحبة لقب في هذا القطاع حيث يعمل لديها أكثر من 2 مليون موظف، أما عن "كوستكو" فتعتبر ثاني أكبر متاجر التجزئة في الولايات المتحدة وفي العالم وهي حاضرة في أكثر من 8 بلدان أخرى، وتهدف الشركة لبيع منتجاتها بكميات كبيرة بسعر منخفض نسبيا، وتعتبر "كروجر" وهو عملاق متاجر التجزئة الأمريكية التي تعمل حاليا والمواد الغذائية بالتجزئة ومخازن الأدوية ومحلات متعددة الأروقة، محلات المجوهرات وغيرها، لديها العديد من الشركات التابعة التي تسمح لها بالعمل في جميع أنحاء العالم لوجود ما يزيد على 2600 مخزن وتعتبر الرابعة والخمسين أكبر شركة في العالم من حيث الايرادات، "هوم ديبوت" وتعتبر من متاجر التجزئة وتحسين المساكن الرائدة وتوفر لعملائها مواد البناء ومنتجات تحسين المنزل، ومنتجات الحديقة جنبا إلى جنب مع الخدمات المقدمة مثل دليل التركيب والإستشارات، حيث بلغ عدد المخازن لديها(2263 مخزن) في جميع أنحاء الولايات المتحدة والمكسيك وبورتوريكو، المتجر يعمل ضمن مباني ضخمة على غرار مستودع في المتوسط 105.000 قدم مربع، جناحها في الإنترنت يجذب ما يصل الى 120 مليون زائر سنويا، وتأتي "تارغت" ثاني أكبر سلسلة متاجر في الولايات المتحدة، وهي تعمل في أكثر من 1700 موقعا في الولايات المتحدة و 127 موقعا في كندا بالإضافة انها تبيع مجموعة من البضائع والمنتجات الغذائية المختلفة.

وتأتي "ليدل" العملاق الألماني هو الأخر في صناعة البيع بالتجزئة وكبير المنافسين في سلسلة سوبر ماركت التي تعمل على الصعيد العالمي، بوجودها في أكثر من 20 بلدا والتي إفتتحت متاجر تتجاوز 9800 متجرا، أما "مترو" وصفت بأنها واحدة من متاجر التجزئة الأكثر عولمة في العالم وتملك أكبر حصة سوقية في السوق المحلية الألمانية وهي تعمل في 25 دولة أوروبية و5 دول أسيوية وبلدا إفريقيا، لديها 384 محلات السوبر ماركت، 137 متجرا، و948 مخزن لإلكترونيات الإستهلاكية في جميع أنحاء العالم، "ألدي" هي أيضا ضمن سلسلة سوبر

[1]- http://listovative.com/top-15-worlds-biggest-retail-giants/ تاريخ الإطلاع يوم: 21-07-2015.

ماركت والمتاجر العالمية والتي تعمل في جميع أنحاء العالم في 18 بلدا مع أكثر من 9000 مخزن لإسمها، وهي واحدة من أكبر الشركات في العالم المملوكة للقطاع الخاص.

ب- قطاع الصناعات التحويلية: ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية ثانيا من حيث الجذب وتحديدا أنشطة صناعة الإلكترونيات والكمبيوتر والسيارات والصناعات الغذائية والإستهلاكية واسعة النطاق، إذ يلاحظ من خلال عمليات التملك والإندماج عبر الحدود للشركات متعددة الجنسيات مقدار ومدى الإهتمام بهذا القطاع بالرغم من الأضرار والانتكاسة التي شهدها بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، و فيما يلي سنحاول التركيز على الصناعات الأكثر إستقطابا وقوة خاصة قطاع السيارات والإلكترونيات من خلال التالي:

1- قطاع السيارات: ويعتبر هذا القطاع الأكثر تنافسية، حيث ذهبت صناعة السيارات من خلال التغير السريع وتنافسية الشركات الكبرى إلى أبعد الحدود، لذا نرى اللاعبين الكبار في هذا المجال يقاتلون من أجل حصة أكبر في السوق، خاصة في الوقت الحاضر، مما يعني ضرورة إدخال التقنيات الحديثة وضرورة التكامل بين أجهزة الكمبيوتر المتقدمة في السيارات، لإستخدامها في تحسين كل شيء من الملاحة وشحن البطارية وإلى الترفيه، جنبا إلى جنب مع السلامة العالية والموثوقة للسيارات، مع الحرص على تحسين الأداء والأناقة والراحة وكفاءة الطاقة وخفض الأثر البيئي، وستظل هذه من أولويات صناع السيارات مع حرصهم على تقديم المنتجات الأكثر شعبية، وفي الجدول التالي أقوى عشر شركات المصنعة للسيارات عالميا حسب الإيرادات لعام 2015.

الجدول رقم (2-21): ترتيب أقوى عشر شركات السيارات والمركبات متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليار دولار.

الرقم	اسم الشركة	جنسية الشركة	حجم الايرادات	الرقم	اسم الشركة	جنسية الشركة	حجم الايرادات
01	Volkswagen	ألمانية	268.5	06	Fiat Chrysler Automobiles	بريطانية	127.5
02	Toyota Motor	يابانية	252.2	07	Honda Motor	يابانية	117.1
03	Daimler	ألمانية	172.3	08	Nissan Motor	يابانية	106.7
04	General Motors	الولايات المتحدة	155.9	09	BMW	ألمانية	106.6
05	Ford Motor	الولايات المتحدة	144.1	10	SAIC Motor	صينية	99.5

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :
http://www.forbes.com/global2000/list/#header:revenue_sortreverse:true_industry:Auto%20%26%20Truck%20Manufacturers /**تاريخ الإطلاع يوم: 20-07-2015.**

والملاحظ من الجدول سيطرة الشركات الألمانية واليابانية الأمريكية على هذا النشاط، إذ تظهر شركة "فولكس واقن" عملاق صناعة السيارات الألماني أكبر دليل على ذلك حيث سجلت مبيعات 5.04 مليون سيارة خلال نصف السنة الجاري، ووصفت الشركة والتي تملك أحسن العلامات التجارية سمعتا "أودي" و"بورش" بأدائها المرضي بالرغم من البيئة الصعبة التي مرت بها، محققتا أرباحا 14.6 مليار دولار، وتوظف (592586عامل) وكان 2014 عاما جيدا حيث شهدت الشركة زيادة في المبيعات في أوروبا وأستراليا وأظهرت بعض النمو في أمريكا الشمالية، كما أعلنت الشركة مؤخرا أنها تخطط لإدخال خط من السيارات منخفضة التكلفة في الصين، والأسواق الناشئة الضخمة لصناعة السيارات[1]، شركة "تويوتا" ثاني أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم إذ تبيع سنويا أكثر من 10 ملايين سيارة وتنتج الشركة إلى جانب السيارات الصغيرة الحافلات والشاحنات، يبلغ عدد العاملين التابعين لها (344109عامل)، يتبع للشركة شركات سيارات أخرى بشكل كلي أو جزئي أبزرها "لكزس ودايهاتسو"[2]، كما حققت "دايملر" وهو صانع السيارات العالمية مبياعات أكثر من 2.5 مليون سيارة في عام 2014، وتعتبر دايملر، المجموعة المصنعة لميرسيديس، ثالث أكبر علامة تجارية فاخرة للسيارات، والذي يعتبر رمزا للأسلوب، والرفاهية والأداء والأناقة، تبدو الشركة غير راضية عن موقعها التجاري ولديها (279972 عامل) في جميع أنحاء العالم، أما عن الشركات الأمريكية "جنرال موتورز" والتي تنتج في 37 بلدا حول العالم حيث توظف (216000 عامل) في 396 موقعا للشركة، محققتا أرباحا قدرها 3.9 مليار دولار، ثم تأتي بعدها "فورد موتور" كقوة عالمية في صناعة السيارات بالرغم من إنخفاض حجم مبيعاتها مسجلتا أرباحا قدرها 3.2 مليار دولار وتوظف (187000 عامل) عبر مختلف أنحاء العالم، وتظهر شركة "فيات كرايسلر" تمتلك ماركات السيارات الفاخرة مثل فيراري، مازيراتي.. الخ وتوظف أكثر من (200000عامل)، أما سيارات "هوندا" أصبحت واحدة من ماركات السيارات الأكثر موثوقية، وبأسعار معقولة ومريحة، والتي تستهدف شريحة الطبقة الراقية في جميع أنحاء العالم، حيث سجلت مبيعات 1.3 مليون سيارة وتوظف (204730 عامل) في جميع أنحاء العالم، كما تعتبر "نيسان" واحدة من شركات صناعة السيارات الرائدة في العالم، لديها أيضا شراكة مع الفرنسية "رونو" عملاق صناعة السيارات، مما يجعل كلا قوة هائلة في هذه الصناعة لتبيع سياراتها تحت العلامات التجارية: نيسان، إنفينيتي، وداتسون، والتي هي في أنفسهم أسماء تجارية بارزة جدا في عام 2014 تم إنتاج أكثر من 5 ملايين وحدة من قبل الشركة، وتوظف (149388 عامل)، وتأتي "بي أم دبليو" الألمانية من الشركات الرائدة في سوق السيارات الفاخرة في أمريكا الشمالية وفي جميع أنحاء العالم، باعت الشركة أكثر من 2 مليون سيارة في عام 2014، وتتملك مصانع في 13 بلدا حول العالم وتوظف أزيد من (116324 عامل)، أما شركة "شنغهاي لصناعة السيارات" وهي أكبر منتج للسيارات في الصين لديها شراكات مع العديد من

[1]- للإطلاع أكثر أنظر الرابط التالي: http://money.cnn.com/2015/07/28/investing/volkswagen-toyota-biggest-carmaker/
تاريخ الإطلاع يوم: 30-07-2015.

[2]-أنظر الرابط التالي: http://www.dw.com/ar/tyota/t-18689966 تاريخ الإطلاع يوم: 21-10-2015.

العلامات التجارية الغربية، بما في ذلك جنرال موتورز وفولكس واجن، أنتجت أكثر من 5.4 مليون سيارة عام 2014، ويعمل ما يقرب (92484 عامل)[1].

2- **قطاع التكنولوجيا:** ويعتبر هذا القطاع الأكثر ديناميكيتا وإنفتاحا، حيث ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية اليوم يعتبر تطورا علميا هائلا لم يشهده من قبل، ليعكس مدى تفوق العقل البشري مساهما في تقارب المسافات والأزمنة وبسط نفوذ ومظاهر التحرر والعولمة، ولقد برعت شركات عالمية في تطوير هذا المجال إلى أبعد الحدود، بإختراع أجهزة متطورة وذات تقنية عالية متغيرة ومتجددة ومتنوعة كل حين، ولهذا ساهمة هذه الشركات بشكل كبير جدا في خلق أنماط وأنظمة معلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات متطورة، والجدول التالي يظهر اقوى شركات التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات لعام 2015.

الجدول رقم (2-22): ترتيب أقوى عشر شركات التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	جنسية الشركة	حجم الايرادات	الأصول	عدد الموظفين
01	Samsung Electronics	كوريا الجنوبية	195845	209666	307000
02	Apple	الولايات المتحدة الامريكية	182795	231839	97200
03	Hon Hai Precision Industry	تايوان	139039	77934	1060000
04	HP	الولايات المتحدة الامريكية	111454	103206	302000
05	IBM	الولايات المتحدة الامريكية	94128	117532	412775
06	Microsoft	الولايات المتحدة الامريكية	86833	172384	128000
07	Sony	اليابان	74724	132051	131700
08	Panasonic	اليابان	70169	49678	254084
09	LG Electronics	كوريا الجنوبية	57038	33729	83000
10	Intel	الولايات المتحدة الامريكية	55870	91956	106700

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 20-09-2015.**

ويظهر من الجدول أن شركة "سامسونغ" إحتلت الصدارة في هذا المجال وهي شركة متعددة الجنسيات تعمل في 4 صناعات أساسية وهي الإلكترونيات الإستهلاكية ومعدات الإتصالات وأشباه المواصلات والأجهزة المنزلية، وهي واحدة من أكبر الشركات مبيعا في عالم الهواتف المحمولة والتليفونات الذكية وسوق الكمبيوتر، وتقدر

[1]- أنظر الرابط التالي: http://www.mbaskool.com/fun-corner/top-brand-lists/13630-top-10-automobile-companies-in-the-world-2015.html?limitstart=0 تاريخ الإطلاع يوم: 21-10-2015.

قيمتها السوقية بـ199,4 مليار دولار، لتتراجع في حجم أرباحها بـ 20 مليار دولار بسبب انتقال قيادة الشركة المتعثرة، وتأتي "أبل" وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات تعمل في 4 صناعات وهي أجهزة الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر والإلكترونيات الإستهلاكية والتوزيع الرقمي، ويعتبر المنتج الأساسي لآبل هو (الأيفون والأيبود والأيباد وتلفزيونات أبل والأي أو إس)، وأطلقت "أيفون6" سنة 2014 وباعت 10مليون وحدة منه خلال ثلاثة أيام فقط، وقدرت قيمتها السوقية بـ741.8 مليار دولار، محققتا أرباحا صافية قدرها 45 مليار دولار[1]، "هون هاي" وهي شركة مختصة في صناعة الإلكترونيات الدقيقة بإسم "فوكسكون" ومقرها تايوان وقد لاقت رواجا كبيرا من خلال منتجاتها لشركتي "أبل أي فون" و"سوني بلايستيشن" توظف الشركة 1.06 مليون موظف يصنعون الأجهزة لمختلف الشركات التقنية حول العالم، شركة "هوليت-باكارد" معروفة أيضاً بالعلامة التجارية HP الخاصة، هي شركة أمريكية متخصصة في مجال الحاسوب، الشركة إكتسبت شهرتها حول العالم بواسطة طابعاتها وعتاد تخزين البيانات، والحواسيب الشخصية، والخوادم، وتطبيقات إدارة الشبكات التي تنتجها، وفي واحدة من أكبر عمليات الاستحواذ في التاريخ الحديث، قامت HP بشراء شركة "أروبا نتوركس" في صفقة تبلغ قيمتها 3مليار دولار، أما عن شركة "إي بي أم" الأمريكية فهي تقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك البرمجيات والحواسيب محققتا أرباحا تفوق 12 مليار دولار، شركة "ميكروسوفت" أكبر إسم في مجال صناعة البرمجيات وحلول تكنولوجيا المعلومات للأفراد والشركات العالمية بمنتجات مثل : الويندوز والسكيبي والإكس بوكس وإم إي أوفيس وإنترنت إكسبلورر، تقدر أرباحها ب 22 مليار دولار، و قيمتها السوقية ب 340,8 مليار دولار، "سوني" شركة يابانية متعددة الجنسيات تعمل في مجال الإلكترونيات الإستهلاكية وأشباه الموصلات وألعاب الفيديو ووسائل الإعلام والترفيه وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الإتصالات والخدمات المالية والتأمين والخدمات المصرفية والإئتمان المالي والإعلان والعروض الرئيسية لتقسيم الإلكترونيات الإستهلاكية، و تقدر قيمتها السوقية بـ 34,2 مليار دولار، أما شركة "بناسونيك" اليابانية تعمل في ثلاث صناعات وهي : الإلكترونيات الإستهلاكية وأشباه الموصلات والأجهزة المنزلية، وهي تحتل المرتبة الرابعة في العالم في تصنيع شاشات التلفزيون محققتا أرباحا قدرها 14.5مليار دولار، وتأتي شركة "أل جي" ضمن أقوى شركات إلكترونيات متعددة الجنسيات، تقدم منتجاتها من خلال: الإلكترونيات الإستهلاكية والمعدات المنزلية ومعدات الإتصالات، و هي تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم في تصنيع التلفزيونات والخامسة في التليفونات المحمولة، وفي الاخير شركة "إنتل" الأمريكية متعددة الجنسيات التكنولوجيا وتعتبر إنتل هي واحدة من أكبر شركات صناعة الرقائق الالكترونية أشباه الموصلات في العالم ، و قدرت أرباحها بـ 11.7مليار دولار بقيمة سوقية قدرت بـ 147.2مليار دولار[2].

[1]- http://www.forbes.com/sites/liyanchen/2015/05/11/the-worlds-largest-tech-companies-apple-beats-samsung-microsoft-google/ تاريخ الإطلاع يوم: 04-11-2015.

[2]- http://fortune.com/global500/ تاريخ الإطلاع يوم: 04-11-2015.

ج- قطاع المواد الإستخراجية: ويعبر عن هذا القطاع إلى مدى مساهمة الشركات العالمية في تنمية وتطوير الصناعة الإستخراجية، بالرغم من تدني عدد الشركات الناشطة في هذا المجال مقارنة مع قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية، إلا أنه وفي الأونة الأخيرة وما شهدته أسواق المواد الأولية وثروات الباطن من إنتعاش في أسعارها ليبلغ مستويات مرتفعة، أدى إلى تزايد وتدفق نشاط الشركات متعددة الجنسيات وإهتمامها أكثر بهذا القطاع، مما ساهم في زيادة حجم أصولها وأرباحها وايضا توزعها الجغرافي الكثيف، وهذا ما نراه في سيطرة كبرى الشركات العالمية التي تعمل في هذا المجال، خاصة شركات إستخراج النفط والغاز على المراكز الأولى عالميا من حيث الإيرادات، والجدول المبين أسفله يوضح ترتيب أقوى عشر شركات في مجال إستخراج النفط والغاز عالميا لعام 2015 حسب الإيرادات:

الجدول رقم (2-23): ترتيب أقوى عشر شركات إنتاج الغاز والنفط الخام متعددة الجنسيات عالميا وفق الإيرادات لعام 2015 بالمليون دولار.

الرقم	إسم الشركة	قطاع النشاط	حجم الإيرادات	حجم الأرباح	الأصول	عدد الموظفين
01	Sinopec Group	الصين	446811	5177	359182	897488
02	Royal Dutch Shell	هولندا	431344	14874	353116	94000
03	China National Petroleum	الصين	428620	16359	634811	1636532
04	Exxon Mobil	الولايات المتحدة الامريكية	382597	32520	349493	83700
05	BP	المملكة المتحدة	358678	3780	284305	84500
06	TOTAL	فرنسا	212018	4244	229798	100307
07	Chevron	الولايات المتحدة الامريكية	203784	19241	266026	64700
08	Phillips 66	الولايات المتحدة الامريكية	149434	4762	48741	14000
09	ENI	إيطاليا	147175	1712	176899	84405
10	Gazprom	روسيا	144408	4124	253591	459600

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الموقع :

http://fortune.com/global500/ **تاريخ الإطلاع يوم: 20-09-2015.**

قبل سنوات، كان يهيمن على صناعة النفط من قبل ما يسمى بـ "الأخوات السبع" – سبع شركات النفط المهيمنة في العالم، ومع مرور الوقت زادت حدة المنافسة بظهور لاعبين رئيسيين أخرين في هذه الصناعة بحيث إنخفض كارتل الثمانية الأقوى إلى خمس شركات بعد عمليات الإندماج، وأصبحت تعرف بالأخوات الخمس (إكسون موبيل–شل–شيفرون–بي بي–توتال)، لتتأثر هذه الصناعة بشكل كبير ليس فقط من قبل شركات النفط العالمية العملاقة ولكن أيضا بالشركات المملوكة الوطنية والتي تلعب دورا رئيسيا[1]، ويظهر الجدول المبين أعلاه أن الشركات الأمريكية النفطية مازالت تحافظ على الصدارة في مجال صناعة النفط، فشركة "إكسون موبي" هي ثاني أكبر شركة في الولايات المتحدة من حيث الإيرادات، ومع ذلك فقد انخفضت عائداتها بأكثر من 7 % عن العام السابق إلى جانب إنتاج النفط إنخفضت نفقات الإستكشاف اعتبارا من عام 2013، كانت الشركة تنتج حوالي 71.9 مليون برميل من الغاز الطبيعي و 13.2 مليون برميل من السائل الاحتياطيات المثبتة، اكسون لديها ثلاثة أقسام هي: التنقيب والإنتاج، والتكرير المواد الكيميائية من المنبع، هي أيضا أكبر شركة تكرير في العالم بطاقة تكريرية تبلغ نحو 5.5 مليون برميل يوميا، مع رويال داتش شل في المركز الثاني بطاقة تكريرية تبلغ حوالي 4.1 مليون برميل يوميا، أما عن "شيفرون" ثاني أكبر شركة نفط أمريكية، حيث تنشط في أكثر من 180 بلدا، بقوة إنتاجية تفوق 3.5 مليون برميل يوميا، وبسبب أنخفاض أسعار النفط خفظت الشركة 13% رأس المال والإنفاق الإستكشافي[2]، أما عن "فيليبس 66" إنخفضت إيراداتها بنسبة 7% عن العام الماضي لتتراجع لأسفل القائمة مرة أخرى، وذلك لخروجها بعد ثلاث سنوات من شركة "كونكو فيليبس" في حين يظهر العملاق الصيني بالشركتين المملوكتين للدولة "سينوبك" و"بتروشاينا" حيث لا يزال "سينوبك" أكبر شركة لتكرير النفط في آسيا إلا أنه بعد إنخفاض أرباحها بنسبة 30% في عام 2014 وسط انخفاض أسعار النفط، فشل الاستثمارات الخارجية، "بتروتشاينا" ومع ما يقرب من نصف مليون موظف، تعد من أكبر شركات النفط والغاز في العالم حيث تعمل الشركة في أربعة قطاعات(الإستكشاف والإنتاج، والتكرير والكيماويات وتسويق الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب)، وفي 9 أبريل 2014 تجاوزت بتروتشاينا اكسون موبيل كأكبر شركة للطاقة من حيث القيمة السوقية للمرة الأولى منذ عام 2010، ومن بين إجمالي أرباح الشركة، جاءت عن 86.5% من قطاع التنقيب والإنتاج في حين أن الباقي جاء من وحدات الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب، وتسعى الحكومة الصينية لفكرة الجمع بين شركات الطاقة في البلاد، كأحد الخيارات التي يجري النظر فيها هو إندماج شركة النفط الوطنية الصينية مع منافسه المحلي سينوبك من أجل المنافسة مع أمثال اكسون موبيل وشل، أما عن شركة "شل" واحدة من شركات النفط الأكثر احتراما في العالم، وجاءت في المرتبة الثانية في قائمة 500 فورتشن جلوبال عام 2015، بالرغم من أن

[1]-للإطلاع أكثر أنظر https://www.linkedin.com/pulse/best-technological-innovation-being-used-top-20-oil-gas-al-saud تاريخ الإطلاع يوم: 04-11-2015.

[2]- أنظر http://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/A-Closer-Look-At-The-Worlds-5-Biggest-Oil-Companies.html تاريخ الإطلاع يوم: 04-11-2015.

الشركة قد سجلت انخفاضا كبيرا في أرباحها بنسبة 40% ، ويرجع ذلك لإنخفاض حجم مبيعاتها بـ6.7% عن العام السابق، ومع ذلك فالشركة تعتزم الاندماج مع منتج الغاز مجموعة BG البريطانية بـ 70 مليار دولار وتعتبر هذه هي أول عملية استحواذ كبيرة في صناعة النفط والغاز هذا العام، مما ستجعل "شل" أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم[1]، شركة "BP" عملاق النفط والغاز البريطاني كونها جزءا لا يتجزأ من مجموعة "شركات النفط الكبرى" بوجود عمليات في حوالي 80 دولة، بحيث توفر لعملائها الوقود وزيوت التشحيم والمنتجات البتروكيماوية، قد انخفضت عائداتها بنسبة 9.5% إلى 359 مليار دولار عن العام الماضي، كما شكلت تقلبات الأسعار عبئا على صناعة الطاقة، بتراجع أرباحها أيضا إلى 3.8 مليار دولار بعدما سجلت 23.4 مليار دولار في العام السابق، وبما أن "BP" حاصلة على حصة 19.75% في شركة "روسنفت" الروسية، ما يجعلها المستفيد من مشاريع واسعة مستقبلا في روسيا، حيث وقعت"BP" وشركة "روسنفت" إتفاق على مشروع طويل المدى للإستكشاف والتطوير في منطقتي "فولقا- الاورال" في روسيا، هذا بالإضافة إلى الاتفاق الذي يُمكن التعاون الفني بين الشركتين في قطاع المنبع والمصب[2]، وتظهر شركة "إيني" الإيطالية للنفط والغاز ، والتي تعتبر أكبر شركة صناعية في إيطاليا بقيمة سوقية 64.2 مليار دولار. والشركة لديها قاعدة عملاء أكثر من 2600 بما في ذلك شركات توليد الطاقة والموزعين وتجار الجملة، وبلغت المبيعات في 2012 حتي 95.32 مليار متر مكعب، هذا وقد إكتشفت الشركة أحد أكبر حقول الغاز في العالم، قبالة السواحل المصرية في البحر الأبيض المتوسط على عمق 1450 مترا تحت سطح الماء على مساحة 100 كم مربع، بحيث يحوي الحقل إحتياطات تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وهو ما يعادل نحو 5.5 مليار برميل من النفط[3]، أما عن شركة "غاز بروم" والتي صنفت في ذيل قائمة العشرة الآوائل تعتبر أكبر شركة روسيا تنتج الغاز الطبيعي في العالم، حيث أنتجت الشركة حوالي 482 مليون برميل من النفط، وبإنتاج الغاز الطبيعي بلغ بما يعادل نحو 104 مليون برميل من النفط وتمتلك الشركة عمليات الإنتاج في روسيا والعراق وفنزويلا وعدة بلدان أخرى. وهي تعمل بأربع مصاف في روسيا وآخرى في روسيا البيضاء بما يقرب 1750 محطة خدمات، وتتطلع الشركة إلى بناء خطوط أنابيب جديدة لتوسيع نطاق أعمالها إلى الأسواق المتعطشة للطاقة الجديدة التي ترغب في الاستفادة من إحتياطيات أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم[4].

[1]-نفس المرجع.

[2]-أنظر : http://fortune.com/global500/bp-6 /

[3]- أنظر: http://www.cnbc.com/2015/08/30/eni-makes-huge-natural-gas-deposit-find-off-egypts-coast.html تاريخ الإطلاع يوم: 04-11-2015.

[4]- أنظر: http://www.investopedia.com/articles/markets/100515/5-biggest-russian-oil-companies.asp تاريخ الإطلاع يوم: 04-11-2015.

خلاصة:

تعبر الشركات متعددة الجنسيات عن الإستثمار الأجنبي المباشر كمؤسسة تبعث وتخترق الأقاليم والقارات، من خلال تمويل وزيادة تدفق إستثماراتها لتغطي العجز الحاصل في الإستثمارات المحلية لتدفع التنمية الإقتصادية في البلدان التي تعاني النقص خاصة البلدان النامية منها، ولهذا فإن الشركات متعددة الجنسيات ساهمت بشكل كبير في السيطرة على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إمتلاكها الكامل أو المشاركة في إدارة المشاريع الإستثمارية، بالإضافة إلى تحسين نوعية الاستثمار الموجه بجلب موارد مالية وتكنولوجية وإبتكارات متطورة مست جميع المجالات في الدول المضيفة.

ولأن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت لها أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية، من خلال تأثيرها الكبير على النظام الإقتصادي العالمي، شكلت بعدا إقتصاديا دوليا هاما، يساير التطورات والتغيرات الإقتصادية الحاصلة زمانيا ومكانيا، بحيث أصبحت اليوم تشكل القوة المحركة والمؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الإقتصادية من خلال سيطرتها وتحكمها على أهم النشاطات في الإقتصاد العالمي، والتي ساهمت في تعظيم المنفعة والمصلحة الإقتصادية بينها وبين الإقتصاد المضيف، من خلال دفع التنمية، وزيادة الدخل الوطني لهذه البلدان، وايضا زيادة القدرة التنافسية بينها وبين الشركات المحلية، وتحقيق فوائض في الميزان التجاري وتقليل عجز ميزان المدفوعات، وخلق مناصب عمل وزيادة كفاءة اليد العاملة، وبالمقابل لاشك أن يكون هناك اثارا سلبية منجرة عنها، وتختلف درجة وعمق ووقع هذه الأثار حسب طبيعة وبنية إقتصاد البلد المضيف.

إن تزايد عدد الشركات متعددة الجنسيات وإنتشارها عبر القارات، رسم بشكل مباشر معالم الهيمنة الإقتصادية للدول المتقدمة الداعمة لها أو بالأحرى مصدرها الأم، وهذا يعكس مدى القوى الإقتصادية التي تلعبها الشركات متعددة الجنسيات في تحريك الإقتصاد العالمي، أو بالأحرى يظهر مدى سعيها لصناعة جغرافية إقتصادية عالمية من خلال تعدد جنسيتها، كذلك سعيها نحوا تعظيم حضورها وقدرتها في إنجذابها للقطاعات الأكثر إستراتيجية بما يخدم مصالحها الخاصة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة: مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)

تمهيد :

يعتبر قطاع المحروقات بالجزائر من بين القطاعات الأكثر أهمية، لكونه القطاع الإستراتيجي الممول المباشر للإقتصاد الجزائري والذي يدعم المسار التنموي في البلاد، بتمويل إيرادات الدولة الجزائرية وتأمين إحتياجاتها من مشتقات المحروقات، وبفضل عائدات الطاقة والدور الذي يلعبه قطاع المحروقات بالجزائر ساعد بإمتلاك الجزائر قاعدة إقتصادية متينة وجعلها من بين الدول الأكثر فعالية منتجة ومصدرة للطاقة في المنطقة، ولهذا كان أمام الجزائر تحدي كبير في فرض مكانتها كأكبر مورد للمواد الطاقوية، وذلك تلبيتا للطلب المتزايد لهذه المواد خاصة من دول جنوب أوربا، لهذا عمدت الجزائر على وضع ورسم سياسة توفر من خلالها وتسد حجم الطلب المتزايد، بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع وأيضا فتح الفرصة للشركاء الأجانب في السعي لتطوير وتنمية قطاع المحروقات بما يتماشى مع خدمة ومصالح الطرفين، وذلك بوضع قوانين وتحفيزات ساهمت بشكل مباشر في دخول الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع.

ولهذا الغرض سنقوم بالتطرق لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال إبراز أثره ووقعه على تنمية الإقتصاد الجزائري، من خلال توزيعه الجغرافي والقطاعي فيه، ثم ننتقل لدور الشركات الأجنبية البترولية في قطاع المحروقات من خلال أيضا ولوجها لهذا القطاع عبر بوابة الشراكة بتوقيع عقود شراكة وظفرها بمناقصات ومشاريع عمل في ذات القطاع سواءا تعلقت بالبحث أو الإنتاج أو التطوير وإظهار مدى مساهمتها المالية عبر تطور حجم إستثماراتها.

ومن أجل توضيح ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفعالية والإنجازات؛

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات وخيار الشراكة في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر؛

المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر المكاسب المحققة وأفاق المساهمة.

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفعالية والإنجازات

لقد سمح الإستقرار الإقتصادي والأمني في الجزائر من خلق نتائج ومؤشرات إيجابية ساهمت في تحسين صورة المناخ الإستثماري للبلاد، وبالتالي السماح بتوطين عدد كبير من الإستثمارات الأجنبية، والتي مست جميع جوانب وقطاعات الإقتصاد الجزائري، حيث تلقت الجزائر حوالي أكثر من 68 مليار دولار كأستثمار أجنبي مباشر خلال الفترة الممتدة من 2003-2015 وأصبحت السوق الجزائرية أكثر جذبا للإستثمار الأجنبي علما أنه قد تم إنجاز حوالي 15 ألف مشروع خلال نفس الفترة، لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وحجم إنجازاته وأيضا توزيعه الجغرافي والقطاعي.

المطلب الأول: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر

بإعتبار الجزائر جزء من المنطقة العربية ومن الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، فإنها تسعى كأي دولة لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى أراضيها من أجل تنمية إقتصادها أكثر، وتحقيق الرفاهية والإزدهار في جميع قطاعاتها، والملاحظ في الأونة الأخيرة هو تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مما غدت الجزائر ضمن الدول الأوائل في إفريقية والدول العربية، إلا أن تدفق هذه الإستثمارات لايزال ضعيفا، مقارنة مع حجم تدفقها عالميا وجهويا، ويمكن قراءة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة، الدول النامية والدول العربية ومقارنتها بالتدفقات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة مابين (2003-2014).

الوحدة: *بالمليار دولار

**** بالمليون دولار**

السنة / الدول	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدول المتقدمة*	388	424	621	986	1320	1027	613	696	880	517	566	499
الدول النامية*	194	280	335	432	589	668	530	637	725	729	778	681
الدول العربية*	16	25.2	47.6	71.6	82	97.6	82.4	68.7	46.4	52.9	48.5	43.9
الجزائر**	638	882	1145	1795.4	1661.8	2632.1	2746.2	2300.2	2580	3052.3	2661.1	1488

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص: 71. أما عن بيانات دولة الجزائر مؤخوذة من تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها عن نفس المؤسسة، العدد الفصلي الثاني للسنة الثالثة والثلاثون (أبريل-يونيو 2015)، ص: 15.

والملاحظ من الجدول فقد شهدت تدفقات الإستثمار الجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014 وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008، وقد مثلت الإستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار و6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث إرتفعت بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.8% عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3.2% عام 2013 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة مابين عامي 2000 و2014 نحو3.5% [1].

أما عن الجزائر شهدت وتميزت الفترة بعد عام 2001 بزيادة ملحوظة في الاستثمار الأجنبي المباشر وهو نفس العام الذي منحت فيه الحكومة الجزائرية حوافز ضريبية للمستثمرين، بالإضافة الى التدفق الذي تحقق بعد عام 2002 بسبب بيع رخص للمستثمرين الأجانب للهاتف المحمول وبالأخص لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركة صناعة الحديد والصلب الحجار للشركة الهندية "Esbat"، ثم عادت وأرتفعت إلى 882 في عام 2004 بسبب عمليات بيع الترخيص الثالث لشركة الإتصالات الوطنية الكويتية، وبالتالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2001 و2002 و2004 جاء معظمهم من قطاع الإتصالات[2]، يظهر مما سبق أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، ضلت دون المستوى المطلوب، حيث لم تتعد قيمتها الـ3052.3 مليون دولار أمريكي كأعلى مستوى بلغته خلال الفترة الممتدة مابين 2000 و2014، وذلك سنة 2012، كما تميزت أيضا بالتذبذب وعدم الإستقرار، والملاحظ في السنوات الأخيرة، كان هناك إنخفاض حاد في الإستثمارات الأوروبية مع تزايد الإهتمام من طرف المستثمرين الخليجيين، لذلك إعادة توجه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو السوق المحلية هو أيضا ملحوظ مع إزدهار مشاريع التنمية في النقل والبنية التحتية وتوفرها بالموارد الطبيعية وإستقرارها إقتصاديا، خاصة وقد إجتذبت الجزائر مستويات متزايدة من الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، بالرغم من فرض قاعدة 51/49، الأمر الذي يحد من مشاركة المستثمر الأجنبي في الشركات المحلية إلى 49%، كما يلزم الآن أيضا من مقدمي العروض الخارجية للحصول على عقود العامة العثور على شركاء محليين، إلا أنها سجلت انخفاض حاد بعد عام 2012، لهذا تحاول السلطات والتي لا تزال بحاجة إلى إحراز تقدم بتحسين مناخ الإستثمار، حيث إحتلت الجزائر المرتبة 154 من بين 189 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015 الصادر عن البنك الدولي، وهو ما يعني أنها فقدت 7 أماكن مقارنة بعام 2014 ويرجع ذلك هو أن المستثمرين أصبحو أكثر حذرا بعد حادثة احتجاز الرهائن 2013 في موقع الغاز عين أميناس

[1]- **تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2015** عن المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص: 72.

[2]- Abdulghader Ali, **The Impact of Foreign direct investment (FDI) on economic growth in Algeria**, Dissertation Thesis, Department of Economics, Faculty of Economics and Management, Czech University of Life Sciences Prague, Prague, 2014, p: 110.

(حقل نفطي كبير اكتشف في ديسمبر 2013) مما أسفر عن 40 إصابة، والذي كان من الواجب أن تجتذب مستثمرين جدد، لهذا فإن تطوير حقول النفط والغاز المتبقية تتطلب تدفق كبير من الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة، بالإضافة إلى ذلك بدأ بناء مجمع مصانع الحديد في أوائل عام 2015، مع قطر القابضة 49% من رأس المال في المشروع والتي تقدر بنحو 2 مليار يورو[1].

ضعف هذه التدفقات يؤكده من جهة أخرى ترتيب الجزائر ضمن مجموع الدول العربية المتلقية لهذا النوع من الإستثمارات، ومع ذلك فقد أحرزت تقدما عام 2014 حيث جاءت في المرتبة الثامنة بعد كل من: الإمارات، السعودية، مصر، العراق ، المغرب، لبنان، الأردن، بعد أن كانت في المرتبة العاشرة في السنوات الماضية ويمكن توضيح ترتيب الجزائر ووضعها المقارن بالنسبة للدول العربية أعلاه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): ترتيب الجزائر إلى مجموعة من الدول العربية فيما يخص تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة لسنة 2014 بالمليون دولار.

الدولة / السنة	الإمارات	السعودية	مصر	العراق	المغرب	لبنان	الأردن	الجزائر
2014	10066	8012	4783	4782	3582	3070	1760	1488

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 74.

يظهر من الجدول السابق أن نسبة المتدفق الوارد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر مقارنة بالمتدفق منها إلى مجموع الدول العربية يبقى ضعيفا مثلما سبقت الإشارة، حيث قدرت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر مثلا سنة 2014، بقيمة قدرها 1488 مليون دولار أمريكي من مجموع 43892 مليون دولار المتدفق إلى مجموع الدول العربية لنفس السنة، وهذا بنسبة 3.4% من مجموع المتدفق إلى مجموع الدول العربية لسنة 2014[2].

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويمكن قراءة مصدر تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من خلال حجم إستثمارات كل منطقة من العالم، متمثلة في توزع الدول المختلفة بحسب عدد شركاتها ومشروعاتها ويظهر ذلك من الجدولين التالي:

[1]- للإطلاع أكثر أنظر: https://en.santandertrade.com/establish-overseas/algeria/foreign-investment تاريخ الإطلاع يوم : 2015-11-08.

[2]- تقرير مناخ الإستثمار للدول العربية 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

الجدول رقم (3-3): الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب المنطقة خلال الفترة (2002-2013).

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دينار جزائري	النسبة من القيمة الإجمالية للإستثمار الأجنبي بـ%	عدد مناصب الشغل	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل بـ%
أوربا	257	521531	25.79	48408	51.47
دول الإتحاد الأوربي	205	444845	21.99	37069	39.41
أسيا	34	98580	4.87	5103	5.42
أمريكا	10	61850	3.05	3473	3.69
الدول العربية	154	1237112	61.17	35230	37.46
إفريقيا	1	1000	0.04	30	0.03
أستراليا	1	2974	014	264	028
شركات متعددة الجنسيات	11	99117	4.90	1535	1.63
المجموع	468	2022164	100	94043	100

المصدر : **http://www.andi.dz/index.php/en/bilan-des-investissements**

تاريخ الإطلاع يوم: 10-11-2015.

ويظهر الجدول أعلاه أن النسبة الكبيرة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة توزعت بين ثلاث مجموعات هي:

- الدول العربية بمبلغ 1237112 مليون دج، بعدد مشاريع الاستثمار إحتلت المرتبة الثانية بـ154 مشروعا بعد الدول الأوروبية و جاءت على رأسها أهم الدول منها: الإمارات بإستثمارات قدراها 15280 مليون دولار بـ 26 مشروعا ثم تليها مصر بـ 4178 مليون دولار بـ11 مشروعا فقطر بمبلغ 2150 مليون دولار بمشروعين إلى الجارة تونس بـ 1132 مليون دولار بـ 22 مشروعا ثم السعودية وليبيا والمغرب بمبالغ معتبرة.

- الدول الأوروبية بمبلغ 521531 مليون دج، والتي حازت على 257 مشروعا إستثماريا من مجموع 468 مشروعا المتدفقة، حيث تستحوذ منه دول الإتحاد الأوروبي على أكبر التدفقات الإستثمارية المقدرة بـ444845 مليون دج، ممثلة بـ 205 مشروعا وجاءت على رأس هذه الدول إسبانيا بإستثمارات قدرها 7860 مليون دولار ممثلة بـ24 مشروعا، ثم فرنسا بـ 5950 مليون دولار بـ81 مشروعا، فسويسرا 4538 مليون دولار بـ 12 مشروعا، إلى المملكة المتحدة 3738 مليون دولار بـ 24 مشروعا ولوكسمبورغ بإستثمار قدره 2447 مليون دولار ممثلا بـ 3مشاريع[1]، بالإضافة الى دول أوربية أخرى كألمانيا وإيطاليا وإيرلندا.

[1]- تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني للسنة الثالثة والثلاثون (أبريل-يونيو 2015)، الكويت، ص: 15.

- الدول الأسيوية بمبلغ 98580 مليون دج، جاءت على رأسها الفيتنام بمبلغ قدره 4743 مليون دولار ممثلة بمشروعين تلتها الصين بمبلغ 2658 مليون دولار بـ 12 مشروعا ثم روسيا بإستثمارات قدرها 1346 مليون دولار بأربع مشاريع ثم تتبعها كل تركيا وسنغافورة وإيران وميانمار، أما التدفقات الأخرى فقد وزعت بين باقي بلدان العالم.

الجدول رقم (3-4): الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الدول خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015).

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	المبلغ بالمليون دولار
01	الإمارات	25	26	11561	15280
02	إسبانيا	20	24	6702	7860
03	فرنسا	62	81	10011	5950
04	سويسرا	7	12	5874	4538
05	مصر	9	11	7350	4178
06	المملكة المتحدة	18	24	2033	3738
07	الولايات المتحدة	31	34	3210	3303
08	الصين	12	12	9566	2658
09	قطر	2	2	3089	2150
10	تركيا	5	5	4628	1941
11	تونس	17	22	2018	1132
12	دول أخرى	98	122	27111	15312
	المجموع	306	375	93153	68040

المصدر : من تجميع الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم (04) .

ويرجع سبب إرتفاع حصة الدول العربية مقارنة بباقي العالم وجهاته الأخرى في مجموع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر إلى عوامل عدة، أهمها وضع الاقتصاد العالمي ومستوى الاضطراب الذي ميزه خلال السنوات الأخيرة، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع في درجة المخاطرة ومنه توجه أصحاب رؤوس الأموال إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر استقرارا، ونشير هنا إلى أن هذا العامل لم يساهم فقط في تحول إتجاهات تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار البيني العربي فقط، وإنما في تغير اتجاهات تدفق رؤوس الأموال العربية كذلك، ومن بين العوامل الأخرى التي ساعدت على ارتفاع حصة الاستثمارات العربية إلى مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، القرب الجغرافي واللغوي والعقائدي وغيرها من العوامل الأخرى .[1]

[1]- ريال زوينة، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثراها الإقتصادية على البلدان النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص:335.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان للإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف على إختلافها وتنوع مجالاتها، التي أبرمتها الجزائر مع مجموع الدول العربية الأثر البارز في ذلك، كما كان للتوجهات الإتحادية والتكاملية في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك الأثر الحسن كذلك، أما الدول الأسيوية فجاءت في المرتبة الثالثة من حيث إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر والثالثة أيضا من حيث عدد المشاريع، ومن أهم الدول الأسيوية المستثمرة في الجزائر، الهند والصين وذلك في قطاعي الصناعات الحديدية، والبناء والأشغال العمومية.

أما الدول الأوروبية فيمكن تبرير ترتيبها المتقدم من حيث عدد المشاريع، بجملة من الأسباب، أهمها إتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي والإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم إبرامها بين الطرفين والمتعلقة أساسا بالإستثمار ومنع الإزدواج الضريبي، بالإضافة إلى عوامل أخرى يأتي على رأسها تحويل بعض أجزاء المديونية الخارجية إلى مشاريع إستثمارية، ومن جهة أخرى العامل الجغرافي وماله من أثر حسن على تكاليف عمليات الإستثمار والأنشطة الأخرى المرتبطة بها.[1]

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويمكن أن يتضح ذلك من خلال توزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد الجزائري ولذلك سنعرض بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، لتوزع الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات المهمة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): توزع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة على أهم القطاعات الإقتصادية الجزائر خلال الفترة (2002-2012).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع %	المبالغ المحققة بالمليون دج	النسبة من إجمالي المبالغ المحققة %
الصناعة	220	53.66	599200	74.61
الخدمات	97	23.65	167118	20.81
البناء والأشغال العمومية والهيدروليك	63	15.36	12082	1.5
النقل	16	3.9	3991	0.49
الفلاحة	6	1.46	887	0.11
الصحة	5	1.21	6192	0.77
السياحة	3	0.73	13587	1.69
المجموع	410	100	803057	100

المصدر : http://www.andi.dz/index.php/en/bilan-des-investissements تاريخ الإطلاع يوم: 10-11-2015.

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 335.

والملاحظ أن الإستثمارات تنجذب بالدرجة الأولى للقطاع الصناعي والذي إحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع والمبلغ المحقق، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 220 مشروع، بقيمة إجمالية قدرت بـ 599.2 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 74.61% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، ثم تلى ذلك قطاع الخدمات بقيمة 167.1 مليار دينار جزائري، ممثلا بـ 97 مشروع، وهو ما يمثل أزيد من 20% من إجمالي التدفقات الواردة، ليأتي فيما بعد قطاعي السياحة والبناء والأشغال العمومية بنسب متقاربة، تزيد قليلا عن 1.5% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبـ 3 و63 مشروع على التوالي، وبقيمتي 13.58 و 12.082 مليار دينار جزائري على التوالي، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 1.37% فقط، فتتقاسمها باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الصحة بنسبة 0.77%، و بخمسة مشاريع، و بقيمة 61.9 مليار دينار جزائري، ثم قطاع النقل بنسبة 0.49%، وفي الأخير قطاع الفلاحة بنسبة 0.11%، مسجلا بذلك قيمة 0.887 مليار دينار جزائري.

وبالتدقيق أكثر في توجه هذه الإستثمارات نحو قطاعات معينة، نجد أن هذه الإستثمارات تتركز في صناعات معينة لهذا نرى 410 مشروع إستثماري أجنبي تم إنجازه بـ803 مليار دج أي 3/1 من الإستثمارات المنجزة، بإستحداثها 959 42 منصب شغل، أي بنسبة 14%، يأتي إختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا (بنسبة 56%حسب العدد، 74% حسب قيمة التمويل و57% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط الأخرى، كما توجد أيضا مجالات أخرى للإختيار في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية والهيدروليك كلها على حد سواء حسب عدد المشاريع، ثم النقل والسياحة (5% كلها على حد سواء حسب مناصب الشغل المستحدثة)، هذه القطاعات الأربع تساهم جميعها بحوالي 41% مقارنة مع الهيكل الإجمالي، القطاعات الأقل تقسيما أو الأقل استثمارا من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة و الصحة يمكن عد المشاريع فيها بالوحدة، باختصار، هذا يعكس نواح عديدة من التذمر العام للمستثمرين الأجانب الراغبين في العمل في المشاريع الصناعية، ذات القوة الإضافية والمربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في الزراعة ،السياحة والصحة[1]، وبالنظر إلى حجم الإستثمارات الواردة إلى الجزائر بحسب تقرير الإستمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها عن مؤسسة ضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات يظهر توزعها الى القطاعات الأكثر الملائمة مع طبيعة ورغبة المستثمر الأجنبي، الجدول التالي يوضح ويشرح ماتم طرحه أكثر.

[1]- للإطلاع أكثر أنظر: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements تاريخ الإطلاع يوم:08-11-2015.

الجدول رقم (3-6): الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة ما بين (جانفي 2003 وماي 2015).

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	المبلغ بالمليون دولار	النسبة من الإجمالي%
01	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6489	19130	28
02	المعادن	17	21	16486	14371	21
03	العقارات	14	19	14199	13343	20
04	المواد الكيميائية	12	14	3863	7294	11
05	الفنادق والسياحة	8	12	5826	2678	4
06	البناء ومواد البناء	9	14	3726	2238	3
07	خدمات الأعمال	39	39	1814	1599	2
08	صناعة المعدات الاساسية للسيارات	20	28	14728	1252	2
09	المنسوجات	9	9	3678	997	1
10	التخزين	2	3	1786	858	1
	قطاعات أخرى	159	188	20558	4282	6
	المجموع	306	375	93153	68040	

المصدر : تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني للسنة الثالثة والثلاثون (أبريل-يونيو 2015)، الكويت، ص: 15.

المبحث الثاني: الشركات البترولية متعددة الجنسيات وخيار الشراكة في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر

لقد أتاحت التحولات الهامة التي طرأت على قانون المحروقات بعد الإنتكاسة التي شهدها الإقتصاد الجزائري، بسبب أزمة النفط العالمية سنة 1986 وما خلفته من أثار سلبية مست جميع جوانب الإقتصاد الوطني، جعلت السلطات الجزائرية تغير موقفها إتجاه دخول المستثمر الأجنبي إلى هذا القطاع الحساس فإتخذت جملة من الإجراءات والإصلاحات القانونية والتشريعية من أجل تحفيز الإستثمار الأجنبي بالتدفق إلى أراضيها ولعلى أبرز موقف أتخذته هو إصدار القانونين رقم:[1] 86-13 و86-14 المؤرخين في 19 أوت 1986، والذي شكل نقطة إنعطاف حاسمة في إنفتاح قطاع المحروقات على العالم الخارجي، والتي سمحت لشركة سوناطراك[2] بالإنفتاح على الشراكة، لتليه إجراءت تشريعية أخرى، وإصدار مجموعة من القوانين متممة جاءت لتصلح مناخ الإستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات بالجزائر، كل هذا ساهم بشكل فعلي في تدفق شركات نفطية عالمية إلى الجزائر، عبر بوابة الشراكة وتوقيعها على جملة من العقود، بحيث وصل عدد الشركات الأجنبية العامل في قطاع المحروقات بالجزائر سنة 2012 ما بين 280 إلى 300 شركة، وليس كل تلك الشركات تعمل في الحفر والتنقيب والإنتاج بل فيه عدد كبير من الشركات التي تعمل في مجال الخدمات التابعة لقطاع المحروقات[3] .

وفي هذا المبحث سنحاول أن نقف على أبرز عقود الشراكة الموقعة بين شركة سوناطراك عبر الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) والشركات الأجنبية، محاولين إبراز أهمية وحجم مساهمة الشركات الأجنبية من خلال عقود الشراكة في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر، والتي كانت في مجملها ضمن عقود تقاسم الإنتاج مع بعض عقود الخدمة .

المطلب الأول: الشراكة مع الشركات الأمريكية

ويمكن قراءة مساهمة الشركات الأمريكية في قطاع المحروقات من خلال إبرامها جملة من عقود الشراكة كمايلي :

[1]- أنظر الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 35 الصادرة بتاريخ :21 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 27 غشت 1986، خاصة القانون : 86-14 والمتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والإستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح لسوناطراك بالإنفتاح على الشراكة أربعة أنواع من الشراكة كانت محتملة وذلك بمنح سوناطراك شرف الحصول على مشاركة لا تقل عن 51 %:-شراكة PSC (Contract Sharing Production) عقد تقاسم الانتاج - شراكة "عقدالخدمة" -الشراكة بالمشاركة دون شخصية قانونية حيث يأسس الشريك الأجنبي شركة تجارية بموجب القانون الجزائري الواقع مقرها بالجزائر - الشراكة على شكل شركة تجارية ذات أسهم، تأسست بموجب القانون الجزائري، الواقع مقرها الاجتماعي بالجزائر.

[2]- سوناطراك: SONATRACH: Société National pour le Transport et la Commercialisation des Hydrocarbures وهي الشركة الوطنية التي تحتكر كل النشاطات المرتبطة بصناعة وإنتاج وتكرير البترول وتسويقه، تأسست يوم:31 ديسمبر 1963، وتم إستلام قطاع المحروقات بأكمله بعد عملية تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971.

[3]- للإطلاع أكثر عن أهم الشركات البترولية العالمية متعددة الجنسيات العاملة في قطاع المحروقات أنظر الملحق رقم : 05 .

1- شركة أميراداهايس الأمريكية: وقعت شركة سوناطراك عقد تقاسم في الإنتاج بقيمة 550 مليون دولار مع الشركة الأمريكية أمير اداهايس، ويشمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود، ويقدر إحتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط، ومن المتوقع رفع معدلات الإستخراج من 20% إلى 30% أي بزيادة الإنتاج من 30 ألف برميل يوميا إلى 45 ألف برميل يوميا خلال عام 2003 على ان تستفيد شركة سوناطراك من 51% من العوائد المتوقعة، كما منحت سوناطراك عقدا للمشاركة في إفنتاح لنفس الشركة الأمريكية في القطعة 401 في حوض حاسي بركين الواقع بحاسي مسعود[1].

2- شركة أموكو الأمريكية : أبرمت سوناطراك في 29 جويلية 1998 عقدا مع شركة أموكو الأمريكية مدته 20 سنة من نوع تقاسم في الإنتاج، ويتعلق بتطوير وإستغلال أربعة حقول غازية تم إكتشافها في منطقة عين أمناس، حيث قدمت شركة أموكو 30 مليون دولار كحق دخول لسوناطراك، وقدرت قيمة الاستثمار بـ790 مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ قدره 111 مليون دولار أمريكي تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الإستثمار الناتجة عن هذه الإكتشافات، وقد بدأ إنتاج الأربعة حقول سنة 2002،[2]كما أعطت شركة أموكو موافقتها في أفريل 2000 على مشروع تطوير غاز عين صالح وهو أول مشروع لتطوير وتسويق الغاز بالتعاون مع الشركاء الأجانب، وتبلغ تكلفة المشروع 2.5 مليار دولار ويتضمن 7 حقول للغاز تقع في المنطقة الوسطى من الجزائر وسيصدر الإنتاج إلى جنوب أوربا بصفة رئيسية[3].

3- شركة أركو الأمريكية: أبرمت سوناطراك في 15 أفريل 1998 عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أركو يخص تطوير ورفع معدل الإحتياطي للبترول الخام في حقل "رهد البغل" الذي إنتقل إنتاجه في البداية من 25 ألف برميل إلى 55 ألف برميل يوميا ليصل بعدها إلى 125 ألف برميل يوميا في نهاية 1999، وقد إرتكزت محتويات العقد على مايلي[4]:

- دفع مبلغ كحق دخول يقدر بـ 225 مليون دولار أمريكي لشركة سوناطراك؛
- دفع 1.3 مليون دولار كنفقات تخص الإستغلال؛

[1]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 26، العدد 6، (جوان 2000)، ص: 18 .

[2]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 24، العدد 7، (جويلية 1998)، ص: 22 .

[3]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 26، العدد 4، (أفريل 2000)، ص: 21 .

[4]- ليليا بن منصور، **الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد وتنمية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2004،ص:91.

- دفع 50 مليون دولار كإستثمارات على البحث في ميدان الغاز ولحساب سوناطراك علما أن الشريك الأجنبي يأخذ دوما 49% كما حددها قانون المحروقات.

4- شركة أنادارکو (ANADARCO): عقدت شركة أنادارکو بالجزائر يوم 28 سبتمبر 1999 ويعتبر حقل حاسي بركين من بين الحقول المتعددة التي إكتشفت في حوض بركين من قبل سوناطراك وأنادارکو معا بحيث وقع أول عقد إيجار ينص على تطور مكامن الغاز والبترول لحاسي بركين جنوبا، أما العقد الثاني من نوعه مع هذه الشركة أنادارکو بالإضافة إلى"بروان أندروت موندور" الشركة الفرعية للمجموعة الأمريكية هاليبرتون ويتضمن هذا العقد إنتاج 285000 برميل/اليوم والمتعلق بنقل 75000 برميل في اليوم في ثلاث قطارات، وقد تم أول شحن لشركة أنادارکو الأمريكية التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة هيوستن عاصمة ولاية تكساس في خفض تكلفة الإنتاج في الحقول الجزائرية التي تشغلها سواء عن طريق الشراكة مع سوناطراك أو مع الشركات الأخرى إن لم تتجاوز قيمة تكلفة الإنتاج 1.84 دولار للبرميل عام 1999 مقابل 4.72 دولار عام 1998 في الوقت الذي بلغ فيه متوسط سعر بيع (صحاري بلند) الجزائري 18.23 دولار للبرميل[1].

كما حصلت عام 2002 على عقد للتنقيب في القاطع 403 C/E في حوض بركين وكانت قد وقعت في مارس 2001 على تعديل لإتفاقية تقاسم للإنتاج بالشراكة مع شركة LASMO وذلك لمتابعة أعمال التنقيب والإستكشاف في القواطع 208، 404، 211 وتضمنت الشروط إنفاق 55 مليون دولار خلال 5 سنوات بحيث تتضمن حفر 6 ابار على الأقل، وتم إكتشاف حقول في قاطعين منها تحتوي على إحتياطات تقدر بحوالي 2.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[2].

5- شركة هاليبرتون الأمريكية (HALLIBURTON): الشراكة الوطنية للخدمات (أبار النفط) ENSP والشركة الأمريكية هاليبرتون للطاقة والخدمات أصدرت يوم 11 جويلية 1999 في الجزائر عقد إتفاق مختص في مجال التخطيط للأفاق الجيولوجية للبترول في الأعمال، وقدر هذا الإرتباط بمبلغ 1مليار و20 مليون دينار والحصة التي أخذتها ENSP هي 51% وسوناطراك عن طريق خدمات المجمعات البترولية تأخذ 51% من أسهم ENSP ولقد أتخذت هذا الإرتباط علاقة تطوير جديدة للشراكة في قطاع التكنولوجيا في مجال البترول

[1]- دربان أحمد، **الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001،ص:127.

[2]- سفيان غربي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2002-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال والتسويق ،غير منشورة، جامعة المدية، 2013،ص:163.

فهي نصبت وصول سوناطراك في مجال الشراكة الحقيقية مع أكبر الشركات العالمية ومن فروع هاليبرتون نجد شركة براون أندروت أنترنسيونال Bureau and root international[1].

6- شركة كونوكو (CONOCO): وقعت سوناطراك مذكرة تفاهم مع شركة كونوكو للتعاون في قطاع المحروقات وتوليد الطاقة الكهربائية داخل الجزائر وفي الخارج، وتعتبر شركة كونوكو رابع مجموعة نفطية أمريكية ويشمل هذا العقد الموقع يوم السبت 9سبتمبر 2000 تحديد فرص التعاون وفق صيغة التشارك في إنجاز مشاريع إندماجية في جميع مراحل قطاع المحروقات من الإستكشافات والبحث والإنتاج والتسويق إضافة إلى مشاريع التوليد المشترك للكهرباء وحددت هذه المذكرة وهي من نوعها بين الجانبين منذ 1990، مناطق الإهتمام التي يمكن أن تنجز بها مشاريع في كل من تركيا وأوربا الجنوبية وخاصة إسبانيا، ويأمل الجانبان أن تمكن خبرة سوناطراك في إنتاج وتسويق الغاز والقدرات المالية والتكنولوجية لمجموعة كونوكو وخبرتها في توليد الطاقة الكهربائية، ولقد إتفقت الشركات على إنشاء لجنة خبراء مشتركة تدرس المجالات التي تتقاطع فيها مصالح الجانبين نحو تحديد مشاريع تجسيد إتفاقية للتعاون ليس فقط في الإنتاج البترولي والغازي بل سيمتد إلى نقل وتسويق المحروقات وتحويلها وتكريرها وإلى إنتاج الكهرباء وقد أكد المدير العام الفرع الإفريقي للمجموعة الأمريكية (دي سمبسون) إن هذه المذكرة ستسمح بنقل الشراكة بين الجانبين إلى مستوى نوعي وبالإنطلاق في القريب العاجل في مشاريع تعاون قائمة على التكامل وعلى الإستفادة المتبادلة من خبرات الشركتين[2].

7- شركة جنرال إلكتريك الأمريكية (General Electric): وقعت شركة سوناطراك في 29 يناير 2015 مذكرة تفاهم مع شركة (GE) جنرال إلكتريك الأميركية لتأسيس شركة لتصنيع المعدات المستخدمة في عمليات التنقيب وانتاج النفط والغاز، بالإضافة إلى توفير خدمات وتدريب في مجال النفط، وستكون الشركة الجديدة مملوكة بنسبة 51% لسوناطراك و 49% لجنرال إلكتريك[3].

المطلب الثاني: الشراكة مع الشركات الأوربية

وتتضح معالم الشراكة الأوربية من خلال توقيع وإشتراك مجموعة من الشركات الأوربية البترولية العالمية في مشاريع مع شركة سوناطراك، ويمكن أن يظهر ذلك من خلال الأتي:

[1]- دربان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 128.

[3]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 41، العدد 4، (أفريل 2015)، ص: 15 .

8- شركة أجيب الإيطالية: وقعت شركة سوناطراك في 27 ماي 1997 عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أجيب الإيطالية مدته 5سنوات وبمبلغ 31.7 مليون دولار، ويشمل العقد القطعة 213 الواقعة في الجنوب الغربي لحاسي مسعود، كما يتضمن العقد أيضا ميزانية خاصة بتكوين الأيدي العاملة في ميادين البحث وإستغلال المحروقات، ويعتبر هذا العقد، العقد الخامس توقعه هذه الشركة مع سوناطراك، وللإشارة فإن أول عقد لهذه الشركة مع سوناطراك قد وقع مباشرة بعد صدور قانون 1986 والذي شمل حوض بير ربعة الشمالي Bir-Rebaa-Nord[1].

1- شراكة الكونسورسيوم: أبرمت شركة سوناطراك عقدا قيمته 257 مليون دولار مع شركة الكونسورسيوم في مارس سنة 2002، يضم شركة سايبم الإيطالية لصناعة معدات حقول البترول وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات، لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تبلغ 80 ألف برميل يوميا وشبكة لتجميع البترول في حقل رورد أولاد جمعة في حوض بركين، وإستغرق بناء المشروع 24 شهرا، وستدير شركة سونطراك هذا الحقل بالإشتراك مع بي إتش بي بيليتون الأسترالية وأجيب الإيطالية لتطوير إحتياطياته البالغة 300 مليون برميل[2].

2- بريتش بيتروليوم BP: وقعت سوناطراك في نهاية ديسمبر 1995 عقدا مدته 30 سنة (سنتين للبحث، وأربع سنوات للأشغال، 24 سنة للإستعلال والإنتاج)، قيمته 3مليار دولار أمريكي، حصة سوناطراك 1.015 مليار دولار[3]، وبموجب هذا العقد دفع الشريك الأجنبي 50 مليون دولار أمريكي كحق دخول والهدف من هذا العقد هو البحث عن الغاز في عين صالح إنتاجا وتسويقا، كما أبرمت هذه الشركة مع سونطراك في أوت 2001 عقدا حول مشروع عين صالح، حيث قدرت تكلفة المشروع بـ2.7 مليار دولار، تغطي 65% منها شركة بريتش بيتروليوم و النسبة المتبقية 35% يتم تمويلها من قبل سونطرك، على أن تبدأ الإنتاج خلال الربع الأول من سنة 2004[4].

كما حصلت شركة بي بي على ثلاث مناطق إستكشافية بموجب جولة العروض السادسة التي أطلقتها الجزائر وذلك في كل من "حاسي مطمط" ضمن حوض "عويد دميا" و"بورارهات" ولكن التقرير السنوي لشركة بي بي لعام 2009 أشار فقط إلى منطقة "بورارهات"[5].

3- شركة توتال الفرنسية (TOTAL) : أبرمت شركة سوناطراك في 28 جانفي 1996 عقدا من نوع تقاسم الإنتاج ويقدر مبلغ العقد بـ 874 مليون دولار، حيث تساهم سوناطراك بنسبة 35%، وشركة

[1]- ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[2]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 28، العدد 3، (مارس 2002)، ص: 21 .

[3]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 21، العدد 12، (ديسمبر 1995)، ص: 20 .

[4]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 27، العدد 8، (أوت 2001)، ص: 22 .

[5]- سفيان غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 163 .

ريبسول الإسبانية بـ30%، ويخص هذا العقد حقل غاز "تين فون تبنكورت"، مدته 20 سنة، مع دفع 22 مليون دولار كحق دخول، أما الأرباح الناتجة عن هذا العقد ستعود بنسبة 81.1% لسوناطراك[1].

كما حصلت شركة TOTAL في نهاية عام 2001 على إمتياز "غرد الصيد" في حوض بركين ويتألف من ثلاثة قواطع، كما حصلت في شهر جويلية 2002 على منطقة تيميمون التي تعمل فيها بالتعاون مع شركة CEPSA الإسبانية، التي تمتلك TOTAL 49% من أسهمها وحصل الإئتلاف نفسه على القواطع 309B/310B/311B/319B الواقعة في حوض بشار وذلك في شهر ديسمبر 2003 .

بدأ حفر أول بئر إستكشافي "غرد الصيد" في 2003/12/27 حيث تم العثور على أثار من الهيدروكاربونات فقررت الشركة حفر بئر أخر عام 2004، لكن النتائج لم تكن مشجعة فتم التخلي عن الإمتياز في نهاية ذلك العام.

وقامت TOTALبإجراء مسح زلزالي ثنائي الأبعاد على 251 كم طولي وبعد تقييم النتائج المسح قررت أن لاتطلب تمديد ترخيصها في حوض بشار، وتم إنهاء العقد الخاص بذلك في نوفمبر 2006 بينما أعلنت الشركة عن إكتشاف للغاز في عام 2004 في منطقة تيميمون عبر البئر Iraharen-5 الذي أنتج عند إختباره بمعدل 17.5 مليون متر مكعب لكن إستثمار إحتياطي الغاز المكتشف لم يكن بالأمر السهل بسبب وجود الإحتياطي في صخور كتيمة فقامت الشركة بإجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد للمنطقة عام 2005 وبدأت بعدها بتطبيق تقنية الحفر تحت التوازن، كما أطلقت حملة في نفس العام لحفر 4 أبار إضافية وقد حققت Total إكتشاف جديد للغاز في حاسي محجب عام 2006 وحصلت على موافقة سوناطراك لتطوير الإكتشاف سنة 2009 مما يعزز كميات الإنتاج المحققة من الغاز الطبيعي[2].

4- شركة باساف الألمانية (BASF): وقعت سوناطراك عقد عمل بين المتعامل الألماني باساف BASF أكبر منتجي المواد الكيماوية في العالم، يوم السبت 6 نوفمبر 1999 والذي يتضمن إشتراك سوناطراك بنسبة 49% لإنتاج البروبيلان PRPYLENE، أي ما يقدر بحوالي 420000 طن في السنة الواحدة، وهذا العقد يمتد إلى غاية مدة 12 سنة مجددة وتكون تكاليف النقل على عاتق سوناطراك بأكملها، ويصل معدل الإستثمار في هذا المشروع حوالي 200 مليون دولار أمريكي، وتمويله مضمون بقرض طويل الأجل من طرف السلطات الإسبانية، ومدة تحقيق المشروع هي 42 شهرا حتى عام 2001، وبهذا الإتفاق الذي تشارك فيه سوناطراك بمنتوجاتها المتمثلة في الغاز، تكون حققت مكانة تسمح لها بفتح أفاق جديدة وشركات متعددة مع الدول الأجنبية، وبدأت هذه الإتفاقية تدخل حيز التنفيذ في شهر نوفمبر، حيث قامت المجموعة باساف

[1]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 22، العدد 1، (جانفي 1996)، ص: 21 .

[2]- سفيان غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 162 .

BASF بتفقد مناطق العمل في حاسي الرمل ومراقبة جميع الأجهزة الداخلية في هذا المشروع ومن بعد ذلك توجهوا إلى مركب أرزيو بوهران وهذا في إطار عملهم دائما[1].

5- شركة ستاتويل STATOIL النرويجية : تعمل هذه الشركة في إمتياز حاسي موينة الذي تمتلك 75% من حصصه وحصلت على نتائج إيجابية من عمليات الحفر فيه فقد ذكرت في عام 2007 على سبيل المثال أن بئر HTJ-2 الذي بدأت بحفره في شهر نوفمبر 2006 أنتج عند وضعه على الإختبار أكثر من 168 ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي من تشكيلة تقع على عمق 11314 م وحوالي 216 ألف متر مكعب من تشكيلة لأخرى أعلى منها، وفي عام 2008 أعلنت الشركة على إكتشاف أخر في حاسي موينة عبر البئر الإستكشافي Temesselt-1 الذي أنتج الغاز الطبيعي من مكمن يقع على عمق 1305م، وأكدت شركة سوناطراك حينها أن البئر أنتج عند وضعه على الإختبار بمعدل زاد عن 60 ألف متر مكعب[2].

6- شركة شل SHELL الهولندية: حصلت شركة SHELL على إتفاقية مشاركة بالإنتاج في عام 2005 في كل من القواطع (382b، 352b، 362b) في منطقة جبل حيران، والقواطع (322b،345،346) في منطقة زرافة، وفي عام 2008 حصلت شركة LIWA ENERGEY LTD المملوكة من قبل شركة مبادلة الإمارتية على 20% من حصة SHELL في تلك القواطع[3].

7- شركة GDF Suez الفرنسية : حصلت شركة GAZ de France في عام 2003 على حق التنقيب في منطقة "توات" التي تغطي مساحة تبلغ حوالي 15.4 ألف كيلومتر مربع، وحصلت على نتائج إيجابية خلال السنوات الثلاث الأولى من الإستكشافات مما سمح لسوناطراك منح الشركة الموافقة على الإنتقال إلى طور العمل الثاني والذي يتضمن أحد أهم الأهداف المتمثلة في تطوير حقل "عود زين" الذي تقدر إحتياطاته بحوالي 75 مليار متر مكعب، وتقدمت الشركة بخطة تطوير القاطع في عام 2007 وتم إقرارها في عام 2009[4].

8- شركة إيني الإيطالية ENI : وقعت مجموعة الطاقة الإيطالية ENI في عام 2007 على إتفاقية لتحديد ترخيص يغطي القاطع 403 في منطقة "بير ريباع" حيث ينتج من القاطع حوالي 23 ألف برميل مكافئ نفط يوميا من سوائل الغاز، بينما تنتج الشركة في مختلف مناطق الجزائر حوالي 90 ألف برميل مكافئ نفط نصفها من الغاز الطبيعي.

[1]- دربان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 130.
[2]- سفيان غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 164 .
[3]- نفس المرجع السابق، ص: 164 .
[4]- نفس المرجع السابق، ص: 163 .

كما حصلت شركة ENI في نهاية سنة 2008 على عقد يخولها حق الإستكشاف في قاطع كرزاك الذي تبلغ مساحته 16 ألف كيلومتر مربع، ويقع على بعد 40 كم جنوب غرب حقل حاسي الرمل[1].

9- شركة بي جي البريطانية BG : بدأت هذه الشركة عملها في الجزائر في عام 2006 في منطقة حاسي ياحمو وحفرت عدة أبار تقييمية ناجحة في المنطقة .

10- شركة RWE Dea الألمانية : وتم توقيع إتفاقية المشاركة في الإنتاج في 10 يوليو 2002، لتشمل أعمال الإستكشاف لتقييم إمكانات الغاز، ومن خلال برامج عمل إستكشافية بالمسوحات الزلزالية واسعة فضلا عن حفر 15 بئرا إستكشافيا وتطويريا، في منطقة رقان شمال ضمن القواطع 351c و352c، كما أعلنت الشركة عن البدأ بتشغيل مشروع رقان شمال في يناير 2015، بتخصيص 3 مليار دولار كتكلفة للمشروع، ضمن حملة الحفر الأولى لـ 26 بئرا تطويرية على أن يتم البدأ في إنتاج الغاز بحلول صيف 2017، بقدرة 285 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا[2].

11- شركة Petroceltic International الإيرلندية : وتم توقيع العقد في أبريل 2005، وسمية العقد بـ Isarene وهو عقد تقاسم الإنتاج، وبدأت أعمال الحفر الإستكشافية الأولى من بئرين سنة 2006، أطلقت مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد تقريبا على 10000 كيلومتر مربع و ثلاثية الأبعاد على 900 كيلومتر مربع سنة 2009 وتم معالجتها وتفسيرها، بدعم حفر وإختبار 13 بئرا، وإعداد خطة لتطوير حقل الغاز عين تسالة في عام 2012 الواقع في حوض إليزي، وبعد موافقة شركة سوناطراك على تمديد العقد بعد تأكيد الشركة مدى الجدوى الإقتصادية من عملية تطوير الحقل، تم منح رخصة إستغلال لمدة 30 سنة[3].

12- شركة REPSOL YEP الإسبانية: حصلت الشركة عام 2001 على ترخيص للإستكشاف في القاطع 401D وفي مطلع 2003 توصلت إلى إتفاقية مع شركة Wood Side Petroleum الأسترالية حصلت الأخيرة بموجبها على 35% من حصص القاطع إضافة إلى إتفاقية مع شركة PARTEX البرتغالية حصلت بموجبها على 10% من حصص القاطع نفسه، وبحيث تبقى REPSOL المشغل للقاطع كما تمتلك الشركة حصصا في القاطعين 315C و352C الواقعين في حوض ريغان وغيرهما من القواطع الأخرى، وقد حققت الشركة العديد من الإكتشافات منها ثلاثة إكتشافات للغاز في حوض إليزي جنوب شرق الجزائر عام 2008[4].

كما تم منح إمتياز بقيمة تقارب 3 مليارات دولار لتطوير حقول غازية واقعة بحوض "رقان" شمال، وذلك

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 163 .

[2]- أنظر الرابط التالي: http://www.dea-group.com/en/standorte/algeria تاريخ الإطلاع يوم: 10-11-2015.

[3]- للإطلاع أكثر أنظر الرابط التالي: http://www.petroceltic.ie/operations/algeria.aspx تاريخ الإطلاع يوم: 10-11-2015.

[4]- سفيان غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 162 .

لائتلاف مكون من شركة REPSOL بحصة قدرها 29.25% من المشروع، وسوناطراك الحكومية بحصة تبلغ 40 %، وRWE Dea بحصة 19.5% وEdison بحصة 11.25%، يغطي مشروع "رقان الشمالي" ستة حقول للغاز في الصحراء الجزائرية هي : "رقان، وأزرفيل جنوب شرق، وكحلوش وجنوب كحلوش، وتيوليلين، وسالي"، ويتضمن بناء محطة معالجة للغاز، ونظام تجميع، وخط أنابيب تصدير للغاز، إضافة إلى مهبط طائرات ومحطات توليد للكهرباء، وذكرت Repsol أنه من المنتظر أن يبدأ الإنتاج في منتصف 2016، ويستمر لمدة 25عاما، حيث يتوقع أن يستقر عند معدل 8 مليون متر مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي خلال الأعوام الإثني عشر الأولى من عمر المشروع[1].

13- شركة بتروفاك (PETROFAC) : تم تأسيس شركة بتروفاك في الجزائر منذ عام 1999، ويقع مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، لديها قاعدة حاسي مسعود هي مركز الدعم الرئيسي لمشاريع بتروفاك في الجنوب من حيث الخدمات اللوجستية وإدارة المشتريات والتعاقد من الباطن، منذ عام 2007 تم إستلام أربعة مشاريع رئيسية في الجزائر:

- مشروع ضغط الغاز في عين صالح؛
- منشأة المعالجة المركزية بحقل الميرك؛
- مشاريع الحقول في عين صالح الجنوبية،
- تطوير حقل غاز Alrar، في شراكة مع بوناتي.

يتم تنفيذ مشروع تطوير حقول جنوب عين صالح من قبل عين صالح غاز، وهو مجمع مشترك يضم سوناطراك وبي.بي وشتات أويل، على أن يكتمل على مراحل خلال 50 شهرا، ويهدف المشروع إلى الحفاظ على معدلات إنتاج الغاز فوق تسعة مليارات متر مكعب سنويا بعد عام 2013[2].

وفي مطلع سنة 2011 حصلت الشركة على عقد مشروع شامل "lump-sum" بقيمة 1.2 مليار دولار لتطوير الحقول الجنوبية في عين صالح، وتشمل "حارة البفنات" و"حاسي موميني" و"عين صالح" و"غور محمود".

تتضمن رؤية الشركة لعمليات التطوير إنشاء محطة إنتاج وتجميع مركزية للغاز تحتوي على وحدتين للتخفيف بإستطاعة تصل إلى 16.8 مليون متر مكعب، وتمديد 300 كم من أنابيب التجميع التي تنقل الغاز الطبيعي من الأبار إلى محطة "كريشيا" التي ستخضع مع محطة "تيغ" للتطوير من أجل العمليات المستقبلية حيث وصلت مدة المشروع إلى 50 شهرا، ويهدف إلى دعم خطة إنتاج 9 مليار متر مكعب سنويا من الغاز بعد سنة

[1]- التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 39، 2012، ص: 125 .

[2]- للإطلاع أكثر أنظر : http://www.petrofac.com/regions/africa/algeria.aspx تاريخ الإطلاع يوم: 10-11-2015.

2013، وأن شركة بتروفاك قد وقعت عقدا في بداية الربع الثاني من 2010 مع شركة CE oil and Gaz لتزويدها بضواغط متطورة قادرة على إعادة حقن الغاز الحامض ليتم إستخدامها في محطة ميرك المركزية للمعالجة التابعة لشركة Groupement Berkine في حوض بركين بالجزائر .

هذا وقد عقدت إتفاقيتين إستراتيجيتين مع شركة سوناطراك في مطلع 2015، الإتفاقية الأولى هو عقدا لمدة خمس سنوات حيث ستقوم بتروفاك بتقديم مجموعة من التصاميم الهندسية وخدمات المشتريات متعددة الإنضباط لدعم برنامج تطوير المنبع للنفط والغاز لسوناطراك، ومن المتوقع أن العقد سيغطي التصاميم الهندسية التفصيلية وخدمات لدعم تنفيذ المشروع، وبموجب شروط الإتفاق الثاني، وقعت شركة بتروفاك مذكرة تفاهم مع سوناطراك، لإنشاء مشروع مشترك الجزائري (JV) للقيام بتنفيذ المشاريع الهندسية والتطورات مختارة للمنبع والمصب، ومن المتوقع أن يتم الإنتهاء منها بحلول منتصف 2015 مع نشاط المشروع الأول في Q4 2015 JV.[1]

المطلب الثالث: الشراكة مع شركات عالمية أخرى

كما وقعت شركة سوناطراك جملة من عقود شراكة مع شركات عالمية أخرى، وكانت في مجملها شركات اسيوية واسترالية، ويمكن أن تظهر من خلال الإستعراض التالي:

1- **شركة GAZ PROM الروسية:** ونالت في مطلع عام 2009 حق الإستكشاف في إمتياز الأصيل الواقع على اليابسة، الذي تشير الدراسات الأولية إلى أنه قد يحتوي على 30 مليون طن من النفط والغاز، يحتوي الإمتياز على ثلاثة قطاعات تغطي مساحة تزيد عن 3 ألاف كيلومتر مربع، وفي مطلع عام 2010، أعلنت عن البدء بأعمال البحث والتنقيب في ترخيص "الأصيل" في الجزائر، وبدأت الشركة أعمال التنقيب والحفر لأول بئر إستكشافي "زهور السايح-2" في محيط منطقة ترخيص "الأصيل" في حوض بركين في الجزائر، مما يتوافق مع الإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاقية الموقعة مع الجزائر، ويدخل حفر الأبار في إلتزام برنامج الحد الأدنى من أعمال التنقيب حيث تنص شروط المناقصة التي فازت بها الشركة المذكورة، على حفر 4 أبار في القسم البري من ترخيص "الأصيل" وتقوم الشركة في نفس الوقت بعمليات البحث والتنقيب وإجراء المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد على نطاق واسع في مناطق مرخصة أخرى من الجزائر، ومن المقرر أن تنتهي الأعمال سنة 2012.[2]

[1]- للإطلاع أكثر أنظر :http://www.oilreviewmiddleeast.com/exploration-production/petrofac-secures-strategic-service-deals-with-sonatrach-in-algeria تاريخ الإطلاع يوم: 11-11-2015 .

[2]- سفيان غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 147 .

2- **شركة سترويترانس/روسنفت الروسية ROSNEFT/STROYTRANS**: أعلنت سوناطراك في عام 2004 عن تحقيق إكتشافين للهيدروكربون في القاطع 245-جنوب الواقع في حوض إليزي، وكان أحد البئرين قد أكمل في عام 2003 وأعطى نتائج إيجابية عند إختباره أما البئر الثاني TAK W-1 فقد أكمل في مارس 2004، وتم الإعلان في عام 2006 عن إكتشاف جديد للغاز والمكثفات في القاطع المذكور[1].

3- **شركة DOASAL الهندية**: وقعت شركة سوناطراك عقداً بقيمة 618 مليون دولار مع شركة Dodsal الهندية للأعمال الهندسية والبناء، لتنفيذ مشروع يهدف للمحافظة على مستويات إنتاج النفط في حقل حاسي مسعود، وتتضمن أعمال العقد بناء وحدة لتكثيف الغاز بطاقة 24 مليون متر مكعب يومياً، وشبكة قنوات غازية تمتد 180 كيلو مترا، وستستغرق مدة المشروع 36 شهراً [2].

4- **شركة سنوبيك الصينية (Sinopec)**: وتم توقيع العقد من قبل شركة سوناطراك مع شركة سنوبيك في 14 أكتوبر 2002، لمدة 20 عاما، ويهدف إتفاق الشراكة لزيادة إستخراج النفط الخام والإحتياطي من Zarzaitine، والتي تقع في الجنوب الشرقي في حوض إليزي، لتصل قيمتها إلى 50%، من خلال تنفيذ برنامج كبير للعمل يتضمن حفر 40 بئرا، وبناء مرافق جديدة لحقن المياه وإنتاج النفط الخام ومشروع حقن الغاز غير قابلة للامتزاج، 525 مليون دولار سيتم استثمارها لهذا المشروع، وسيتم تمويل 75% من قبل شركة سينوبك أيضا الذي سيدفع 41 مليون دولار كحق دخول، وستكون مشاركة سوناطراك في استثمار المشروع بنسبة 25 بالمئة[3].

و في أواخر أكتوبر 2006، وردت العروض الفنية من قبل شركة سينوبك، للحصول على عقد بقيمة 100 مليون دولار وذلك لترميم مرافق الغاز Zarzaitine. وكان من المتوقع في أوائل عام 2007 تحقيق العروض التجارية الأولى[4].

5- **شركة بي أتش بي(BHP) الأسترالية**: وقعت سونطراك في جويلية 2000عقد بقيمة 1.03 مليار دولار مع الشركة الأسترالية BHP يتعلق بتطوير 4 مكامن غازية في منطقة أوهانيت بمقاطعة إليزي في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية، ومن المتوقع أن تحتوي تلك الماكن على إحتياطات تقدر بنحو 3.4 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، 116 مليون برميل غاز البترول المسال، و107 مليون برميل من الكثفات، وينص العقد على تحمل الشركة الأسترالية وشركائها جميع التكاليف المتعلقة بتطوير الأماكن الأربعة، وإلتزامها بإنتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن يتم تغطية تكاليف التطوير خلال 8 سنوات

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 145 .

[2]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 40، العدد 7، (جويلية 2014)، ص: 10 .

[3]- للإطلاع اكثر أنظر : http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=758 تاريخ الإطلاع يوم: 10-11-2015.

[4]- أنظر : http://d-zentreprises.over-blog.com/article-sinopec-en-difficulte-a-zarzaitine-44364517.html الإطلاع يوم: 10-11-2015.

من بداية الإنتاج الأولي عام 2003، الذي سيصل إلى نحو 655 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، و30400 برميل يوميا من المكثفات و27700 برميل يوميا من غاز البترول المسال[1].

6- **شركة فيرست كالغاري بتروليوم الكندية:** تم الإتفاق بين سونطراك وهذه الشركة على البدء في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الصحراء الجزائرية بالقطعة روض يعقوب الواقعة بحوض بركين والتي تبلغ مساحتها 970 كيلو متر مربع، حيث سيتم بموجب الإتفاق الموقع بين الطرفين حفر بئرين على الأقل خلال الثلاث سنوات الأولى من الخيار بحفر بئرين أخرين قبل نهاية فترة العقد البالغة 5 سنوات، وتتوقع شركة فيرست كالغاري بتروليوم الكندية بأن القطعة قد تحتوي على إحتياطي يتراوح ما بين 400 إلى 800 مليون برميل[2].

وبالنظر إلى تزايد حجم توقيعات العقود والإتفاقيات المبرمة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية العاملة في نشاط النفط والغاز، ضمن التحفيزات التي قدمها التشريع الجزائري بتطوير عقود الشراكة بما يخدم مصالح الطرف الأجنبي والحفاظ على السيادة الوطنية من خلال إشراف الدولة على تسيير الثروات الطبيعية للبلاد، يتضح جليا مدى إستجابة الشركات الأجنبية لنداء الحكومة الجزائرية في الدخول كشريك في عمليات البحث والتنقيب والإستغلال والنقل والتكرير، والتنافس على المناقصات المطروحة، والملاحظ من خلال خارطة عمل هذه الشركات فإنها تتمركز في المناطق الجنوبية للجزائر، ويرجع ذلك كون هذه المناطق تحتوي على ثروات باطنية كبيرة من البترول والغاز، وعلى الرغم من أن ذلك يتم وفق عقود الإشتراك بينها وبين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، ويظهر النشاط الاقتصادي والحيوي لهذه الأخيرة في تنمية وتفعيل دور البترول في المساهمة في تحقيق الإستراتيجية التنموية في الجزائر، إلا أن هذه شركات تمكنت من صناعة شبكة عنكبوتية أحكمت سيطرتها على صناعة وإنتاج البترول في الجزائر، فلا وجود لأي عملية بحث وتنقيب أو إستغلال للبترول من دون إشراك هذه الشركات، إما ماليا أو تقنيا أو تكنولوجيا، وحتى الأنشطة المتعلقة بعمليات النقل بواسطة الأنابيب والتسويق، فلهذه الشركات مساهمة فعالة في إنجازها، ناهيك عن أنشطة التكرير التي تعتمد سوناطراك في تحقيقها على تكنولوجيا هذه الشركات ودورها في البحث والتطوير وفق عقود الإشتراك في هذا المجال،[3] وهذا ما سنتطرق له في المبحث الموالي .

[1]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 26، العدد 8 و9، (أوت-سبتمبر 2000)، ص: 18 .

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص: 18 و 19 .

[3]- بعداش بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص: 242 .

المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر المكاسب المحققة وأفاق المساهمة

بعد تطرقنا في المبحث الثاني لأهم الشركات الأجنبية البترولية العاملة في قطاع المحروقات الجزائر، من خلال إبرامها جملة من عقود الشراكة ودخولها كشريك في مناقصات مطروحة بينها وبين شركة سوناطراك، كسبيل مباشر لمساهمتها في قطاع المحروقات إما عن طريق تقاسم الإنتاج أو عقود مرتبطة في الخدمات المقدمة التي تلي علمية الإنتاج، كل ذلك سمح لهذه الشركات الأجنبية البترولية بتوسيع نشاطها الموجه نحوا تطوير وتنمية قطاع المحروقات بالجزائر عبر إدخال تكنولوجيا متطورة وإستخدامها في عمليات البحث والتنقيب وأيضا الحفر الإستكشافي والتطويري، وسنحاول في هذا المبحث عرض الدور الذي لعبته الشركات الأجنبية في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر عبر إمكانية الإستفادة المباشرة من خبرتها وتكنولوجياتها وأيضا مدى تحقيق نتائج إيجابية وتحقيق مكاسب محققة على صعيد البحث والتنقيب والإستكشاف ومدى إمكانية زيادة حجم إنتاج المحروقات بالجزائر ومضاعفتها بما يخدم مصالحها وزيادة حجم ربحيتها، في المقابل تعظيم دورها ومساهمتها المالية من خلال زيادة حجم إستثماراتها في هذا القطاع.

المطلب الأول: نشاط الشركات متعددة الجنسيات في نطاق البحث الإستكشافي والتنقيب

عرف قطاع المحروقات بالجزائر تحولا كبيرا في مجال البحث والتنقيب الإستكشافي، خاصة ما شهده خلال العقد الماضي من تطور ملحوظ في وملموس في عدد الأبار المسكتشفة والمنقبة والحقول التي دخلت حيز التطوير، ويرجع ذلك لتكثيف جهود ومساعي شركة سونطراك والشركات متعددة الجنسيات في تطوير هذا المجال ويمكن أن تظهر تلك النتائج من خلال توضيح والتطرق للأهم التطورات التالية:

1- تطور الإستعمال التقني والتكنولوجي في البحث:

ويمكن أن يظهر ذلك من خلال تطور أليات وتقنيات البحث والتنقيب المستعملة، والتي تندرج ضمن الطرق الجيوفيزيائية كالمسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) والمسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D).

1-1 تطور المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D):

ويمكن ملاحظة مدى تطور إستعمال هذه الطريقة من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية البترولية، من خلال البيانات التالية:

الشكل رقم (3-1): تطور المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2008).

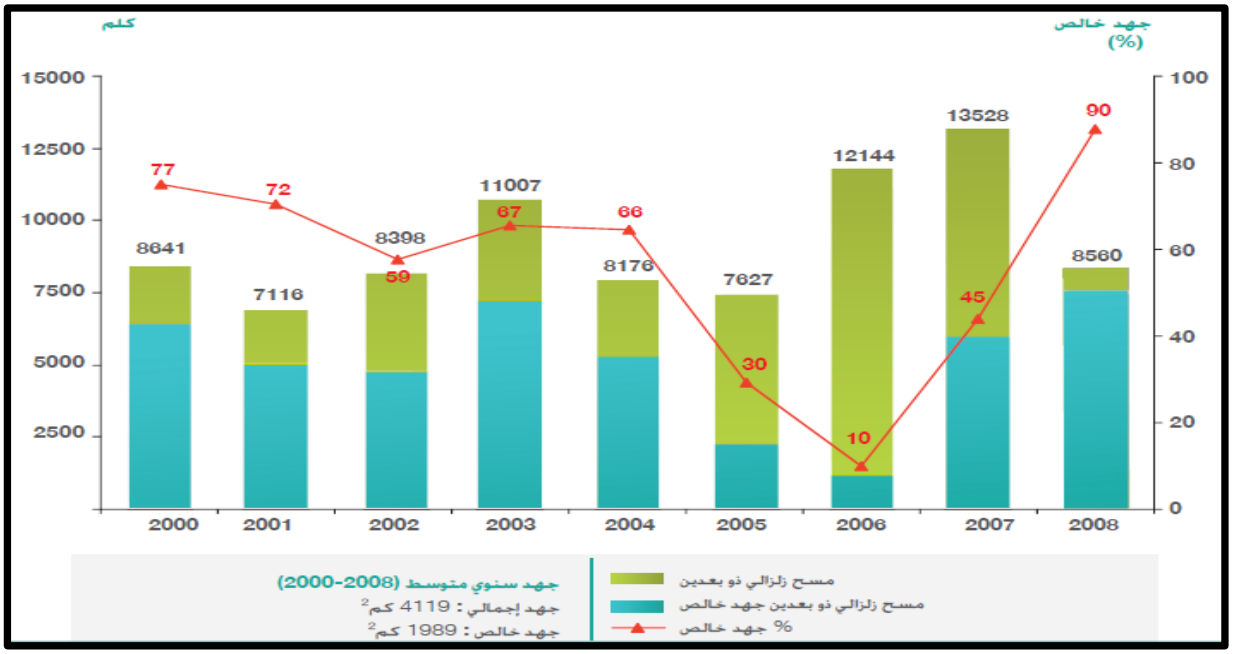

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم (2000-2008)، طبعة 2009، ص: 17.

والملاحظ من الشكل أعلاه تباين المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية البترولية، حيث سجل هذا النشاط إنجاز 85195 كم إجمالا خلال الفترة 2000-2008، ليمثل الجهد الخاص من طرف سوناطراك 46900 كم و38000كم من طرف الشركات الأجنبية، أما عن الفترة 2009-2013، يظهر تواصل تطور هذا النشاط إلا أنه سجل تراجعا بالنسبة لإسهامات الشركات الأجنبية البترولية، مقارنة مع الجهد الخاص لشركة سوناطراك، حيث سجل إجمالا إنجاز قدره 60375 كم لتمثل شركة سوناطراك ما مقداره 52096كم والشركات الأجنبية بإنجاز 8379 كم، والملاحظ في الأونة الأخير أن هذه التقنية أستعملت أكثر من طرف شركة سوناطراك لتغطي إنخفاض مساهمة الشركات الأجنبية في هذا النشاط، ويمكن تفسير تقلبات كل فترة حسب الأوضاع السائدة فيها، خاصة بالنسبة للشركاء والتي سجلت تفوقا خلال الفترة 2005-2007، ويرجع ذلك لإنفتاح الشركاء على القطاع من خلال صدور القانون 05-07 والذي يجعل مساهمة الشريك وإستفادته بنسبة 70%، كذلك طرح مناقصة كبيرة ضمت توقيع مجموعة من العقود، والتي كان مجملها حول صيغة تقاسم الإنتاج، أما عن الفترة 2010-2013 فتناقص هذا النشاط بشكل ملفت ويرجع ذلك لتراجع دور الشركات الأجنبية في هذا النشاط، بسبب صدور الأمر 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 والذي يكبح الإنفتاح الكلي على الشراكة وإلغاء عقود الإمتياز والإبقاء على عقود الخدمة وتقاسم الإنتاج.

الجدول رقم (3-7): تطور المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013).

السنوات / التعيين	2009	2010	2011	2012	2013
المسح الزلزالي 2D جهد خالص (سوناطراك) بـ كم	11304	9590	13935	8086	9081
المسح الزلزالي 2D شركاء (الشركات الأجنبية) بـ كم	2418	2296	2853	610	202
المجموع الكلي	13722	11886	16788	8696	9283

Source: Ministère de l'Energie et des Mines, le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2010-2011-2012-2013).

الشكل رقم (3-2): تطور المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد (2D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013).

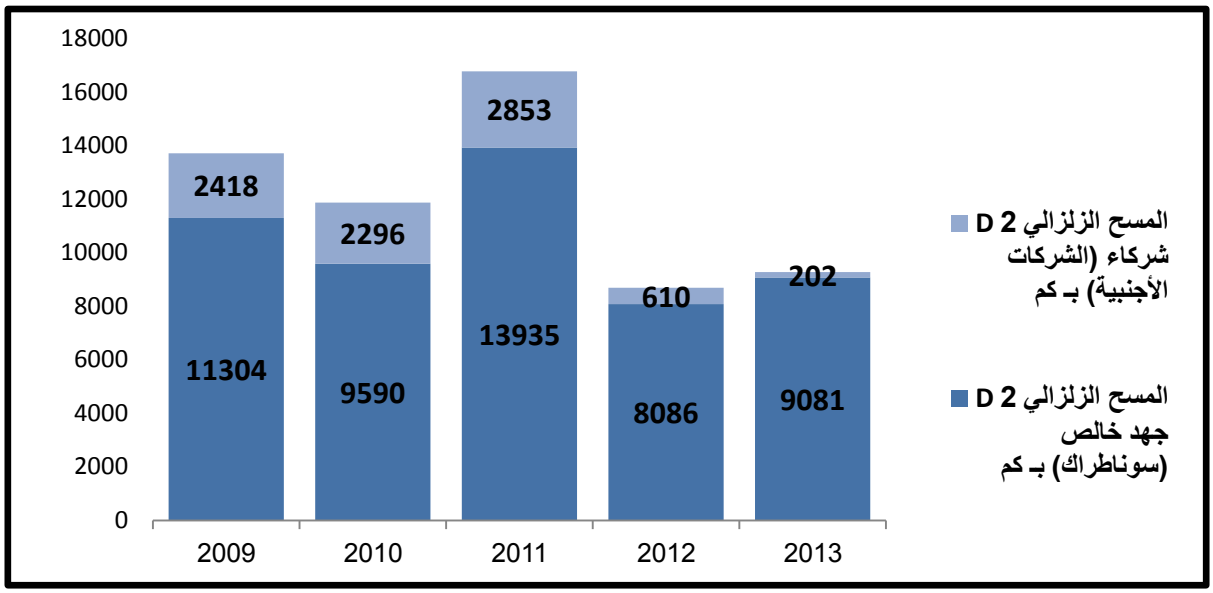

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم :(3-7).

2-1 تطور المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D):

عرفت هذه التكنولوجيا تطورا كبيرا وإستخداما واسعا خاصة بعد ولوج الشركات الأجنبية لقطاع المحروقات بالجزائر، في بادئ الأمر كانت مستعملة بكثرة من طرف الشركات الأجنبية كونها أول من أدخلت هذه التكنولوجيا إلى الجزائر ويمكن أن نرى ذلك من خلال البيانات التالية:

الشكل رقم (3-3): تطور المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2008).

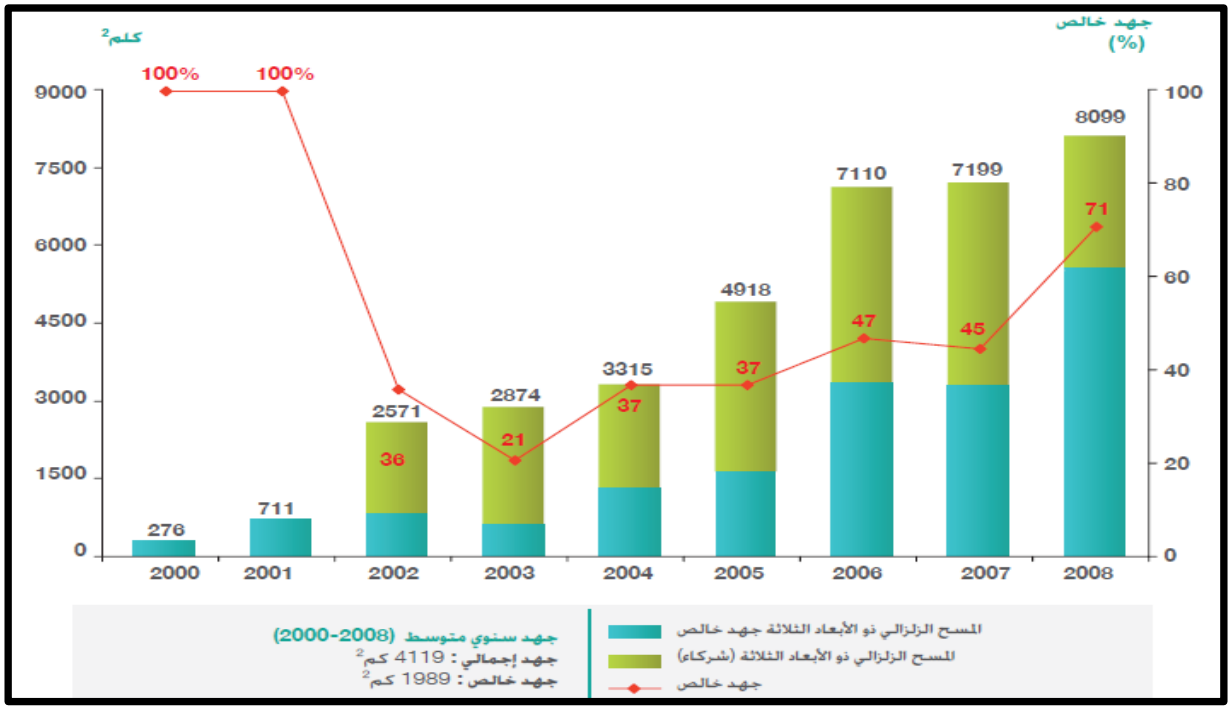

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم (2000-2008)، ص: 17.

هذا وقد تطور إستعمال هذه التقنية من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية البترولية بشكل ملفت وبكثافة مسح لم يسبق لها مثيل من قبل، كون هذه التقنية أتت أكلها على أرض الواقع، حيث سجل مساحة مسح إجمالا 37073 كم2 خلال الفترة 2000-2008، لتشكل شركة سوناطراك وحدها وبجهدها الخاص نحو 18000 كم2، وبالنسبة للشركات الأجنبية فقد قدرت حجم مساهمتها في هذه العملية بقدرة مسح وصلت نحو 19000 كم2 خلال نفس الفترة، ويعزز هذا التطور الحاصل في إستعمال هذه التقنية من المسح من طرف الشركات الأجنبية بسبب تزايد عدد العقود المبرمة وحجم المناقصات التي أطلقتها شركة سوناطراك مؤخرا، خاصة في الفترة مابعد سنة 2005، لتبلغ ذروتها إجماليا سنة 2012 بمساحة مسح قدرها 19180 كم2، وقد شكلت مساحة المسح هذه من طرف شركة سوناطراك خلال الفترة 2009-2013 قفزة نوعية في إستخدام هذه التقنية من طرفها حيث بلغ مجمل المساحة المنقبة حوالي 46071 كم2، في المقابل بلغت المساحة المنقبة من طرف الشركات الأجنبية نحو 11440 كم2 خلال نفس الفترة، وبهذا يكون قد سجل تراجعا كبيرا مقارنة مع الفترة السابقة، ويمكن أن نرجع ذلك لعوامل الكبح التي إنتهجتها السلطة الجزائرية في نشاط الشركات الأجنبية خاصة في هذا القطاع، وإهتمام شركة سوناطراك بتوسيع نطاق بحثها وتنقيبها بالوسائل المبتكرة حديثا، ويمكن أن يعزى هذا التناقص أيضا للعوامل الخارجية أهمها تبعات الأزمة المالية العالمية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

الجدول رقم (3-8): تطور المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013).

التعيين / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المسح الزلزالي 3D جهد خالص (سوناطراك) بـ كم2	6751	4488	6591	12071	16170
المسح الزلزالي 3D شركاء (الشركات الأجنبية) بـ كم2	3434	4533	1506	1109	858
المجموع الكلي	10185	9021	8097	19180	17028

Source: Ministère de l'Energie et des Mines, le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013).

الشكل رقم (3-4): تطور المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد (3D) في نطاق البحث الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2009-2013).

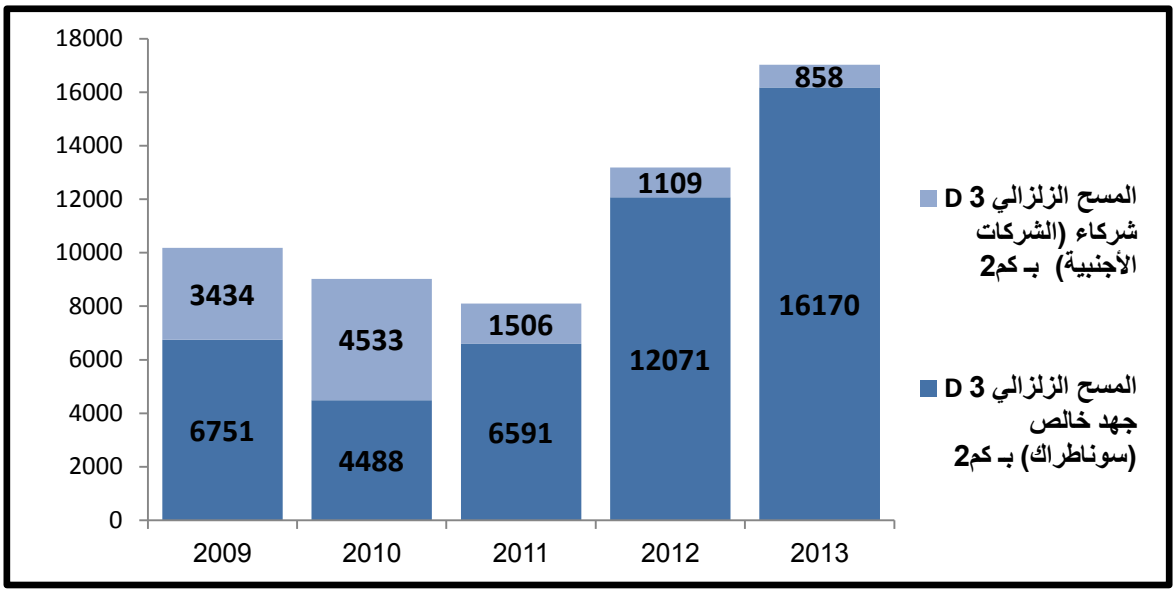

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم : (3-8).

ومن المأمول مستقبلا إطلاق برنامج إستكشافي للفترة (2015-2019)، من كلا الطرفين وبالتركيز على تقنية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد، بالرغم من تكلفتها المادية المرتفعة إلا أنها تتميز بالدقة والفعالية، على أن ينجز مسح حوالي 41409 كم بواسطة تقنية ثنائي الأبعاد، و119140 كم2 مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد[1].

[1]-الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ديسمبر 2014، ص: 19.

2- تطور التنقيب والحفر الإستكشافي:

يعتبر الحفر الإستكشافي مرحلة ما بعد إجراء عملية المسح الزلزالي بنوعيه، ولهذا فالبيانات والمعطيات التي تستمد من علمية المسح حول إمكانية وجود مواد طاقوية باطنية وبالكميات الممكن إيجادها وعلى العمق المحدد ستساهم بشكل كبير في زيادة عملية الحفر الإستكشافي، وتعتبر الشركات الأجنبية قد ساهمت بشكل فاعل في هذه العملية منذ أن تم إنفتاح قطاع المحروقات على الشراكة، وفيمايلي سنعرض أهم التطورات التي مر بها هذا النشاط، ومعرفة حجم مساهمة الشركات الأجنبية فيها .

الجدول رقم (3-9): تطور التنقيب الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

السنوات / نتائج الإستكشاف	2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013
الأبار المحفورة من طرف سوناطراك جهد خاص	---	62	---	88	60	---
الأبار المحفورة من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء	---	26	---	18	18	---
الأبار المنجزة من طرف سوناطراك جهد خاص	260	57	64	64	51	85
الأبار المنجزة من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء	295	23	11	14	15	8
الأمتار المحفورة من طرف سوناطراك جهد خاص	172455	209536	---	224923	210653	365424
الأمتارالمحفورة من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء		40483		43231	47493	18906

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 18 و Ministère de l'Energie et des Mines, le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013), op cit.

وبالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه عرف نشاط التنقيب الإستكشافي تطورا كبيرا، بحيث ظهرت نتائج هذا النشاط بتضاعف عدد الأبار المستكشفة، ووصل عدد الأبار المنجزة والتي تم تنقيبها فعلا خلال الفترة 2000-2013 إجماليا 974 بئرا، ليشكل إنجاز الشركات الأجنبية منه 366 بئرا بنسبة 38.65% خلال نفس الفترة، ولعلى هذا التزايد جاء بناءا عبر المساهمة الفعلية التي لعبتها الشركات الأجنبية في تطوير هذا النشاط، خاصة بعد التحفيزات التي منحت لها وعدد المناقصات وإبرام العقود بينها وبين شركة سوناطراك، لذلك شهدت الفترة مابين

2000-2008 تزايد عدد الأبار المستكشفة من طرف الشركات الأجنبية وصل إلى 295 بئرا منجزا ليفوق عدد الأبار المنجزة والتي تم تنقيبها من طرف شركة سوناطراك بجهدها الخاص في هذه الفترة، ويمكن إرجاع ذلك الإرتفاع إلى طرح المناقصات بشكل كبير وإبرام عقود الشراكة، وأهمها صدور القانون 05-07 والذي ساهم في الإنفتاح الشبه الكلي على الشراكة الأجنبية وذلك بتبني عقود إمتياز حديثة تمنح الشريك حق المساهمة بنسبة تفوق 51%، إلا أنه سرعان ما تبدد ذلك القانون بتعديله وإلغاء عقود الإمتياز ليقلب النسبة لصالح شركة سوناطراك ومنح الشريك نسبة لا تتعدى 49%، ما أدى إلى تضبيط نشاط الشركات الأجنبية في هذا النشاط خوفا من أن تكون هذه الشركات وراء كل الإكتشافات المحققة، وهذا ما نلاحظه في تراجع عدد الأبار المنقبة من طرفها خلال الفترة 2009-2013، ويمكن أن يتضح ذلك اكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): تطور الأبار المنجزة ضمن التنقيب الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

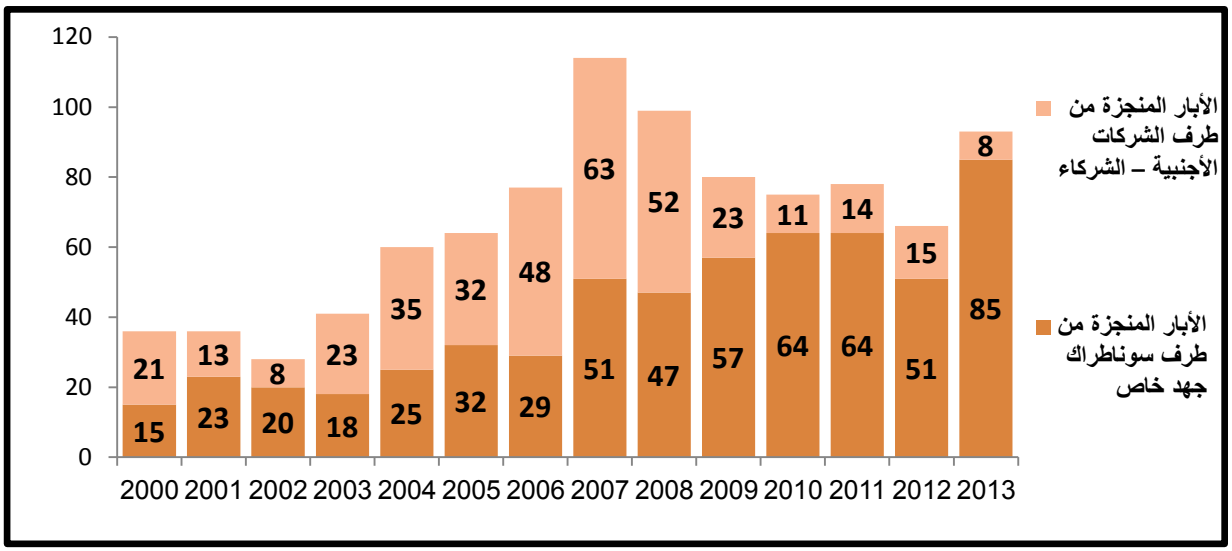

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-9) وحصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

هذا وسيتم حفر 874 بئرا إستكشافية بمعدل 175بئر في السنة، ومن المرجح أن تنجز شركة سوناطراك 80% منها مستقبلا خلال الفترة 2015-2019.

3- الإكتشافات المحققة :

بفضل مساعي والنشاط الذي قامت به كل من شركة سوناطراك والشركات الأجنبية، من خلال تكثيف جهدها في البحث والتنقيب، فإنه قد حققت نتائج إيجابية وجد مقبولة في إكتشاف أبار نوعية، ساهمت برفع كمية الإنتاج و زيادة إحتياطي المحروقات لدى الجزائر، ولنا أن نرى ذلك من خلال إستعراضنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (3–10): تطور الإكتشافات المحققة لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000–2013).

السنوات / التعيين	2008–2000	2009	2010	2011	2012	2013
الإكتشافات المحققة بعدد الأبار من طرف سوناطراك – جهد خاص	54	9	27	19	24	29
الإكتشافات المحققة بعدد الأبار من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء	52	7	2	1	7	3

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000–2008)، مرجع سبق ذكره، ص:21–22 و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013), op-cite.

لقد أثمر عمل الشركات الأجنبية في نشاط البحث والتنقيب في زيادة حجم الإكتشافات المحققة، خاصة في الفترة 2000-2008 مما سيمكنها من إكتساب جزء من الإنتاج، حيث وصل عدد الإكتشافات المحققة من طرفها إجمالا خلال الفترة 2000-2013 نحو 72بئرا، محققتا إكتشافا لـ 52 بئرا خلال الفترة 2000-2008 مقابل إكتشاف 54 بئرا من طرف شركة سوناطراك بجهدها الخاص في نفس الفترة وهذا يعتبر إنجازا جيدا ومسبوقا بالنسبة لقطاع المحروقات بالجزائر، حيث ظهرت خلال الفترة حقيقتا المساهمة الفعلية لنشاط هذه الشركات بإدخال تقنيات وتكنولوجيات متطورة وأيضا زيادة حجم والمساحات المنقبة بالمسح الزلزالي الثنائي وثلاثي الأبعاد، وهذا يرجع للمناقصات وزيادة العقود المبرمة خلال هذه للفترة، مما ساهمت التحفيزات المقدمة بمنح عقود الإمتياز الحديثة وإنفتاح الشبه الكلي لقطاع المحروقات على الشراكة، بشرط أن لا تزيد مساهمة الشريك عن نسبة 51% وهذا بدوره ساهم في كثافة نشاط الشركات الأجنبية وزيادة الإكتشافات المحققة من طرفها، ويمكن قراءة ذلك أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-6): تطور الإكتشافات المحققة لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

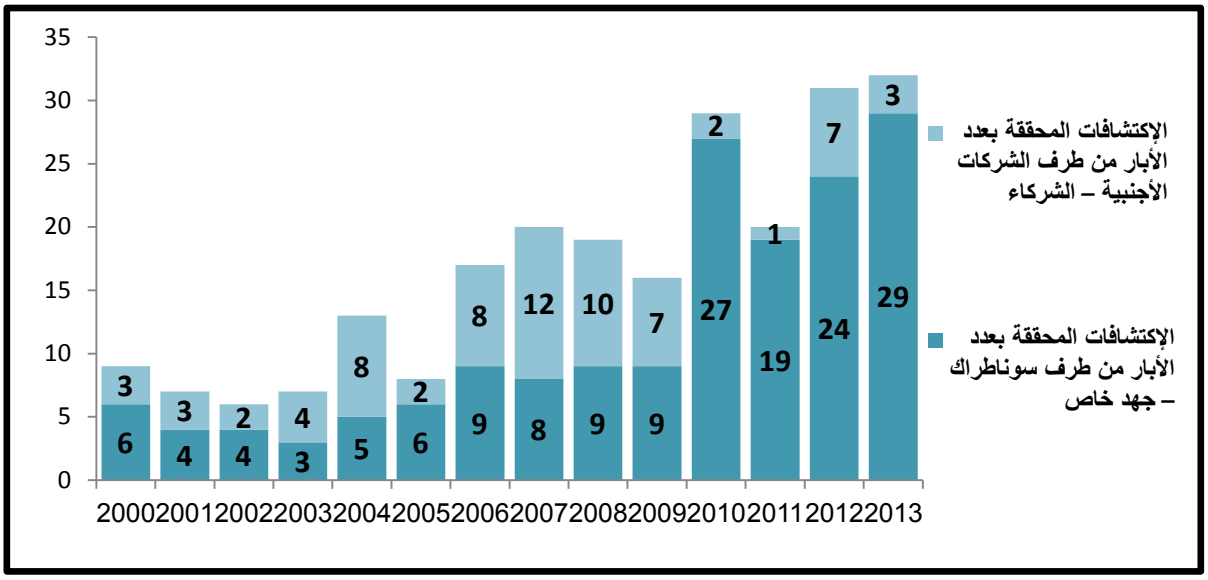

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-10) وحصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22.

والملاحظ من الشكل أعلاه أيضا تناقص وتراجع عدد الإكتشافات المحققة من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة 2009-2013، ليصل إجمالا 20 بئرا فقط، بحيث لم تشكل ثلث الإكتشافات التي حققتها شركة سوناطراك بجهدها الخاص والمقدر نحو 108 بئرا، ولنا أن نفسر حجم الفارق الكبير بين الإكتشافات المحققة من طرف الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك، بسبب عدة عوامل أهمها إصدار الأمر 06-10 المعدل والمتم لقانون 05-07 كما أشرنا إليه سابقا، والذي ألغى عقود الإمتياز وأبقى على عقود الخدمة وتقاسم الإنتاج، كذلك تأثيرات خارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتي كبحت نوعا ما نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

وبالنظر إلى توزيع الشركات الأجنبية حسب مناطق النشاط والأحواض، نلاحظ أن جل الإكتشافات تقع في الجنوب الجزائري، وخاصة في أحواض الجنوب الشرقي أكثر من أحواض الجنوب الغربي، مع تسجيل إكتشاف أو إثنين في الشمال، ويعتبر حوض بركين وإليزي من أهم الأحواض الإستراتيجية التي تعول عليهما الجزائر أكثر في دعم قطاع المحروقات والطاقة في الجزائر، لهذا نجدهما محل إهتمام أكثر من طرف الشركات الأجنبية، حيث خلال الفترة 2000-2008 سجلت 106 إكتشافا منها 82 في الأحواض الشرقية (بركين وإليزي) و23 في أحواض الغرب وأخر في الشمال، أما في الفترة 2009-2013 فقد سجلت 99 إكتشافا غالبها كان في الأحواض الشرقية بـ 74 و23 في أحواض الوسط مع إكتشاف في الغرب وإكتشاف في الشمال، ويمكن عرض ذلك وفق الجدول الموالي مع إظهار حصة الشركات الأجنبية في الإكتشافات المحققة حسب كل حوض .

الجدول رقم (3-11): توزيع الإكتشافات المحققة حسب الأحواض من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

الحوض / السنة		2008-2000	2009	2011	2012	2013
بركين	سوناطراك	15	03	04	13	15
	ش.الأجنبية	26	01	01	06	03
إليزي	سوناطراك	09	05	06	06	09
	ش.الأجنبية	10	01	-	01	-
وادميا/أمقيد مسعود/ حاسي مسعود	سوناطراك	18	01	03	02	02
	ش.الأجنبية	04	01	-	-	-
أهنات/قورارة/تيميمون	سوناطراك	06	-	03	01	03
	ش.الأجنبية	03	03	-	-	-
رقان/سبع/تندوف	سوناطراك	04	-	-	01	-
	ش.الأجنبية	04	01	-	-	-
بشار واد الناموس	سوناطراك	01	-	01	-	-
	ش.الأجنبية	05	-	-	-	-
شمال الجزائر/ جنوب الشرق القسنطيني/ SEC ATLAS	سوناطراك	01	-	02	01	-
	ش.الأجنبية	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص:21-22 و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013), op-cite.

4- تطور الحفر التطويري:

شهد الحفر التطويري نشاطا غير مسبوق في الأونة الأخيرة، ولعلى الشركات الأجنبية ساهمت بشكل كبير في هذا المجال حيث قامت بتطوير حقول عديدة، وإجراء حفر تطوير كثيف خاصة لأبار نفط كانت شركة سوناطراك قد يأست منها كونها نضبت مع عدم إستغلالها مرة أخرى، لكن سرعان ما تغيرت الفكرة، وذلك بعدما أدخلت الشركات الأجنبية تكنولوجيا وتقنيات متطورة لإجراء تطوير في الأبار المغلقة، وإعادة إستغلالها مرة أخرى على أوسع نطاق، على أمل زيادة حجم الإحتياطي والإنتاج مستقبلا.

الجدول رقم (3-12): تطور التنقيب التطويري لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

السنوات / التعيين	2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013
الحفر التطوير ممثل بعدد الأبار من طرف سوناطراك – جهد خاص	644	94	87	105	82	87
الحفر التطويري ممثل بعدد الأبار من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء	708	83	93	69	78	69

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 25 و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013), op-cite.

والملاحظ من الجدول أعلاه تفوق الشركات الأجنبية في هذا المجال، حيث تضاعفت عدد الأبار المطورة بشكل كبير خاصة في الفترة 2000-2008 فقد تم إنجاز عدد إجمالي يقدر بـ 1352بئرا مطورا، شكلت الشركات الأجنبية منه حصة الأسد بتطوير 708بئرا، لتقابلها شركة سوناطراك بتطوير 644 بئرا، كما شهدت الفترة 2009-2013 تطورا محسوسا إلا أنه في هذه الفترة تراجع نشاط الشركات الأجنبية في هذا المجال بشكل طفيف مقارنة مع جهد شركة سوناطراك، حيث سجلت الشركات الأجنبية عدد الأبار المطورة 392 بئرا مقابل 455بئرا منجزة مطورة من طرف شركة سوناطراك، ويبقى هذا النشاط يحظى بأهمية بالغة من طرف المستثمرين وأيضا يظهر مدى إلحاح شركة سوناطراك لإشراك المتعاملين الأجانب في هذه العملية كونها معقدة وتتطلب دقة وتكنولوجيا وخبر عالية، وذلك بطرح مجموعة من المناقصات وإبرام عقود تطوير كبيرة، لذلك فقد إستفاد قطاع المحروقات الجزائري بشكل مهم من جراء هذه العملية بمضاعفة الإحتياطي وزيادة القدرة الإنتاجية.

الشكل رقم (3-7): تطور التنقيب التطويري لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

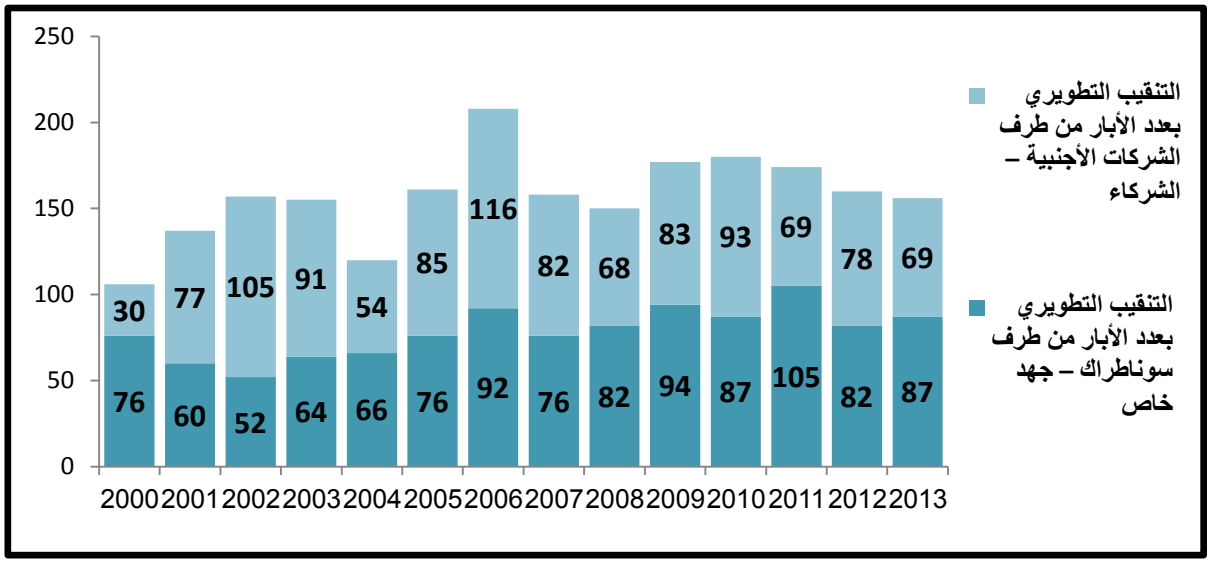

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-12) وحصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

هذا وقد تم تسطير برنامج تطوير الأبار خلال الفترة المستقبلية (2015-2019)، ويتوقع إنجاز 1500 بئر خاصة بمنطقة حقول حاسي مسعود وضواحيها، وكذا الحقول الجديدة لغاز بركين وتينهارت[1].

المطلب الثاني: تطور مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج المحروقات بالجزائر

بعد تحقيق الشركات الأجنبية نتائج إيجابية في عمليات البحث والتنقيب، من خلال كثافة نشاطها في المسوح الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد، فالإكتشافات المحققة من طرفها لحقول النفط والغاز، مكنها بالظفر على جزء هام ومعتبر من إنتاج المحروقات، وذلك برفع الكميات المحققة من طرفها من سنة إلى أخرى ومنه زيادة حجم الإنتاج الكلي للمحروقات بالجزائر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما سنعرضه بالجدول التالي:

[1]- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مرجع سبق ذكره، ص:20.

الجدول رقم (3-13): تطور إنتاج المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي
2000	178	24	202	2007	161	72	233
2001	177	25	202	2008	159	72	231
2002	174	32	202	2009	154.5	68	222.5
2003	170	42	212	2010	154.8	59.1	213.9
2004	168	55	223	2011	174	31.8	205.8
2005	167	65	232	2012	143.65	50.93	194.58
2006	164	66	230	2013	141.3	45.6	186.9

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

والملاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه، هناك إرتفاع تدريجي لإنتاج المحروقات بالجزائر، حتى سنة 2007 ثم يبدأ بالتراجع تدريجيا أيضا، فقد سجلت أعلى قيمة إنتاجية لقطاع المحروقات بالجزائر سنة 2007 بقيمة بلغت 233 مليون طن مكافئ، بعدما كانت تقدر بـ 202 مليون طن مكافئ سنة 2000، بزيادة مقدرة بنسبة 15%، ولعلى هذا الإرتفاع المحسوس يرجع لجهود الشركات الأجنبية في مضاعفة حجم إنتاجها، حيث سجلت أكبر إنتاج سنتي 2007 و2008 قدرت بـ 72 مليون طن مكافئ، بعدما كانت تقدر 24 مليون طن مكافئ سنة 2000، لتبلغ نسبة مساهمتها سنة 2007 قرابة 31% من حجم الإنتاج الكلي، لكن سرعان ما شهدت تراجعا تدريجيا في حجم إنتاجها بداية من سنة 2009 لتسجل سنة 2013 قيمة ضئيلة قدرها 45.6 مليون طن مكافئ، أي بتراجع نسبته 36%، ويمكن تفسير التطور الحاصل في الإنتاج من طرف الشركات الأجنبية البترولية لحجم الإكتشافات المحققة لأبار النفط والغاز، من خلال ظفرها بمناقصات التنقيب والتطوير وأيضا توقيعها على عقود إمتياز بصدور قانون 05-07 السالف الذكر، لتشهد مرة أخرى إنخفاض تدريجي ويرجع ذلك لتعديل قانون 05-07 وإلغاء عقود الإمتياز والإبقاء فقط على عقود الخدمة وعقود تقاسم الإنتاج في المقابل سجلت شركة سوناطراك زيادة في حجم إنتاجها إلا أنها شهدت إنخفاض مستمر على مر السنوات بداية من سنة 2000 والتي بلغ حجم إنتاجها كأكبر قيمة 178 مليون طن مكافئ.

الشكل رقم (3-8): تطور إنتاج المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط).

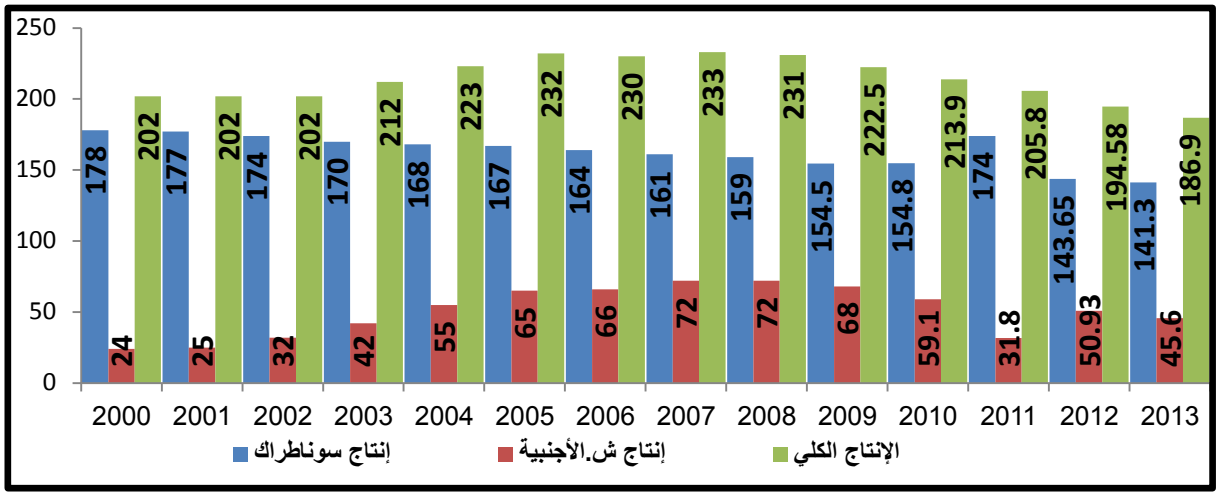

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-13).

ويعتبر النفط والمكثفات من أهم المنتجات التي يتم إستخراجها من طرف الشركات الأجنبية البترولية وشركة سوناطراك، ويمكن ملاحظة حجم الإنتاج الفعلي لكليهما من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي
2000	49	11	60	2007	41	38	79
2001	47	12	59	2008	-	-	75
2002	44	19	63	2009	35.6	33.5	69.1
2003	43	29	72	2010	-	-	66.5
2004	43	33	76	2011	-	-	64.4
2005	42	37	79	2012	33.64	26.74	60.38
2006	41	38	79	2013	33.4	24.8	58.2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

ويظهر من خلال الجدول المبين أعلاه، حجم المساهمة الفعلية للشركات الأجنبية البترولية في زيادة حجم إنتاج النفط الخام والمكثفات، حيث وصل إنتاجها من هذه المادة سنتي 2006 و2007 أعلى مستوى بقيمة 38. مليون طن مكافئ نفطي، بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ11 مليون طن مكافئ نفطي، وهي تعتبر ضئيلة مقارنة مع حجم إنتاج شركة سوناطراك لوحدها، في حين سجلت تراجعا نسبيا بعد عام 2007 لتسجل 33.5 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2009، و 26.74 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2012، مواصلتا الهبوط حيث وصل إنتاجها 24.8 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2013، بتراجع عن سنة 2007 نسبته 35%، بالمقابل نلاحظ أيضا أن شركة سوناطراك حجم إنتاجها شهد عبر مر السنوات تناقص تدريجي حيث أعلى مستوى إنتاج سجل بقيمة 49 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2000 ليصل 33.4 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2013، أي إنخفاض بنسبة 31.8%، ولعلى التباين في زيادة حجم الإنتاج بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية يمكن تفسيره بإستغلال الشركات الأجنبية للحقول النفطية التي حققت بها إكتشافات خاصة ما بين سنتي 2004 و2007 حيث وصلت نسبة مساهمتها في الإنتاج الكلي إلى 48% وبالتالي فإن هذه الزيادة كانت على حساب الإنتاج بالجهد الخاص لشركة سوناطراك وحدها، وذلك ما يفسر الإنخفاض المتواصل لإنتاج شركة سوناطراك، ومن أهم الحقول التي توزع عليها إنتاج النفط الخام للشركات الأجنبية خاصة سنة 2012 مثلا حقل أورهود بنسبة 33% و27% حقل بركين ثم 12% رود و8%واد ربعة و7% القاسي ليتوزع الباقي على حقول أخرى بنسبة 13%، أما سنة 2013 فتوزع بين حقل أورهود 29% و26% حقل بركين لتليه حقل رود بنسبة 12% و8% بير ربعة ثم 7% القاسي و6% والباقي 12% في حقول أخرى .

الشكل رقم (3-9): تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط).

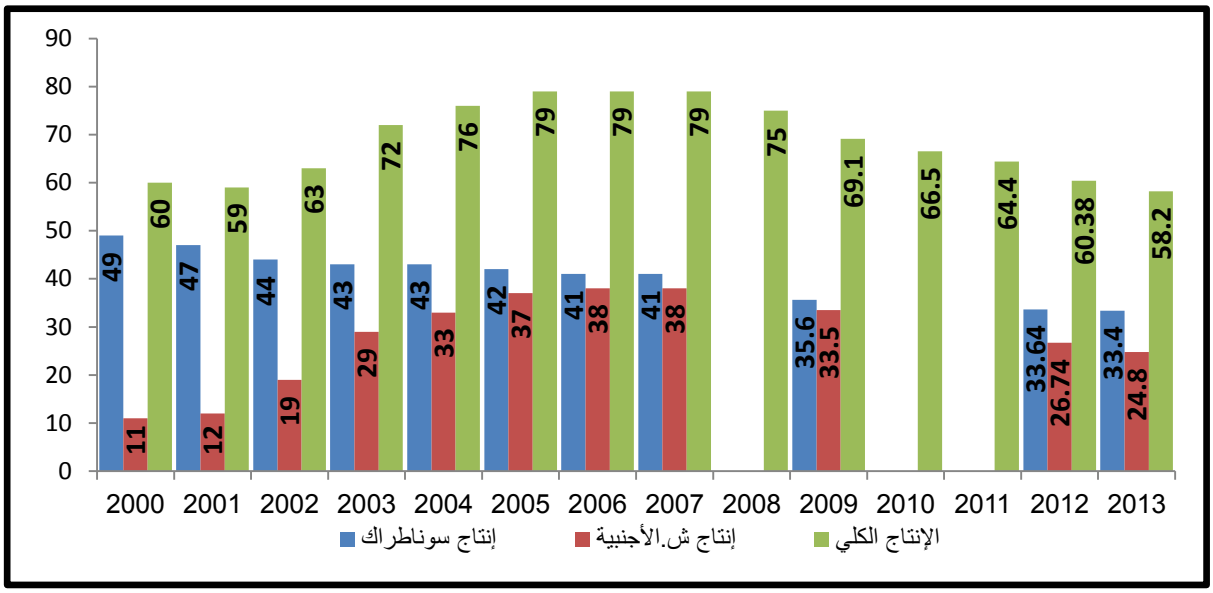

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-14).

أما بالنسبة للغاز الطبيعي والذي عرف هو الأخر تطورا ملحوظا في زيادة حجم الإنتاج الكلي، إلا أن شركة سوناطراك لا تزال تسيطر على حصة الكبرى من الإنتاج، بالرغم من سعي الشركات الأجنبية لمضاعفة حجم إنتاجها إلا أنها لاتزال منخفضة مقارنة مع شركة سوناطراك ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): تطور إنتاج الغاز الطبيعي من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليار متر مكعب).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي
2000	128	12	140	2007	120	33	153
2001	129	12	141	2008	-	-	154
2002	128	12	140	2009	118.1	32.8	150.9
2003	125	13	138	2010	-	-	145.8
2004	124	20	144	2011	-	-	139.9
2005	124	28	152	2012	109.2	23.3	132.5
2006	122	28	150	2013	106.9	20.2	127.1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن حجم إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر شهد تحسنا في الإنتاج من سنة 2000 حتى سنة 2008، يمكن تفسير ذلك التحسن في توجه الجزائر لزيادة حجم إنتاج الغاز وذلك لتلبية حجم الطلب عليه من طرف دول جنوب أوربا، لذلك نجد أن هناك رغبة حقيقية في تنمية هذا النشاط الإستراتيجي، بطرح مناقصات دولية في مجال الإكتشاف والإنتاج، وإبرام عدة عقود شراكة لتفعيل وتسريع وتيرة إنجاز أهم مشاريع الغاز الطبيعي، حيث تنامى حجم الإكتشافات لهذه المادة من سنة 2000 إلى سنة 2013 وبلغ عددها إجمالا 132 إكتشافا من بين أهم الإكتشافات المحققة كان بين سنتي 2012 بـ 23 إكتشافا و20 إكتشافا سنة 2013،[1] وكما هو متوقع فإن بعض الإكتشافات كانت وراءه جهود الشركات الأجنبية لذلك فهي تعتبر أيضا وراء زيادة حجم الإنتاج من خلال حقول الشراكة وأيضا تطوير حقول أخرى، ومن أهم حقول الغاز الطبيعي في الجزائر، مشروع تطوير عين صالح للغاز والذي يضم كل من شركة سوناطراك 35% وشركة STATOIL بحصة 32% وبريتش بتروليوم BP بنسبة 33%، والتي تتضمن 7 أبار للغاز الطبيعي، وحقل عين أمناس والذي يضم كل من سوناطراك و STATOIL وBP، وحقل أوهنات والذي يضم سوناطراك

[1]- انظر : http://oapecdbsys.oapecorg.org:8090/ords/f?p=104:37:::NO:RP:: تاريخ الإطلاع يوم : 20-11-2015.

وBHP، هذا وقد توزع حجم إنتاج الغاز الطبيعي من طرف الشركات الأجنبية مثلا سنة 2012 والذي بلغ 23.3 مليار متر مكعب بين حقل عين صالح بنسبة 36% وحقل عين أمناس 35% والباقي 29% لـ G-TFT، بينما في سنة 2013 بلغ 20.2 مليار متر مكعب ليتوزع بين حقل عين صالح بنسبة 42% وحقل G-TFT بنسبة 30% كذلك حقل عين أمناس بنسبة 20% و8% لـ MLE/CAFC، ويعزى هذا الإنخفاض بالهجموم الإرهابي الذي تعرضت له قاعدة الغاز بعين أمناس بمجمع تيقنتورين في 16 جانفي 2013 والتي توقفت عن الإنتاج لعدة أشهر.

الشكل رقم (3-10): تطور إنتاج الغاز الطبيعي من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليار متر مكعب).

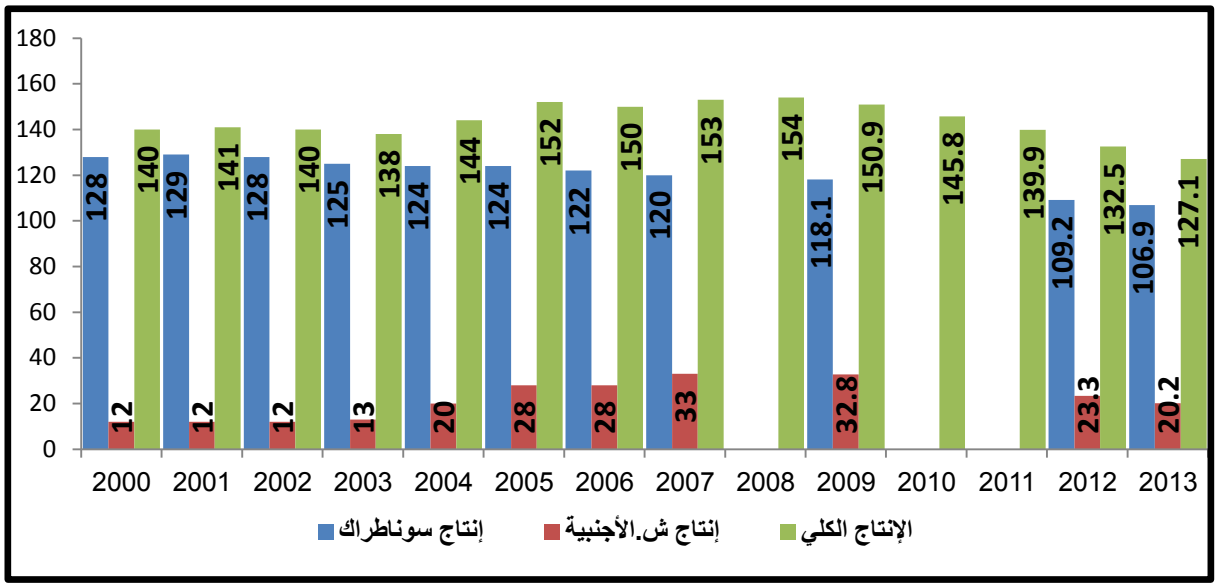

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-15).

المطلب الثالث: الأثر المالي للشركات متعددة الجنسيات على قطاع المحروقات بالجزائر

ويتجلى هذا المطلب في عرض حجم الإستثمارت المالية التي صرفتها الشركات الأجنبية على قطاع المحروقات بالجزائر وبالأخص في نشاط المنبع البترولي من خلال الإستثمار في نشاط الإستكشاف والإستثمار في تطوير الحقول ومقارنتها مع حجم الإستثمار المصروف من طرف شركة سوناطراك، ثم التطرق لحجم المساهمة الفعلي للشركات الأجنبية ماليا في قطاع المحروقات ومعرفة أفاق مساهمتها مستقبلا.

1- تطور الإستثمار الإستكشافي والتطويري للشركات متعددة الجنسيات البترولية:

ويمكن عرض حجم الإستثمارات المالية المعلنة والمنبثقة عن نشاط وجهود الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك بجهدها الخاص في الإستكشاف وإنتاج المحروقات وتطوير وإستغلال الحقول، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): تطور حجم الإستثمار في المنبع البترولي بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

السنوات / نوعية الإستثمار	2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013
إستثمار إستكشاف (شركة سوناطراك)	4040	1177	1228	1195	1367	2269
إستثمار إستكشاف (الشركات الأجنبية-شراكة)	3093	505	449	539	450	257
الإستثمار الإستكشافي الإجمالي	7133	1682	1677	1734	1817	2526
إستثمار تطوير (شركة سوناطراك)	13574	3452	4192	3646	2660	1771
إستثمار تطوير (الشركات الأجنبية-شراكة)	8834	2654	4101	3635	3054	1978
الإستثمار التطويري الإجمالي	22408	6106	8293	7281	5714	3749

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره. و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2010-2011-2012-2013), op-cite.

والملاحظ من الجدول المبين أعلاه، فإن حجم الإستثمارات المالية المخصصة لنشاط الإستكشاف شهد تطورا وتباينا بين الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك، حيث بلغت القيمة الإجمالية لحجم الإستثمارات المحققة بين سنتي 2000 و2008 نحو 7.1 مليار دولار أمريكي، لتشكل إستثمارات الشركات الأجنبية منها قرابة 3.1 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 43.4%، وهو يعتبر مبلغ مرتفع مقارنة مع حجم إستثمارات شركة سوناطراك لوحدها، أما في الفترة من سنة 2009 إلى سنة 2013 فشهد الإستثمار الإجمالي إرتفاعا حتى بلغ سنة 2013 ما قيمته 2.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس مدى رغبة الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك لتوسيع نشاطها الإستكشافي، بغية تحقيق إستكشافات تساهم في رفع حصة إنتاجها مستقبلا، بالرغم من أن الشركات الأجنبية قللت من إنفاقها الإستثماري على هذا النشاط خاصة في سنة 2013 والذي بلغ 257 مليون دولار أمريكي كقيمة ضئيلة جدا، مقارنة مع حجم الإستثمارات بين سنتي 2009 و2012 والتي كانت نوعا ما مستقرة ومتفاوتة بفارق أقل، ويمكن القول بأن تفوق شركة سوناطراك في حجم الإنفاق الإستثماري الإستكشافي على الشركات الأجنبية يرجع لعدم تحرير نشاط هذه الشركات وإخضاعها لعقود تقاسم الإنتاج وإلزامها لبنود قاعدة الإستثمار 49-51 .

الشكل رقم (3-11): تطور حجم الإستثمار الإستكشافي بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013) .

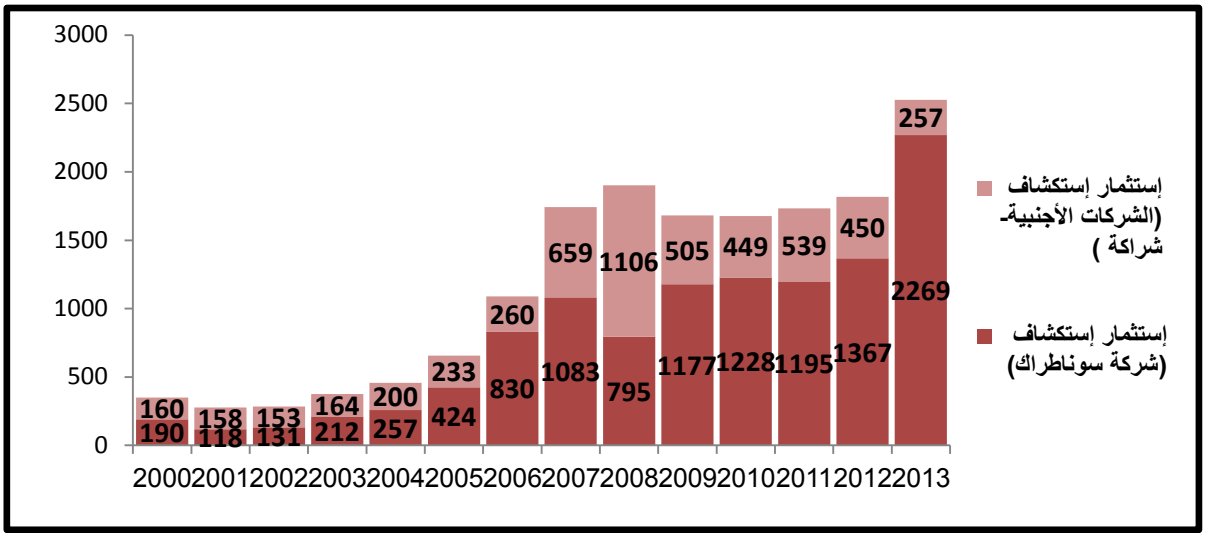

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-16) وحصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

أما فيما يخص الإستثمار التطويري، فشهد أيضا تطورا واضحا خاصة بالنسبة لحجم الإستثمارات التطويرية من طرف الشركات الأجنبية مقارنة مع إستثمارات التطويرية لشركة سوناطراك وحدها ويمكن قراءة ذلك من خلال الشكل المبين أدناه.

الشكل رقم (3-12): تطور حجم الإستثمار التطويري بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013) .

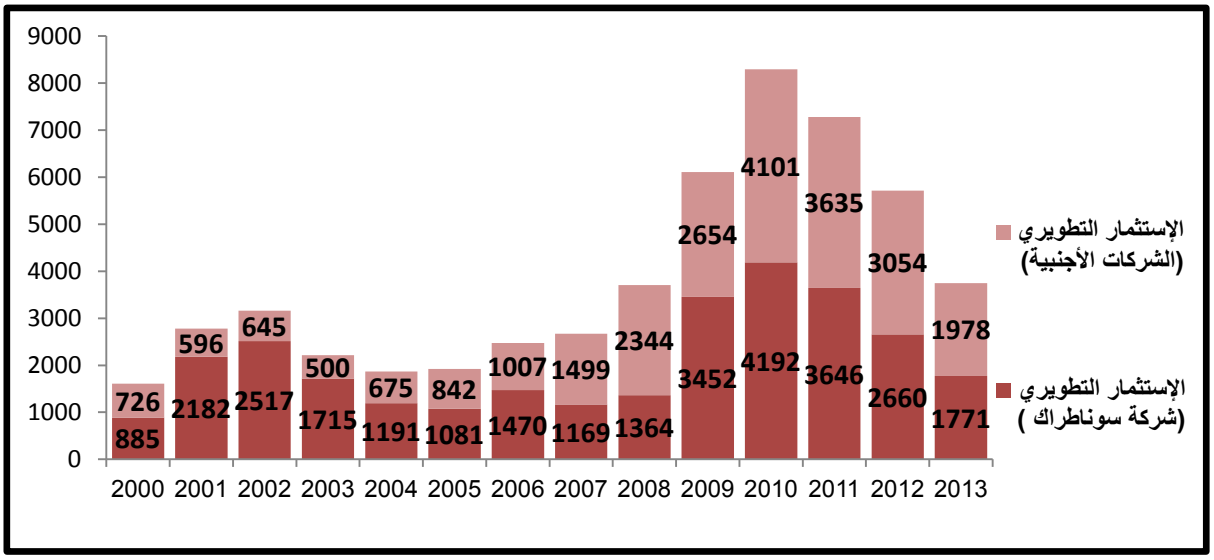

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-16) وحصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

ولعل حجم الإستثمارت التطويرية المنفقة، يمكن فهمها من خلال حجم المشاريع المنجزة أو في طريق الإنجاز في مجال تطوير الحقول، ولقد كان الفضل الكبير للشركات الأجنبية في تطوير مجموعة من الحقول النفطية والغازية، وذلك لكون شركة سوناطراك عجزت أو لم تستطع تمويل هذه المشاريع التطويرية فلجئت للشريك الأجنبي لدعم هذه العملية وتحقيق نتائج إيجابية مستقبلا، والجدول الموالي يفسر ويوضح مدى رغبة شركة سوناطراك في ذلك:

الجدول رقم (3-17): أهم مشاريع تطوير نشاط المنبع البترولي حتى نهاية 2013 .

المشروع	التقدم المحرز (%)	التكلفة الإجمالية (مليون دولار أمريكي)	التاريخ المتوقع لبداية التشغيل أو إتمام الإنجاز
تطوير حقل الغاز منزل لجمت شرق (سوناطراك-FCP-ENI)	100	2326	جانفي 2013
إعادة تأهيل قطاري غاز البروبان المميع 100 و300 رورد نوس	100	21	أوت 2013
وحدة غاز البروبان المميع ZKINA و LDHP بحاسي مسعود	100	1737	سبتمبر 2013
تطوير حقل الغاز بحاسي الطويل	100	1451	ديسمبر 2013
تطوير حقل الزيت المرك (سوناطراك/أنادارکو)	100	3876	الإستلام المؤقت في الثلاثي الأول من العام 2014
تطوير حقل الغاز رورد نوس (كوارتزيت حمرا)	96	1059	الثلاثي الأول من العام 2014
إسترجاع الغازات المصاحبة في حوض بركاوي	100	231	الثلاثي الأول من العام 2014
تطوير حقل الزيت بير السباع (سوناطراك/PTTEP/PVEP)	70	545	جانفي 2015
تطوير حقل الزيت بير مسانا (سوناطراك/PETRONAS/HESS)	68	220	جانفي 2015
ضغط الغاز في عين أميناس (سوناطراك/STATOIL/BP)	78	257	فبراير 2015
تطوير حقل الغاز جنوب عين صالح منزل لجمت	71	1692	أبريل 2015

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013، طبعة 2014، ص: 16.

2- المساهمة المالية للشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر:

ويمكن قراءة ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-18): المساهمة المالية للشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر بالمليار دولار خلال الفترة (2008-2013).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

المصدر: شريفة جعدي-محمد الخطيب نمر-محمد بركة، أثر إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:01، ديسمبر 2014، ص:22.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، هو بلوغ حصة الشركاء الأجانب 4.56 مليار دولار في سنة 2008 و3.92 مليار دولار في سنة 2009 ، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010 ، ثم 44.97 مليار دولار في سنة 2011 و6.34 مليار دولار في سنة 2012 بينما بلغت 5.5 مليار دولار سنة 2013 .

وتبقى الشركات الأجنبية رغم تواضع مساهمتها في مجالات الإستكشاف والإكتشافات الجديدة في 2012و2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من إستغلال وإنتاج المحروقات و خاصة منها النفط، بناء على مبدأ تقاسم الإنتاج، ووفقا للتقديرات الرقمية المتوفرة، فإن حصة الشركاء الأجانب تمثل حوالي 8.7% من إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2013، مقابل 8.9% في سنة 2012 وسجلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجلة في 2012 و 2011، حيث بلغت حوالي63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013، مقابل 70.57 مليار دولار في عام 2012 و71.66 مليار دولار في سنة 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38 و39%، مقابل 9 إلى 12% من الغاز الطبيعي المميع و6 إلى7% من غاز البترول المميع، ومابين 18 و22% من الغاز الطبيعي، و6 إلى 13% من المكثفات، ويمثل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح الشركات الدولية، حيث قدر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.6 مليار دولار في 2012، بينما تتوزع باقي الأرباح بين المكثفات والغاز الطبيعي، في إنتظار إستغلال الطاقات غير التقليدية في غضون 2017 و2018، في وقت تعرف فيه الجزائر تراجعا في مستوى إحتياطاتها من الطاقات التقليدية الأحفورية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز، وتمثل فترة 2008-2013 التي عدل فيها قانون المحروقات الذي أثار تحفظات الشركات الأجنبية.

وأخيرا يمكننا القول بالرغم أن جزء من الحصة المالية المقدرة برسم حصة الشركاء تدفع كرسوم و ضرائب إلا أن هذه الشركات الأجنبية التي تستفيد من مبدأ تقاسم الإنتاج في مجال النفطي بالخصوص، تستفيد سنويا من مبالغ مالية معتبرة نظير خدماتها ومساهمتها التي تقدر بالنسبة للنفط بحوالي نصف مقدار ما ينتج من النفط في الجزائر، أي في حدود 550 ألف برميل يوميا من مجموع 1.2 مليون برميل يوميا، وقدرت مصادر مالية أن حصة الشركاء الأجانب بلغت في سنة 2013 ما يقدر بـ 5.5 مليار دولار، وبالتالي فإنها تقارب إجمالا ما بين 2008 و2013 حوالي 46 مليار دولار في ظرف 6 سنوات، أو ما يعادل 7.6 مليار دولار سنويا[1].

[1]- شريفة جعدي-محمد الخطيب نمر-محمد بركة، **أثر إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:01، ديسمبر 2014، ص:23.

خلاصة :

من خلال إستعراضنا لهذا الفصل نلاحظ أن الجزائر بالرغم ما بذلته من جهود في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، سواءا داخل قطاع المحروقات أو خارجه وذلك بما وضعته من تحفيزات وتسخير مجموعة من القوانين التشريعية الهامة لجلب المستثمر الأجنبي ومحاولة الإنفتاح على العالم الخارجي، إلا أنه لا يزال في مراحله الأولى كونه لايرقى إلى المستوى المطلوب والمرغوب من السلطة الجزائرية، لذلك نرى أن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع دول أخرى يبقى متدني، ويبقى مقتصرا على قطاعات معينة فقط، في حين يبقى نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالجزائر ضئيلا نوعا ما إن لم نقل أنه يقتصر أو ينحصر في قطاع المحروقات فقط، بالرغم من عدم تحرير نشاطها كليا فيه ويبقى وفق ألية الشراكة والمساهمة المشتركة، ومع ذلك فقد ساهمت في جلب وتحقيق نتائج إيجابية على قطاع المحروقات عبر نشاطها في جميع مراحله (بحث وتنقيب وإستكشاف وإنتاج)، وصرف وتخصيص مبالغ مالية في سبيل إستثمارها مجددا في نشاطها على مستوى هذا القطاع، ويمكن القول بأنه بالرغم من أن السلطة الجزائرية مازالت تضع يدها بشكل مباشر وتحكمها في قطاع المحروقات وإحتكاراها الشبه الكلي لهذه الصناعة إلا أنه وما حققته الشركات الأجنبية مقارنة مع إنجازات شركة سوناطراك يعتبر قفزة نوعية في تاريخ هذه الصناعة، وذلك لأن شركة سوناطراك ليس بإستطاعتها أن تلم بجميع جوانب هذا القطاع، لذلك وجب الإستفادة من خبرات والتقنيات الحديثة والتكنولوجيا المواكبة للتطورات الحاصلة في هذه الصناعة من طرف الشركات الأجنبية لذلك وجب تحرير نشاطها في بعض المجالات من هذا القطاع، مع ضرورة تحريها كليا في قطاعات أخرى .

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية بعض القطاعات الإقتصادية "دراسة حالة قطاع المحروقات بالجزائر" خلال الفترة (2000-2013)، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تنمية بعض القطاعات الإقتصادية وحجم مساهمتها في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر، من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة بشقيها النظري والتطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

فقد بينا في الفصل الأول ماهية الشركات متعددة الجنسيات وتطورها التاريخي وأنماطها وهيكلها التنظيمي وكذلك خصائها التي تتميز بها من ضخامة وكبر الحجم وتنوع نشاطها وإنتشارها الجغرافي..الخ، كما عرضنا أهم إستراتيجياتها لتحقيق أهدافها وسياساتها في النمو ورسم خارطة مستقبلية تظمن تنافسيتها في الأسواق العالمية، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تحريك ونشر الإستثمار الأجنبي المباشر ورأينا الحجم الذي تلعبه في تنمية الإقتصاد العالمي من خلال تباين تدفقه عبر مناطق العالم وتزايده في الدول النامية، ثم أنتقلنا لأهمية التي تصنعها الشركات متعددة الجنسيات وحجم تأثيرها في الإقتصاد العالمي والنظام الإقتصادي العالمي الجديد، لنتطرق للعنصر الأهم وهو فعاليتها الإقتصادية في الإقتصاد العالمي من خلال إنتشارها وتوزيعها الجغرافي والذي يعكس مدى هيمنة الإقتصاديات الكبرى على مصدر هذه الشركات وكذلك سيطرتها على أهم القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية التي ما تنفك أن تكون محتكرة من طرفها والتي تبرز مقدار قوتها وتحكمها البالغ فيها، أما الفصل الأخير – الفصل التطبيقي- قمنا بإبراز واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري ووضحنا تطور تدفقه وإنتشاره وتوزعه الجغرافي والقطاعي فيه، ثم قمنا بدراسة لواقع تطور نشاط وحجم مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر ولاحظنا مقدار التأثير بالأرقام للإكتشاف والإنتاج وحجم الإستثمارات المحققة من طرفها في هذا النشاط.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة ببحثنا هذا، حاولنا إختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

– الفرضية الأولى: تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانات إقتصادية تطورت تاريخيا بحسب تطور الأنظمة الإقتصادية منذ القرن التاسع عشر، بحيث كانت نتاج لإنفتاح والحرية الإقتصادية ووصلت إلى مستوى متقدم جدا بحيث أصبحت اليوم ترسم وترسخ مبادئ النظام الإقتصادي العالمي الجديد، كونها تعمل في أكثر من

دولة واحدة، لذلك فهي تزاول نشاطاتها في أقطار مختلفة عبر العالم، وتمتلك أساليب متعددة وأشكال قانونية متنوعة، عبر أنماط صنعت تنظيمها الخاص بها وفق المناخ الذي تعمل به، لتحدد خصائصها التي تمتاز بها بتزايد وكبر حجمها أيضا كونها تعمل في بلدان مختلفة فهذه خاصية تعكس إنتشارها الجغرافي وتنوع نشاطها وكذلك تفوقها وتطورها التكنولوجي، مما ساعدها على وضع إستراتيجيات كإستراتيجية الإستثمار في أسواق جديدة والبحث عن أسواق نهائية لمنتجاتها والتمون من المواد الأولية، بإمتلاكها فروع خارجية تضمن ذلك، لتضع إستراتيجيات تقيم بها أدائها في الأسواق من خلال حجم الربح ونموها وكذلك إستمرارها في النشاط والإستفادة من ميزات الإستثمار التي يتمتع بها البلد المضيف.

– الفرضية الثانية: هناك علاقة مباشرة بين الشركات متعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن تزايد حجم الأخير يدل على تزايد نشاط هذه الشركات ولهذا فقد لعبت دوراً كبيراً في نشر وتدويل الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك زيادة تدفقه وبالأخص إلى الدول النامية، لهذا فالشركات متعددة الجنسيات تعتبر مؤسسة تدويل الإستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات وذلك لما تمتلكه من أساليب وطرق لإختراق الأسواق والحدود الجغرافية، عبر إغراءات تمنحها للبلد المضيف، وهذا ما لاحظناه من خلال عرض وتحليل الأرقام المبينة سالفا في المبحث الأول من الفصل الثاني.

– الفرضية الثالثة: إن الشركات متعددة الجنسيات أثبتت اليوم أنها من بين الكيانات المتحكمة في جوانب الإقتصاد العالمي وذلك يرجع لحجم التحالفات الإستراتيجية التي قامت وتقوم بها دوما في سبيل تحقيق عمليات إندماج وتملك عبر الحدود والذي بدوره كان لها التأثير البالغ على النظام الإقتصادي العالمي الجديد والذي يقوم على حركة وتدويل رؤوس الأموال سواءا بطريقة مباشرة أو عن طريق أسواق المال، كذلك حركية عوامل الإنتاج والإستثمار عبر مختلف مناطق العالم، مما زاد في تنافسيتها ونموها عالميا، لتنعكس أهميتها في الإقتصاد العالمي على نمو التجارة الدولية للسلع والخدمات وحجم العمالة وأيضا إحداث ثورة وتفوق تكنولوجي طال شتى المجالات، إن الشركات متعددة الجنسيات بالرغم من تركيزها فقط على زيادة حجم أرباحها وخدمة مصالحها في البلد المضيف إلا أنها تترك أثرا إقتصاديا إيجابيا على إقتصاد البلد المضيف ويظهر ذلك من خلال فائض في الميزان التجاري لها ومنه التأثير على موازين مدفوعاتها، كذلك نقل التكنولوجيا توفير مناصب شغل ومنه تقليص البطالة أيضا تراكم رؤوس الأموال في إقتصادها ..إلخ، بالمقابل فإنها تخلف أثارا سلبية على إقتصاد البلد المضيف.

– الفرضية الرابعة: إن منطق الهيمنة الذي تفرضه الإقتصاديات الكبرى على أليات وسياسات الإقتصاد العالمي ممثلة بحجم السيطرة والدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات اليوم في الحياة الإقتصادية، يرسخ ويجسد صناعة جغرافية إقتصادية لها، بحيث أن عددها في تزايد مستمر وإنتشارها بلغ حدود قارية غير متوقعة،

ويظهر ذلك أكثر من خلال جنسيات الأم لأقوى الشركات العالمية متعددة الجنسيات، كما يظهر حجم السيطرة والهيمنة على بعض القطاعات الإقتصادية وخاصة الإستراتيجية منها، لهذا نرى توجه منقطع النظير لكبريات الشركات العالمية نحوا قطاعات إقتصادية أكثر ملائمة لنشاطها والمناخ والبيئة الإستثمارية، ولعلى من بين هذه القطاعات مثل قطاع البنوك وقطاع التجارة كذلك الصناعات التحويلية وخاصة صناعة السيارات والصناعة التكنولوجية والإلكترونية أيضا قطاع المواد الأولية من خلال القطاع الإستخراجي لثروات باطن الأرض.

– الفرضية الخامسة: إن واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري لايرقى للمستوى التنموي المنشود الذي تطمح له السلطات الجزائرية، كون تدفق هذا الإستثمار لايزال ضعيفا ولا يظهر أثر بالغ يمكن ان يقيم به أدائه الإقتصادي، ويتضح ذلك من خلال المقارنة مع التدفقات الحاصلة في العالم والمنطقة والدول المجاورة ويمكن أن يرجع ذلك لعدم رغبة أصحاب القرار في السلطة الجزائرية لخلق مناخ ووضع تحفيزات جدية تضع لبنة أساسية لتوطن هذه الإستثمارات، كونها تشكل خطرا على القاعدة الإقتصادية للبلد والخوف من إحتدام تنافسية الشركات الوطنية مع الشركات الأجنبية، وبالرغم من ذلك ظهر نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد الجزائري وبالأخص توجهه المباشر لقطاع المحروقات ويفسر ذلك كون هذا القطاع إستراتيجي في البلد ويعتبر بمثابة شريان الحياة ومصدر مالي مهم كونه يلبي إحتياجاتها ويغطي مصاريفها المالية، ولذلك تزايد دور ومساهمة الشركات متعددة الجنسيات في عمليات البحث والتنقيب والإستكشاف والإنتاج من خلال تطوير وجلب تقنيات وتكنولوجيات متطورة مست جوانب عديدة أهمها المسوح الزلزالية والخدمات المرافقة لعمليات الإنتاج، كما ساهمت في زيادة إستثماراتها في عمليات التنقيب والإستكشاف وكذلك تطوير الحقول النفطية، وهو ما يعكس رغبة الحكومة الجزائرية في زيادة حجم وحصة إنتاجها مستقبلا، إلا أنه وبالمقارنة مع النتائج المحققة من طرف الشركة الوطنية سوناطراك فإن هذا القطاع لايزال محتكرا من طرفها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتخلى أصحاب القرار في الجزائر، عن هذه الصناعة للطرف الأجنبي كونه لايزال المورد الأول والهام لإقتصادها.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية وجودتها، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:

– يمكن إعتبار تطور الشركات متعددة الجنسيات نتاجا لتطور مبادئ النظام الإقتصادي الرأسمالي وهو ما سمح للمفكرين الإقتصاديين الخوض في دراسة هذه الظاهرة والتي جاءت مصاحبتا لظهور هذا النظام منذ القرن التاسع عشر، حيث أعطيت لها أبعاد وتعاريف شملت بالدرجة الأولى تعدد جنسيتها وتنوع نشاطها وإمتلاكها لفروع في أكثر من قطر.

– للشركات متعددة الجنسيات خصائص تميزها عن باقي الشركات في العالم أهمها كبر الحجم وضخامتها وإنتشارها الجغرافي عبر مناطق مختلفة في العالم، لتنوع أنشطتها وتصل بمنتجاتها إلى أبعاد مختلفة، بحيث أصبحت اليوم لا تكتفي بإنتاج منتوج واحد فقط بل تتعدد منتوجاتها مع الحرص على تحيين الإبتكار والتفوق التكنولوجي.

– إن الشركات متعددة الجنسيات تسعى لتحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح ولذلك فهي تعمل على وضع إستراتيجيات تغزو بها الأسواق الخارجية، لذلك نجد أن تعظيم الربح دوما ضمن أولوياتها القصوى والإستراتيجيات المتبعة من طرفها دوما يكون لها بالغ الأثر على أدائها وتنافسيتها وهو مايعزز ويضمن إستمرارها.

– إن الشركات متعددة الجنسيات تعبر عن الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث أصبحت اليوم تسيطر على ثلاثة أرباع الإستثمار الأجنبي المباشر، والذي بدوره يدل على قوة الإقتصاديات المتقدمة التي تقف وراء حجم هذه الإستثمارات.

– تباين التدفقات الحاصلة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين مناطق العالم حيث شهدت الدول النامية تزايدا غير مسبوق خلال الفترة الأخيرة، وهوما يعكس رغبة الدول المتقدمة في توجيه رؤوس أموالها نحوا وجهة جغرافية محددة ونحوا نطاق نشاط معين يخدم مصالحها بالدرجة الأولى.

– تساهم الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي، لكونها لها أهمية وتأثير كبير في تنمية جوانب عديدة منه، كتعبئة المدخرات العالمية وإقامة تحالفات إستراتيجية من خلال عمليات الإندماج والتملك عابرة للقارات، من أجل مضاعفة حجم المنتجات والسلع لتغطية الطلب العالمي، ومنه زيادة حركة التجارة العالمية للسلع والخدمات، وكذلك تحقيق ثورة تكنولوجية في شتى القطاعات الإقتصادية، بالإضافة إلى تأثيرات أخرى.

– إن تواجد وتوطن الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة له تأثير كبير على إقتصادياتها بحيث أن تزايد نشاطها بفعل إستثماراتها يترك إنطباعا إيجابيا على إقتصادها ويمكن أن يلتمس ذلك من خلال الأثار التي يخلفها على الميكانزمات الأساسية التي تعكس المستوى الإقتصادي للبلد المتلقي كفائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات والتطور التكنولوجي والتقني التي تجلبه وكذلك زيادة إيرادات البلد ومنه تحسين ميزانيتها وخلق مناصب شغل وغيرها، إلا أنه قد يترك أثرا سلبيا يمكن أن يظهر في أحد المتغيرات المذكورة سالفا.

– إن كل شركة متعددة الجنسية هي في الحقيقة تعبر عن القوة الإقتصادية التي تنتمي إليها، لذلك نجد أن أغلب جنسيات الأم لهذه الشركات هي تابعة لإقتصاديات متقدمة جدا وكلما إزداد عدد هذه الشركات فإنه يعكس مدى إنتماءها الجغرافي الأم، بحيث كلما إزدادت دولة ما لدرجة تقدمها وتفوقها الإقتصادي إزدادت عدد هذه الشركات التابعة لها، وهذا ما نلاحظه في سيطرة وصدارة الشركات التابعة للدول الثمانية الكبرى ضمن أقوى تصنيف وترتيب.

– إن الشركات متعددة الجنسيات وبقدر ما كانت حريصة على تحقيق أعلى ربحية وزيادة حجمها بفضل إستراتيجياتها، إستطاعات بذلك التحكم والتمكن من التوجه إلى جل القطاعات الإقتصادية في العالم، لذلك

تظهر هيمنتها على أغلب القطاعات الأكثر إستراتيجية من خلال زيادة أعدادها ونموها ونبوغها في مجالات عديدة كقطاع الخدمات مثل البنوك والتأمينات والتجارة ممثلة بأسواق السوبر ماركت والمخازن العابرة للقارات وأيضا الصناعات التحويلية كقطاع السيارات والصناعة التكنولوجية والإلكترونية والكيماويات وصناعات أخرى دون أن ننسى تواجدها بكثرة في القطاع الاولي وبالأخص المتعلق بإستخراج وإستغلال الثروات الباطنية للأرض وكل هذا يعكس قوة الإقتصاد الذي تستمد هذه الشركات عظمتها منه، ويتعزز ذلك أكثر كون أغلب الماركات والتسميات التجارية ذات أصول للبلدان الإقتصادية العظمى.

– تعتبر الشركات متعددة الجنسيات رافعة إنتاجية توفر وتلبي إحتياجات الطلب العالمي للسلع والخدمات في العالم، إذ لولاها لما أستطاع البشر اليوم أن يصلوا إلى المستوى الحضاري للرفاهية والراحة بفضل تطوير مجالات الحياة وخلق أنماط إستهلاكية تساير التقدم الإبتكاري والتكنولوجي الحاصل في عالمنا اليوم.

– إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الجزائرية يعتبر منخفضا مقارنة مع الحجم المتدفق للدول المتقدمة والنامية وخاصة مع نظيراتها في الدول العربية وهذا يعكس حقيقة فشل مساعي الحكومة الجزائرية وعدم قدرتها على خلق جو ومناخ إستثماري واعد، يحفز ويعزز توافد هذه الإستثمارات إلى أراضيها، بالرغم من توفر الجزائر على كل المؤهلات التي تشجع بالمستثمر الأجنبي من جلب رؤوس أمواله وإستثمارها.

– بالنظر إلى التوزيع القطاعي للإستمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر، يتضح أن هذه الإستثمارات تتجه لقطاعات إقتصادية معينة كقطاع الطاقة والخدمات وعدم إهتمامها بالقطاع الفلاحي والسياحي ..إلخ ولايعتبر هذا التوجه مقصودا بل يرجع لعدم رغبة وإهمال السلطة الجزائرية لتنمية هذه القطاعات بشكل غير مفعل يوحي للمستثمر الأجنبي بعدم حيوية هذا القطاع وعدم إستراتيجيته.

– إن الإستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم يخلف أثرا واضحا على نمو إقتصادها ويفسر ذلك كون الإقتصاد الجزائري لايزال ريعيا ويعتمد بالدرجة الأولى على عوائد قطاع المحروقات لتنمية مشاريعها الوطنية، لذلك فهو يعكس الهشاشة الحقيقية للإقتصاد الوطني مما يجعله أكثر عرضتا لإنخفاضات المحتملة في أسعار المحروقات.

– لا يمكن للجزائر أن تتقدم وتحقق طموحاتها المرغوبة في ظل هذه السياسات العرجاء التي تتبعها في تنويع مصادرها خارج قطاع المحروقات، ما لم تكن هناك رغبة حقيقية وعزيمة في القرارات الراشدة، لإستهواء الشركات الأجنبية في القطاعات الأخرى .

– إن قطاع المحروقات بالجزائر يعتبر القطاع الأكثر إستهدافا وجذبا للشركات الأجنبية، ويتوطد ذلك بتواجدها بعدد كبير في هذا القطاع، ويرجع هذا وبالرغم من القوانيين والتشريعات التي تفرضها السلطة الجزائرية في هذا الخصوص وتطبيق قواعد إقتسام عوائد الإنتاج، إلا أن ذلك لم يمنعها من الإستثمار والولوج لهذا القطاع.

– هناك علاقة طردية بين المناقصات وعقود الشراكة المبرمة وبين نشاط الشركات البترولية العالمية متعددة الجنسيات في الجزائر، إذ أنه ومنذ فتح وشبه تحرير قطاع المحروقات تزايد نشاطها بشكل مستمر بعد طرح مناقصات إستكشاف وإنتاج وغيرها وإبرام عقود طالت جميع جوانب النشاط المرتبطة به.

– تنوعت جنسيات الشركات البترولية العالمية ولهذا نلاحظ حضور الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية والروسية والأسترالية وغيرها من الشركات العالمية الأخرى.

– إن الشركات البترولية العالمية الناشطة في قطاع المحروقات بالجزائر كان لها الفضل الكبير في إدخال تكنولوجيا وتقنيات متطورة كالمسوح الزلزالية بنوعيها مما ساعدت بشكل مباشر في تنمية عمليات البحث والتنقيب وزيادة فرص الإكتشاف، لذلك نلتمس تكثيف هذه العمليات تزامنا مع طرح مناقصات وإبرام عقود شراكة .

– إن زيادة عمليات البحث والتنقيب على أمل تحقيق إكتشافات محققة، ساهم بشكل كبير في مضاعفة الشركات البترولية الأجنبية لنشاط الحفر والتنقيب الإستكشافي، وهو ماساهم بدوره في زيادة عدد الأبار المنجزة والمحفورة ضمن عمليات البحث الإستكشافي.

– تطورت الإكتشافات المحققة من طرف الشركات الأجنبية وساهمت في زيادة فرصها في تحقيق نتائج إيجابية تدعم تواجدها وزيادة عمر نشاطها في تنمية هذا القطاع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأبار المكتشفة ضمن الحقول النفطية والغازية في الجزائر.

– إن الإكتشافات المحققة من طرف الشركات البترولية الأجنبية ساهم في رفع حصة إنتاج الجزائر من هذه المواد الطاقوية، لذلك نلاحظ منذ ظهور هذه الشركات في قطاع المحروقات بالجزائر تزايدت الكميات المنتجة للمحروقات خاصة في فترات كثافة نشاطها أكثر.

– ساهمت الشركات البترولية العالمية في زيادة حصتها الإستثمارية بضخ وصرف أموال كانت مخصصة لعمليات الإستكشافية والأنشطة التطويرية والمصاحبة لعمليات الإنتاج، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة إيرادت قطاع المحروقات.

الإقتراحات:

تلخص لنا النقاط التالية إمكانية إعطاء وإطراء موضوع بحثنا، من خلال إقتراحات يمكن أن تكون نظرة إستشرافية تصوب تواجد الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في الجزائر، بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني، لذلك نقدم جملة من التوصيات كما يلي:

– ضرورة تكثيف الجهود وتكريس مبدأ التعاون وإقتسام المنافع والإشتراك في المصالح بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنشسيات؛

– ضرورة تحرير نشاط الشركات متعددة الجنسيات من سلطة الدول المتقدمة كي لا تكون معاول نفوذ وضغط تمارس بها سيطرتها وتحكمها في الدواليب الإقتصادية للبلدان المضيفة؛

– ضرورة إعادة مراجعة الحكومة الجزائرية لقراراتها حول عجزها في تحقيق زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقتصادها، والوقوف على الأسباب التي تحول عن إستقطاب هذه الإستثمارات، كونها لا تخلق مناخا مناسبا وملائما لتوطن هذه الإستثمارات، ومراوغتها في كل مرة مع المستثمرين الأجانب بعدم رغبتها ونيتها المطلقة في تحرير هذه المشاريع، بفرض شروط ووضع حواجز وعراقيل تحول عن تحفيز نشاط هذه الشركات بشكل مباشر في شتى المجالات؛

– ضرورة إعادة صياغة التشريعات والقوانين المحفزة والمثبطة للمستثمرين الأجانب بما يتوافق مع مصالح الطرفين، مع وضع أجهزة رقابية وإستشرافية مستقلة تعمل على الحد من بعض التصرفات والتجاوزات غير مرغوب فيها والتي يمكن أن تمس ببعض المقومات السيادية والإقتصادية للبلد؛

– ينبغي على الحكومة الجزائرية أن توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى النشاطات التي تخلق علاقات تكاملية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، لأن هذا يشجع المستثمرين المحليين على إنشاء مشاريع جديدة ومكملة لمشاريع تلك الشركات، مع ضرورة تحرير نشاطها بشكل كلي في القطاعات التي تشهد ركودا تاما ولم تحظى بإهتمامات الدولة، كقطاع الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات لزيادة إنتاجها سواءا تعلقت هذه المنتجات بالإستهلاك المباشر أو التي تعتبر مكملة لصناعة منتجات أخرى كالآلات والمعدات؛

– على الشركات الوطنية الإستفادة من الميزات والتكنولوجيا التي تجلبها الشركات متعددة الجنسيات بمواكبة التغيرات المستجدة عالميا وذلك لموازنة الكفة وتعزيز تنافسيتها مع هذه الشركات ومنه تحقيق مؤشرات تنموية جيدة؛

– على الشركة البترولية الوطنية (سوناطراك) الإستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي تجلبها الشركات البترولية العالمية إلى قطاع المحروقات ومجاراتها في جيمع الأنشطة التي تقوم بها، وذلك بتفعيل دور عمليات البحث والتطوير وإستقطاب الكفاءات والأدمغة العالية للنهوض بهذا القطاع إلى المستوى المنشود؛

– ضرورة إعادة توجيه نشاط الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات إلى الصناعات المرتبطة بالمواد المشتقة، وتطوير صناعات التكرير والبتروكيماويات ..الخ، والخروج من النشاط التقليدي لهذه الشركات بإقتصارها فقط على البحث والإستخراج والإنتاج، وذلك بإنشاء قواعد صناعية ضخمة ومتطورة تحول عن تصدير المحروقات على شكل خام.

آفاق البحث:

يمكننا اقتراح مواضيع ذات الصلة بالشركات متعددة الجنسيات كما يلي:

- الأثار الإقتصادية للشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الإستراتيجية للدول النامية.
- الخلفيات الإقتصادية الحقيقية للشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاديات المضيفة.
- تقييم نشاط الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية بين الواقع وما هو مأمول.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1-إبراهيم الأخرس، **دور الشركات العابرة القارات في الصين**، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2012.

2-أ.أ.ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

3-أدم مهدي أحمد، **المالية الدولية**، الشركة العالمية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى،2007.

4-حسن محمد هند، **النظام القانوي للشركات متعددة الجنسيات**، دار الكتب القانونية ، مصر، 2006.

5-خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار الراية ، جامعة البتراء ، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

6-دريد محمود السامرائي، **الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

7-سعود جايد العامري، **الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى،2007.

8-سيف هشام، **الشركات متعددة الجنسيات و أبعادها السياسية و الإقتصادية**، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، 2010.

9-سيد طه بدوي، **دور الشركات العابرة للحدود في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، 2005.

10-صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2005 .

11-عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعماال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1993.

12-عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية – مصر، 1989.

13-عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

14-عبد السلام ابو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، بيروت، لبنان، 2001.

15-عبد المطلب عبدالحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

16-محمد السيد سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.

17-محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

18-محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2003.

19-محمد مدحت عنان، **الشركات المتعددة الجنسيات و سيادة الدولة "قانونية – إقتصادية – سياسية"**، دار الراية، عمان – الأردن، 2013.

20-مركز المشروعات الدولية الخاصة "**كيف نجتذب الاستثمارات الاجنبية** " نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة القاهرة، 2003.

21-نوزاد عبد الرحمن الهيتي- منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

– الرسائل والمذكرات العلمية:

22-إبراهيم محسن عجيل، **الشركات المتعددة الجنسيات و سيادة الدولة دراسة: قانونية – إقتصادية – سياسية مقارنة**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008.

23-أحسين عثماني، **استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد تنمية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.

24-بسعد حكيمة، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

25-بركة محمد، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم التسيير فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2003.

26-بوبكر بعداش، **مكانة الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية واقع و أفاق في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

27-بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات "حالة قطاع المحروقات"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010.

28-بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة : (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

29-دربان أحمد، **الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2001.

30-ريال زوينة، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثراها الإقتصادية على البلدان النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

31-زيان عبد القادر، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على التشغيل في الدول العالم الثالث**، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعةالجزائر، 2001.

32-سفيان غربي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2002-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال والتسويق ، جامعة المدية، 2013.

33-فيصل حبيب حافظ، **دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلو الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

34-كاكي عبد الكريم، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، ، 2011.

35-كريمة قويدري، **الإستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

36-ليليا بن منصور، **الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2004.

- المجلات والدوريات

37-أحمد عباس عبدالله، **دور الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 29، 2012.

38-بولعيد بلعوج، **الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، جوان 2011.

39-حسان خضر، **الإستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.

40-زغدار احمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، 2005.

41-شريفة جعدي-محمد الخطيب نمر-محمد بركة، **أثر إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:01، ديسمبر 2014.

42-شهرزاد زغيب، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية** ، مجلة التواصل، عدد 24 جوان 2009.

43-علي عبد القادر علي، **محددات الإستثمار الاجنبي المباشر**، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004.

- المقالات

44-أسماء رشاد نايف، **المعرفة الضمنية و دورها في تنمية و تطوير الموارد البشرية في ظل مفهوم الإدارة المعولمة "دراسة تطبيقية الشركات متعددة الجنسيات"**، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: عولمة الإدارة في عصر المعرفة في الفترة (15 – 17 ديسمبر 2012)، كلية إدار الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان.

45-بول هيرست و غراهام طومسون، **ما العولمة : الإقتصاد العالمي و إمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001 .

46-فادي بشير، **تقييم الأداء في الشركات متعددة الجنسيات نموذج متعدد المراحل**، مدونة منشورة على الانترنت عبر الرابط:http://fadibachir.blogspot.com/2013/01/blog-post_22.html

47-كريم نعمة، **أهمية و دور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد**، بحث منشور على صفحة الأنترنت: https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/dficAZJFBFQ

48-كريستين لاغارد، **روح جديدة للعمل المشترك في القرن الحادي و العشرين : محاضرة ريتشارد ديمبلي (النسخة المعدة للإلقاء)**، صندوق النقد الدولي، لندن، 3 فبراير 2014.

49-محمد خير جروان، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة**، بحث منشور على صفحة الأنترنت: http://www.academia.edu/5016623

50-محمد سعد عميرة، **الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية** ،مركز البحوث والدراسات-غرفة التجارة و الصناعة عجمان ، يونيو-2011.

51-مصطفى العبد الله الكفري، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة الثلاثاء الإقتصادية الثالثة والعشرون حول الإقتصاد السوري وأفاق المستقبل، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق.

– التقارير والجرائد الرسمية

52-الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2011، **"أشكال الإنتاج الدولي والتنمية-غير القائمة على المساهمة في رأس المال، عرض عام"**، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011.

53-الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2014، **"الإستثمار في أهداف التنمية المستدامة "خطة عمل"**، عرض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2014.

54-التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 39، 2012.

55-الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 35 الصادرة بتاريخ :21 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 27 غشت 1986.

56- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 21، العدد 12، (ديسمبر 1995).

57-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 22، العدد 1، (جانفي 1996).

58-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 24، العدد 7، (جويلية 1998).

59-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 26، العدد 4، (أفريل 2000).

60-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 26، العدد 6، (جوان 2000).

61-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 26، العدد 8 و9، (أوت-سبتمبر 2000).

62-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 27، العدد 8، (أوت 2001).

63-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 28، العدد 3، (مارس 2002).

64-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 40، العدد 7، (جويلية 2014).

65-النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة 41، العدد 4، (أفريل 2015).

66-الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ديسمبر 2014.

67-تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2004 عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2004.

68-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011.

69-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015.

70-تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها عن نفس المؤسسة، العدد الفصلي الثاني للسنة الثالثة والثلاثون (أبريل-يونيو 2015).

71-وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم (2000-2008)، طبعة 2009.

72-وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013، طبعة 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

73-Abdulghader Ali, **The Impact of Foreign direct investment (FDI) on economic growth in Algeria**, Dissertation Thesis, Department of Economics, Faculty of Economics and Management, Czech University of Life Sciences Prague, Prague, 2014.

74-Coves R, E: **Multinationals Enterprise and Economic Analysis** (New York: Harvester wheat sheat, 1982).

75-C.TUGENDHAT, **Ces Multinationales qui nous gouvernent**, (Bernard Grasset, paris, 1973).

76-Dunning ,J.H. **Explaining the International Direct Invetsment Position of Countries: To Wards Dynamic or Development Approach In Welt Wirts chanetsarchiv**, Bd 117, 1981.

77-J.C. Gray, **" International Reporting and Flexible Budgeting for Multinational Operations"** in J.A. Schweikart, et all., editors, International Accounting : a case approach, New York: McGraw-Hill, inc., 1994.

78-J.P Bertrand, **Techniques Commerciales & Marketing**, (Paris: Berti Editions, 1994).

79- Ministère de l'Energie et des Mines, **le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière** pour les années (2009-2010-2011-2012-2013).

80-V.Tterpstra and R. Srathy, **International Marketing**, 7th. Ed., (Fort Worth : The Dryden Press, 1997).

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

81-http://kenenaonline.com/users/ahmedkardy/downloads/32860

82-http://fortune.com/global500/2014/

83-http://www.forbes.com/companies/wal-mart-stores/

84-http://studies.aljazeera.net/issues/2013/06/201362411828829138.htm

85-http://www.sasapost.com/german-economy-highlights/

86-http://fortune.com/global500/hsbc-holdings-81/

87-http://www.ambafrance-cn.org/Les-grandes-entreprises-francaises-tres-actives-a-l-international

88-http://www.carrefour.com/content/carrefour-stores-worldwide

89-http://www.psa-peugeot-citroen.com/fr/groupe-automobile/presentation

90-http://www.forbes.com/global2000/list/#header:revenue_sortreverse:true

91-http://www.forbes.com/global2000/list/#industry:Major%20Banks

92-http://listovative.com/top-15-worlds-biggest-retail-giants/
93-http://www.forbes.com/global2000/list/#header:revenue_sortreverse:true_industry:Auto%20%26%20Truck%20Manufacturers
94-http://money.cnn.com/2015/07/28/investing/volkswagen-toyota-biggest-carmaker/
95-http://www.dw.com/ar/tyota/t-18689966
96-http://www.mbaskool.com/fun-corner/top-brand-lists/13630-top-10-automobile-companies-in-the-world-2015.html?limitstart=0
97-http://www.forbes.com/sites/liyanchen/2015/05/11/the-worlds-largest-tech-companies-apple-beats-samsung-microsoft-google
98-https://www.linkedin.com/pulse/best-technological-innovation-being-used-top-20-oil-gas-al-saud
99-http://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/A-Closer-Look-At-The-Worlds-5-Biggest-Oil-Companies.html
100-http://fortune.com/global500/bp-6/
101-http://www.cnbc.com/2015/08/30/eni-makes-huge-natural-gas-deposit-find-off-egypts-coast.html
102-http://www.investopedia.com/articles/markets/100515/5-biggest-russian-oil-companies.asp
103-http://gulf.argaam.com/article/articledetail/417750
104-https://en.santandertrade.com/establish-overseas/algeria/foreign-investment
105-http://www.andi.dz/index.php/en/bilan-des-investissements
106-http://www.dea-group.com/en/standorte/algeria
107-http://www.petroceltic.ie/operations/algeria.aspx
108-http://www.petrofac.com/regions/africa/algeria.aspx
109-http://www.oilreviewmiddleeast.com/exploration-production/petrofac-secures-strategic-service-deals-with-sonatrach-in-algeria
110-http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=758
111-http://d-zentreprises.over-blog.com/article-sinopec-en-difficulte-a-zarzaitine-44364517.html
112-http://oapecdbsys.oapecorg.org:8090/ords/f?p=104:37:::NO:RP::

الملاحق

الملحق رقم (01): مؤشرات مختارة للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي 2013 وسنوات أخرى.

البند	القيمة بالأسعار الحالية				
	١٩٩٠	٢٠٠٥-٢٠٠٧ (متوسط ما قبل الأزمة)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة	٢٠٨	١ ٤٩٣	١ ٧٠٠	١ ٣٣٠	١ ٤٥٢
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة	٢٤١	١ ٥٣٢	١ ٧١٢	١ ٣٤٧	١ ٤١١
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	٢ ٠٧٨	١٤ ٧٩٠	٢١ ١١٧	٢٣ ٣٠٤	٢٥ ٤٦٤
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	٢ ٠٨٨	١٥ ٨٨٤	٢١ ٩١٣	٢٣ ٩١٦	٢٦ ٣١٣
العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	٧٩	١ ٠٧٢	١ ٦٠٣	١ ٥٨١	١ ٧٤٨
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	٣,٨	٧,٣	٦,٩	٧,٦	٦,٨
العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	١٢٦	١ ١٣٥	١ ٥٥٠	١ ٥٠٩	١ ٦٢٢
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	٦,٠	٧,٢	٦,٥	٧,١	٦,٣
عمليات الدمج والتملك عبر الحدود	١١١	٧٨٠	٥٥٦	٣٣٢	٣٤٩
مبيعات الفروع الأجنبية	٤ ٧٢٣	٢١ ٤٦٩	٢٨ ٥١٦	٣١ ٥٣٢	٣٤ ٥٠٨
القيمة (المنتج) المضافة للفروع الأجنبية	٨٨١	٤ ٨٧٨	٦ ٢٦٢	٧ ٠٨٩	٧ ٤٩٢
مجموع أصول الفروع الأجنبية	٣ ٨٩٣	٤٢ ١٧٩	٨٣ ٧٥٤	٨٩ ٥٦٨	٩٦ ٦٢٥
صادرات الفروع الأجنبية	١ ٤٩٨	٥ ٠١٢	٧ ٤٦٣	٧ ٥٣٢	٧ ٧٢١
عدد الموظفين في الفروع الأجنبية (بالآلاف)	٢٠ ٦٢٥	٥٣ ٣٠٦	٦٣ ٤١٦	٦٧ ١٥٥	٧٠ ٧٢٦
تذكير:					
الناتج المحلي الإجمالي	٢٢ ٣٢٧	٥١ ٢٨٨	٧١ ٣١٤	٧٢ ٨٠٧	٧٤ ٢٨٤
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	٥ ٠٧٢	١١ ٨٠١	١٦ ٤٩٨	١٧ ١٧١	١٧ ٦٧٣
الإتاوات وإيصالات رسوم الترخيص	٢٩	١٦١	٢٥٠	٢٥٣	٢٥٩
صادرات السلع والخدمات	٤ ١٠٧	١٥ ٠٣٤	٢٢ ٣٨٦	٢٢ ٥٩٣	٢٣ ١٦٠

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2014، "الإستثمار في أهداف التنمية المستدامة "خطة عمل"، عرض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2014، ص:03.

الملحق رقم (02): تدفقات الإستثمار الأجنبي حسب المنطقة (2011–2013) بالمليارات دولارات وبالنسبة المئوية

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
العالم	١٧٠٠	١٣٣٠	١٤٥٢	١٧١٢	١٣٤٧	١٤١١
الاقتصادات المتقدمة	٨٨٠	٥١٧	٥٦٦	١٢١٦	٨٥٣	٨٥٧
الاتحاد الأوروبي	٤٩٠	٢١٦	٢٤٦	٥٨٥	٢٣٨	٢٥٠
أمريكا الشمالية	٢٦٣	٢٠٤	٢٥٠	٤٣٩	٤٢٢	٣٨١
الاقتصادات النامية	٧٢٥	٧٢٩	٧٧٨	٤٢٣	٤٤٠	٤٥٤
أفريقيا	٤٨	٥٥	٥٧	٧	١٢	١٢
آسيا	٤٣١	٤١٥	٤٢٦	٣٠٤	٣٠٢	٣٢٦
شرق وجنوب شرق آسيا	٣٣٣	٣٣٤	٣٤٧	٢٧٠	٢٧٤	٢٩٣
جنوب آسيا	٤٤	٣٢	٣٦	١٣	٩	٢
غرب آسيا	٥٣	٤٨	٤٤	٢٢	١٩	٣١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٤٤	٢٥٦	٢٩٢	١١١	١٢٤	١١٥
أوقيانيا	٢	٣	٣	١	٢	١
الاقتصادات الانتقالية	٩٥	٨٤	١٠٨	٧٣	٥٤	٩٩
الاقتصادات الهشة والصغيرة والصغيرة بنيوياً[أ]	٥٨	٥٨	٥٧	١٢	١٠	٩
أقل البلدان نمواً	٢٢	٢٤	٢٨	٤	٤	٥
البلدان النامية غير الساحلية	٣٦	٣٤	٣٠	٦	٣	٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦	٧	٦	٢	٢	١
تذكير: النصيب في الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المئوية						
الاقتصادات المتقدمة	٥١,٨	٣٨,٨	٣٩,٠	٧١,٠	٦٣,٣	٦٠,٨
الاتحاد الأوروبي	٢٨,٨	١٦,٢	١٧,٠	٣٤,٢	١٧,٧	١٧,٨
أمريكا الشمالية	١٥,٥	١٥,٣	١٧,٢	٢٥,٦	٣١,٤	٢٧,٠
الاقتصادات النامية	٤٢,٦	٥٤,٨	٥٣,٦	٢٤,٧	٣٢,٧	٣٢,٢
أفريقيا	٢,٨	٤,١	٣,٩	٠,٤	٠,٩	٠,٩
آسيا	٢٥,٣	٣١,٢	٢٩,٤	١٧,٨	٢٢,٤	٢٣,١
شرق وجنوب شرق آسيا	١٩,٦	٢٥,١	٢٣,٩	١٥,٨	٢٠,٣	٢٠,٧
جنوب آسيا	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٠,٨	٠,٧	٠,٢
غرب آسيا	٣,١	٣,٦	٣,٠	١,٣	١,٤	٢,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤,٣	١٩,٢	٢٠,١	٦,٥	٩,٢	٨,١
أوقيانيا	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١
الاقتصادات الانتقالية	٥,٦	٦,٣	٧,٤	٤,٣	٤,٠	٧,٠
الاقتصادات الهشة والصغيرة والصغيرة بنيوياً	٣,٤	٤,٤	٣,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٧
أقل البلدان نمواً	١,٣	١,٨	١,٩	٠,٣	٠,٣	٠,٣
البلدان النامية غير الساحلية	٢,١	٢,٥	٢,٠	٠,٤	٠,٢	٠,٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,١

المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2014، "الإستثمار في أهداف التنمية المستدامة "خطة عمل"، عرض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2014، ص:10.

الملحق رقم (03): أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات التجارية على مستوى العالم عام 2013.

Rank	Exporters	Value	Share	Annual percentage change	Rank	Importers	Value	Share	Annual percentage change
1	United States	662	14.3	5	1	United States	432	9.8	4
2	United Kingdom	293	6.3	2	2	China	329	7.5	18
3	Germany	286	6.2	8	3	Germany	317	7.2	8
4	France	236	5.1	10	4	France	189	4.3	8
5	China	205	4.4	7	5	United Kingdom	174	4.0	-1
6	India	151	3.2	4	6	Japan	162	3.7	-7
7	Netherlands	147	3.2	12	7	Singapore	128	2.9	4
8	Japan	145	3.1	2	8	Netherlands	127	2.9	7
9	Spain	145	3.1	6	9	India	125	2.8	-3
10	Hong Kong, China	133	2.9	6	10	Russian Federation	123	2.8	18
11	Ireland	125	2.7	8	11	Ireland	118	2.7	5
12	Singapore a	122	2.6	4	12	Italy	107	2.4	3
13	Korea, Republic of	112	2.4	1	13	Korea, Republic of	106	2.4	1
14	Italy	110	2.4	6	14	Canada	105	2.4	-1
15	Belgium	106	2.3	7	15	Belgium	98	2.2	7
16	Switzerland	93	2.0	5	16	Spain	92	2.1	3
17	Canada	78	1.7	0	17	Brazil	83	1.9	7
18	Luxembourg	77	1.7	8	18	United Arab Emirates	70	1.6	12
19	Sweden	75	1.6	6	19	Australia	62	1.4	-2
20	Denmark	70	1.5	6	20	Denmark	60	1.4	3
21	Russian Federation	65	1.4	11	21	Hong Kong, China	60	1.4	3
22	Austria	65	1.4	8	22	Sweden	57	1.3	6
23	Thailand	59	1.3	19	23	Thailand	55	1.3	4
24	Macao, China	54	1.2	18	24	Switzerland	53	1.2	13
25	Australia	52	1.1	0	25	Saudi Arabia, Kingdom of	52	1.2	4
26	Chinese Taipei	51	1.1	5	26	Norway	49	1.1	2
27	Turkey	46	1.0	8	27	Luxembourg	46	1.0	9
28	Norway	41	0.9	-5	28	Malaysia	45	1.0	6
29	Poland	40	0.9	6	29	Austria	45	1.0	6
30	Malaysia	40	0.9	6	30	Chinese Taipei	42	1.0	-1
31	Brazil	37	0.8	-2	31	Indonesia	34	0.8	3
32	Greece	37	0.8	6	32	Poland	33	0.8	4
33	Israel	32	0.7	5	33	Finland	29	0.7	-2
34	Finland	29	0.6	5	34	Mexico	29	0.7	9
35	Portugal	27	0.6	11	35	Qatar	25	0.6	12
36	Lebanese Republic b	23	0.5	...	36	Angola	22	0.5	6
37	Indonesia	22	0.5	-4	37	Turkey	22	0.5	16
38	Philippines	22	0.5	7	38	Nigeria	21	0.5	-9
39	Czech Republic	22	0.5	-2	39	Kuwait	20	0.5	3
40	Hungary	21	0.5	5	40	Israel	20	0.5	-4
	Total of above	**4155**	**89.5**	**-**		**Total of above**	**3765**	**85.9**	**-**
	World	**4645**	**100.0**	**6**		**World**	**4380**	**100.0**	**5**

المصدر:

https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/its2014_f/its14_world_trade_dev_f.htm تاريخ الاطلاع : 15-03-2015.

الملحق رقم (04):): الإستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين (جانفي 2003 وماي 2015).

الاستثمارات الواردة الى الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015					
الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	11,561	15,280
2	إسبانيا	20	24	6,702	7,860
3	فرنسا	62	81	10,011	5,950
4	فيتنام	2	2	1,999	4,743
5	سويسرا	7	12	5,874	4,538
6	مصر	9	11	7,350	4,178
7	المملكة المتحدة	18	24	2,033	3,738
8	الولايات المتحدة	31	34	3,210	3,303
9	الصين	12	12	9,566	2,658
10	لوكسمبورغ	1	3	4,349	2,447
11	قطر	2	2	3,089	2,150
12	تركيا	5	5	4,628	1,941
13	روسيا	3	4	580	1,346
14	تونس	17	22	2,018	1,132
15	السعودية	8	13	3,464	933
16	ألمانيا	14	17	4,922	669
17	كندا	7	7	597	645
18	آيرلندا	4	4	354	478
19	سنغافورة	1	1	425	468
20	برمودا	1	1	214	443
21	البرازيل	1	1	214	443
22	جزر البهاما	1	1	214	443
23	جنوب أفريقيا	1	1	638	350
24	ليبيا	1	1	819	321
25	أستراليا	1	1	1,012	270
26	كوريا الجنوبية	7	10	2,651	234
27	إيطاليا	6	6	815	219
28	ميانمار (بورما)	1	1	342	160
29	إيران	4	4	1,268	152
30	المغرب	4	7	437	129
	أخرى	28	37	1,797	422
	الإجمالي	306	375	93,153	68,040

المصدر : تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني للسنة الثالثة والثلاثون (أبريل–يونيو 2015)، الكويت، ص: 15.

الملحق رقم (05):): أهم الشركات البترولية العالمية العاملة في قطاع المحروقات بالجزائر.

Société	Adresse	web
AMERADA HESS CORPORATION LTD	Hôtel Sheraton, Club des Pins, bureauxL207/L209, Staouéli, Alger	www.hess.com
ANADARKO PETROLIEUM CORPORATION	4, Chemin des Glycines, El-Biar, Alger	www.anadarko.com
BP ALGERIE	12, Rue Slimane Amirat, Colonel Voirol, Hydra, Alger	www.bp.com
BHP/BILLITON	5, Chemin Macklay, Dar Sidi Messaoud, El-Biar, Alger	www.bhpbilliton.com
BURLINGTON/RESOURCES ALGERIA LTD	13, Rue d'Hippone, Hydra, Alger	
CEPSA	13,Lotissement Altitude, chemin de la madeleine, Hydra, Alger	www.cepsa.com
ENI ALGERERIA PRODUCTION BV	24, Rue Mohamed Khoudi, El-Biar	www.eni.it
FIRST CALGARY PETROLEUM(FCP)	34, Rue Belkacem Amani, Le paradou, Hydra, Alger	www.fcpl.ca
GAZ DE FRANCE	Hôtel Sheraton, Club des Pins, BP 62, Staouéli	www.gazdefrance.com
GULF KEYSTONE SPA	10, Rue des Pins Hydra, Alger	www.gulfkeystone.co.uk
MEDEX PETROLIEUM	17, Rue des Pins, Hydra, Alger	
PETRO CANADA	Hôtel Sofitel, 172, Rue Hassiba Ben-Bouali, Alger	www.petro-canada.ca
PETRONAS CB HD	- Hôtel Sheraton Club Des Pin, Alger - 172, Rue Hassiba Ben Bouali, El Hamma, Alger	www.petronas.com.my
PETROVIETNAM(PIDC)	Ambassade du Vietnam	www.petrovietnam.com.vn
REPSOL EXPLORATION ALGERIA SA	26, Rue Hadj Ahmed Mohamed, Hydra, Alger	www.repsolypf.com
ROSNEFT-STROYTRANSGAZ LTD	Villa n° 5, Cité des PTT, Djenane El Malik, Hydra, Alger	www.rosneft.com
SCHLUMBERGER	Lotissement Bensmaïa, Poirson, El Biar, Alger	www.slb.com
Shell Marketing Algérie	5, Chemin El-Bekri (ex mackley) Ben-Aknoun	www.shell.com
STATOIL Algérie AS	23, Chemin Chekiken, Val d' Hydra 16035, Alger	www.statoil.com
TOTAL ALGERIA SPA (TA)	Chemin de la Madeleine, El-Biar, Alger	www.total.com

TOTAL BITUME ALGERIA SPA	17, Chemin de la Madeleine, El-Biar, Alger	totalbitumes@wissal.dz
TOTAL LUBRICANTS ALGERIA SPA	17, Chemin de la Madeleine, El-Biar, Alger	tla@total-lubrifiants-com.dz

المصدر : http://www.mem-algeria.org/fr/intervenants/c_hydroc.htm

تاريخ الإطلاع يوم: **10–11–2015**.